سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح شذا العرف في فن الصرف

لأحمد بن محمد الحملاوي رحمه الله تعالى
(المتوفى سنة ١٣٥١هـ)

لفضيلة الشيخ
سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني
الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

المفتي اللغوي

سليمان بن عبد العزيز ابن عبد الله العيوني

شرح شذا العرف في فن الصرف

المفتي اللغوي

سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح شذا العرف في فن الصرف

لأحمد بن محمد الحملاوي رحمه الله تعالى

(المتوفى سنة ١٣٥١هـ)

لفضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

المفتي اللغوي

١٤٤٢هـ — ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة دار ابن سلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم أما بعد:

إن الاهتمام باللغة العربية وتعلُّمَها وتعليمَها ونشرها من أولى الخطوات في نهضة الأمة الإسلامية؛ ذلك لأن اللغة العربية هي مفتاح العلوم الإسلامية كلها، بها نفهم القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، والسيرة العطرة وكتب الفقه والتفسير، والتاريخ الإسلامي وكل تراث الأمة وحضارتها.

ويعد المحافظة على اللغة العربية وتعلمها من الدين، وهي خصيصة عظيمة لهذه الأمة:

قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تعلَّموا العربيةَ؛ فإنَّها من دينِكم»، وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «فإنَّ نفسَ اللغة العربية من الدِّين، ومعرفتها فرضٌ واجب؛ فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهمِ اللغة العربية، وما لا يتمُّ الواجب إلا به فهو واجب».

ويقول السيوطي: «ولا شكَّ أنَّ علم اللغة من الدين؛ لأنه من فروضِ الكفايات، وبه تُعرفُ معاني ألفاظ القرآن والسنة».

وقال ابنُ فارس في «الصاحبي في فقهِ اللغة وسنن العرب في كلامها»: فلذلك "قلنا: إنّ علم اللغة كالواجب عَلَى أهل العلم، لئلا يحيدوا فِي تأليفهم، أَوْ فُتياهم

عن سَنن الاستواء، وكذلك الحاجة إِلَى علم العربية فإن الإعراب هو الفارق بَيْنَ المعاني؛ ألا ترى أن القائل إذا قال: «ما أحسن زيد» لَمْ يفرّق بَيْنَ التعجب والاستفهام والذمّ إِلاَّ بالإعراب؛ وكذلك إِذَا قال: «ضرب أخوك أخانا»، وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ من الكلام المشْتَبَه".

وتعدُ اللغة العربية مصدرَ عزٍّ للأمة:

فلا بد من النظرِ إلى اللغة العربية على أنها لغةُ القرآن الكريم والسنة المطهرة، ولغةُ التشريع الإسلامي؛ بحيث يكون الاعتزازُ بها اعتزازًا بالإسلام، وتراثه الحضاري العظيم، فهي عنصرٌ أساسي من مقوماتِ الأمة الإسلامية والشخصية الإسلامية، والنظر إليها على أنها وعاء للمعرفةِ والثقافة بكلِّ جوانبها، ولا تكون مجردَ مادةٍ مستقلة بذاتها للدراسة؛ لأنَّ الأمَّةَ التي تهمل لغتَها أمةٌ تحتقر نفسَها، وتفرضُ على نفسِها التبعية الثقافية.

يقول مصطفى صادق الرافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا هذا: "ما ذُلَّت لغةُ شعبٍ إلاَّ ذُلَّ، ولا انحطَّت إلا كان أمرُه في ذَهابٍ وإدبارٍ، ومن هذا يفرضُ الأجنبيُّ المستعمر لغتَه فرضًا على الأمَّةِ المستعمَرة، ويركبهم بها، ويُشعرهم عظمتَه فيها، ويستلحِقُهم من ناحيتِها، فيحكم عليهم أحكامًا ثلاثةً في عملٍ واحدٍ؛ أمَّا الأول: فحَبْس لغتهم في لغته سجنًا مؤبَّدًا، وأمَّا الثاني: فالحكمُ على ماضيهم بالقتلِ محوًا ونسيانًا، وأمَّا الثالث: فتقييد مستقبلهم في الأغلالِ التي يصنعها، فأمرُهم من بعدها لأمره تَبَعٌ".

وعلى هذا؛ ينبغي لمن يعرفُ العربيةَ ألا يتكلَّم بغيرِها، وكره الشافعي ذلك، وينبغي لمن دخل الإسلامَ من الأعاجمِ أن يتعلَّمَ العربية.

لذلك يجب على المسلم أن يعرفَ أهميةَ هذه اللغة ومكانتها، وأنه لا غنى

لنا عنها، كما يجبُ أن يعتزَّ بها لا بغيرها من اللغات كما هو الحاصل عند بعضِ النَّاسِ مع الأسف، وعلينا أن نعلمَ أنَّ اللغةَ بحرٌ لا تكفي السباحة فيه، بل أن نغوصَ في مكنونِه، ونستخرج منه المعاني الجميلة والبديعة التي تصنعه وتلبسه لباسًا جذابًا.

وإن من نعم الله على الأمة الإسلامية أن حفظ لها هذا الدين برجاله المخلصين، وعلمائه العاملين الذين كانوا أعلامًا يهتدى بهم، وأئمةً يقتدى بهم، لهذا كان على الأمة أن تعرف حقهم وتقوم بما يجب لهم، وذلك بالدعاء لهم، ونشر علمهم بين شباب الأمة حتى يستفيدَ منه العام والخاص، وإن علم النحو من أشرف علوم العربية على الاطلاق فقد **قال ابن الأنباري**: "إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبةً على أنه شرطٌ في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يتعلم النحو فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به".

ولقد اهتم العلماء علماء اللغة العربية بعلوم اللغة، ومنها علم الصرف، فلقد اهتموا به تأليفًا وشرحًا وتدريسًا، ومن الكتب المشهورة في علم الصرف كتاب (شذا العرف في فن الصرف)هذا الكتاب الذي ما زال يحظى باهتمام العلماء وطلبة العلم حتى الآن: «**شذا العرف في فن الصرف**» للشيخ أحمد الحملاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد شرع فضيلة الشيخ الدكتور/ سليمان بن عبد العزيز العيوني بشرح الكتاب والشرح مستمر يسر الله إتمامه وكانت دروسه عبارة عن محاضرات ألقها

فضيلته عبر برنامج الإنترنت، وتم تفريغها[(١)].

ولقد كان لمكتب دار ابن سلام للبحث العلمي وتحقيق التراث، عظيم الشرف في تفريغ هذ الشرح النافع، والعمل عليه بالتدقيق والمراجعة اللغوية، وضبط متنه وضبط الكلمات التي يشتبه على القارئ نطقها، كما قمنا بتنسيقه،فالحمد لله وحده.

هذا وقد تميز شرح **الشيخ الدكتور/ سليمان بن عبد العزيز العيوني**، بالأسلوب السهل الواضح، فهو يمتاز عن سابقيه بمواكبته لغة العصر ومصطلحات العلم، ومناسبته للمبتدئين من طلبة العلم وغيرهم، فقد جاء الشرح واضح العبارة سهل الألفاظ بعيد عن التعقيد والتكلف.

تنبيه مهم:

الشيخ حفظه الله تعالى لم يراجع هذه المواد ولكنه لا يمنع من الاستفادة منها بشرط عدم المتاجرة بها.

وننبه أن الأصل هو الرجوع للدروس الصوتية أما هذه التفريغات فإنها من باب المساعدة لطلاب العلم.

وقد ضعنا هذه العلامة (@) بيان أن المفرغ للمادة الصوتيه لم يتميز له الصواب من كلام الشيخ حفظه الله، فنرجو الرجوع للشرح الصوتي.

نسأل الله تعالى أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم موجبة لرضوانه العظيم .

---

(١) هذا رابط المادة الصوتية المفرغة، قام بإعدادها مكتب ابن سلام للبحث العلمي والتفريغ الصوتي(https://youtu.be/OtF2WYg0TXk) على قناة المفتي اللغوي.

إن شاء الله تعالى سيتم رفعها لكم وننتظر تعليقاتكم وملاحظاتكم عليها لكي نستدركها في الإخراج الثاني لها بإذن الله تعالى[١].

وأسأل اللهَ العظيم أن ينفع به وأن يجزل لصاحبه المثوبة والأجر وأن يرزقنا الاخلاص، كما أسأله سبحانه أن ينفع به مؤلفه وكل من يقرأه، وكل من ساهم في إخراج هذا العمل للنور، وانفعنا اللهم به وإخواننا المسلمين، واجعله عملًا خالصًا لوجهك الكريم وتقبله منا وبارك لنا فيه، وأنت يا رب أعلم وأعلى، والحمد لك أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

دار ابن سلام

للبحث العلمي وتحقيق التراث

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

(١) aboammarsalam@gmail.com

الدرس الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم، في الدرس الأول من دروس شرح شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي عليه رحمة الله، ونحن في يوم الأحد الثاني والعشرين من شهر ربيعٍ الأول من سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف من هجرة حبيبنا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

هذا الشرح بإذن الله سيكون على كتاب [شذا العرف في فن الصرف] وهو من الكتب المشهورة في هذا العلم، وطريقتنا في الشرح هي قراءة الكتاب ثُمَّ التعليقُ عليه بما تيسير؛ ليكون شرحًا متوسطًا عليه، يفك مبانيه، ويوضح معانيه بإذن الله تعالى.

وسنبدأ إن شاء الله بتعريفٍ مختصر للمؤلف، وهو الشيخ/ أحمد الحملاوي -عليه رحمة الله-؛ هو الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي المصري، توفي سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة وألف، درس في الأزهر ثُمّ التحق بدار العلوم وتخرج فيها وحصل على شهادتها ثم صار مدرسًا فيها، وفي هذا الوقت ألَّف [شذا العرف] كما ذكر في المقدمة، ثُمَّ حصل بعد ذلك على العالمية (الدكتوراه) من الأزهر، فانتقل إلى الأزهر وصار مدرسًا فيه، وكتابه [شذا العرف في فن الصرف]

احتوى على أبواب الصرف، وقد حررها المصنف من كتب الصرف المشهورة، وخاصةً من ثلاثة كُتب من [أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك] لابن هشام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- ومن كتاب [المُفصل لعلم العربية] لأبي القاسم الزمخشري، ومن كتاب [الشافعية] لابن الحاجب وشروحها، وخاصة من شرح الرضي عليها.

هذا الدرس الأول إن شاء الله سنتكلم فيه على خطبة الكتاب، وفيها الكلام على ترتيب الكتاب، وعلى مقدمة الكتاب بإذن الله تعالى، ثُمَّ ننتقل بعد ذلك إلى قراءة خطبة الكتاب والتعليق عليها، فقال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بسم الله الرحمن الرحيم

خُطْبَةُ الكِتَاب

اللَّهم إنا نحمدُك يا مصرِّف القلوب على مَزيد نِعمتك، ومترادِف جُودك وكرمك، غَمَرْتَنَا بإِحسانكَ، الذى مَصدرهُ مجرَّدُ فضلِك، وشملتنا بُمضاعَفِ نعمِك وطَوْلِك؛ فسبحانَك تعالتْ صفاتُك عن الشبيهِ والمثالِ، وتنزهت أفعالُك عن النقصِ والإعلالِ؛ لا رادَّ لماضي أمرِك، ولا وصُولَ لقدْرِك حقَّ قدرك، ونستمطرك غيثَ صلواتك الهامِية، وتسليماتك الباهرة الباهية، على نبيك إنسان عين الوجود، المشتقِّ من ساطع نوره كلُّ موجود، محمد المصطفى من خير العالمين نسبًا، وأرفعِهم قَدْرًا، وأشرفِهم حسبًا، الذى صغَّر بصحيح عزمه جيشَ الجهالة، ومزّق بسالم حَزْمه شمْلَ الضلالةِ، وعلى آله مَظاهرِ الحِكَم، وصَحْبهِ مَصَادِرِ الهِممِ، الذين مَهّدوا بلفيف جمعهم المقرون بالسّداد سبيلَ الهُدى ومعالمَ الرَّشاد.

هذه مقدمة الخطبة، وفيها تعليقٌ على قول المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: (المشتقِّ من ساطع نوره كلُّ موجود) فنبينا محمد بن عبد الله -عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ- مخلوقٌ من لحمٍ وعظمٍ ودمٍ كسائر البشر، خُلق من أبٍ وأم، ولم يسبق له خلقٌ قبل ولادته، ولكنَّ الله سبحانه تكرم عليه بالرسالة، وشرفه بنور النبوة، وما يُروى من أنَّ أول ما خلق الله نور النبي، وأنَّ المخلوقات خُلقت من نوره، فهذه أحاديث موضوعة

(أي: مكذوبة) على النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولا يصحُّ الاعتقاد بها أو نشرها.

ثُمَّ تكلَّم المؤلف بعد ذلك على أهمية الصرف، فقال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-:

وبعدُ: فما انتظم عِقدُ علمٍ إلّا والصَّرْفُ واسطتُهُ، ولا ارتفع مَنارُه، إلا وهو قاعدته، إذ هو إحدى دعائم الأدب، وبه تُعرف سِعَةُ كلامِ العرب، وتنجلي فرائدُ مفرداتِ الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وهما الواسطة في الوصول إلى السعادة الدينية والدنيوية.

هذا كلام المؤلف في أهمية الصرف، ولا شك أن الصرف مهم، والطالب ما وصل إلى شرح كتابٍ متوسط في علم الصرف إلا وهو يعلم أهمية هذا العلم، من معرفة أحكام اللغة ومعانيها وأساليبها، والسلامة من الخطأ في مبانيها ومعانيها التي تترتب على هذه المباني، ولعلنا نكتفي بذكر بعض الأمثلة العملية على أهمية علم الصرف، فمن ذلك مثلًا قوله سبحانه وتعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ﴾[سبأ:٢٣]؛ فالذي لم يدرس الصرف قد يجهل أو يُشكل عليه قوله تعالى: ﴿ فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ ﴾[سبأ:٢٣]؛ ويظن أن المعنى أن الفزع قد بلغ بقلوبهم مبلغًا عظيمًا؛ لأنه ظن أن صيغة فعَّل هنا تدل على المبالغة، والصحيح أن صيغة فعَّل هُنا تدل على الإزالة، أي: حتى إذا أُزيل الفزع عن قلوبهم.

ومن ذلك أيضًا قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدًا فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ وَلَا تَأۡكُلُوهَآ إِسۡرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكۡبَرُواْۚ ﴾[النساء:٦]؛ فقال: ﴿ يَكۡبَرُواْۚ ﴾؛ يكبر: فعلٌ مضارع على وزن يفعل بفتح العين، فالذي لم يدرس الصرف قد يظن أن ماضي هذا الفعل هو كَبُر وهذا خطأ؛ لأن فعُل لا يكون مضارعه إلا مثله مضموم العين يفعُل، مثل: كرُم يكرُم، وعظُم يعظُم، وصغُر يصغُر، وكذلك كبُر يكبُر، وأمّا الذي في الآية فـ يكبر بفتح العين، إذًا ليس ماضيه

فعُل بل ماضيه فعِل كبِر؛ فيُقال في اللغة: كبِر يكبَر، وهذا الذي ورد في الآية، ويُقال: كبُر يكبُر، وعلى الطالب أن يراجع الفرق بين هذين الفعلين، ومن ذلك قول الشاعر:

صَغِيرَيْنِ نَرْعَى البَهْمَ يا لَيْتَ أَنَّنَا إلى الآن لم نكبُرْ ولم تكبُرِ البَهْمُ

ومن ذلك أيضًا: حديثُ النبي -عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ-: «ارجِعنَّ مأزوراتٍ غير مأجورات» فقوله: «مأزورات» جمع مأجورة وهو اسم مفعول، فالذي لا يعرف الصرف سيظنه اسم مفعولٍ من الإزر؛ لأن الكلمة مهموزة مأزورة، والصواب أنه اسم مفعولٍ من الوزر وهو الذنب، وأصل الكلمة موزورات، ولكن الواو الساكنة قُلبت همزةً شذوذًا.

ولأهمية الصرف أوجهٌ كثيرة تكلَّم عليه علماء الصرف فنكتفي بذلك، ونستمر في قراءة خطبة الكتاب؛ إذ تكلّم المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بعد ذلك على سبب التأليف، وقال:

وكان مِمَن تطلع لرشفِ أفاويقه، وتطلب جمع تفاريقه، طلبة مدرسةِ دار العلوم، فإنهم أحدقوا بي من كل جانب، وكان المطلاب فيهم أكثر من الطالب، فما وسَعني إلا أن أحفظ العلم ببذله، وألّا أضِنَّ به على أهله، فسرَّحت نواظر البحث فى فِجاجِ الكواغد، وبعثتها في طلب الشوارد، فاقتفتِ الأثَرَ، حتى أتت بالمبتدأ والخبر، ثم جعلتُ أميِّز الصحيح من العليل، وأُودِع ما أقتطفه من ثمار الكثير من السهل القليل، فجاء بحمد الله كتابًا تروق معانِيه، وتطيب مَجانيه، عباراتهُ شافيةٌ، وشواهدُه كافيةٌ، فأنعم نظرك فيه، وقل: ﴿ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ ﴾ [الجمعة:٤] وإن رأيت هفوةً فقل: طَغَى القلم، فإنِّ ذلك من دواعي الكرم، وحاشاك أن تكون ممن قيل فيهم:

فإِنْ رَأَوْا هَفْوة طارُوا بها فرحًا   مني وما عملوا من صالح دَفَنُوا

ونَلحظ من كلام المؤلف هُنا أنه فرَّق بين المِطلاب والطالب، فأراد بالمِطلاب: شديدُ الطلب الذي يطلب بكثرة، ويقول: إن الطُلّاب الذين ألحوا في الطلب، كانوا أكثر من الطُلّاب الذين طلبوا طلبًا معتادًا، ونلحظ أيضًا في كلام المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى- شدة ثنائه على كتابه، وهذه شبهُ عادة عند كثيرٍ من المتأخرين، ولعلهم أرادوا بذلك بيان مدى اجتهادهم وتعبهم في التأليف، أو لأنهم عانوا من بعض الحاسدين، ولا يُظنُّ بهم أنهم أرادوا المفاخرة والعُجب بتأليفاتهم، ويبقى الحكم الحقيقي على الكتاب للقارئين، فما كان نافعًا فإنه سيبقى، وما لم يكن كذلك فإنّ يد النسيان ستطويه.

ثُمَّ بعد ذلك ذكر المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- الاسم الذي اختاره لكتابِهِ، فقال:

وقد سميته: [شذا العرف، في فن الصرف] واللهَ أسألُ أن يُلبسه ثوبَ القَبول، وأن ينفع به، إنه أكرم مسئول.

فسماه مؤلفه [شاذا العرف في فن الصرف]؛ وهذا اسمٌ علمٌ على الكتاب، وكذلك جميع أسماء الكُتُب، هي أسماءٌ أعلام عليها، فكما أنَّ الإنسان له اسمٌ علمٌ عليه، فهذا علمه محمد، وهذا علمه خالد، وكذلك المُدن لها أسماءٌ أعلامٌ عليها، كـ مكة، ومِصر، فإنَّ الكُتب أيضًا أسماؤها هي أسماءٌ أعلامٌ عليها؛ فلهذا تعامل معاملة العلم، ومعنى "شذا" الشذا هو: قوة الرائحة، وفعله واويٌّ، ولذا يُكتب بالألف الواقفة، يُقال: شذا المسك يشذو شذوًا إذا قويت رائحته، ومعنى العَرف وهو بفتح العين لا بضمها، العَرف هو الرائحة، أكثر ما يُستعمل في الرائحة الطيبة، يُقال: عرف الرجل يعرف عرافةً إذا أكثر من الرائحة الطيبة، وأمَّا العُرف بضمِّ العين فهو ما يكون فوق رأس الحيوان، سواءً من شعرٍ كـ عُرف الفرس والضبع، أو من لحمٍ كـ عُرف الديك؛ فلهذا كان من الخطأ أن يُقال [شذا العُرف]

في اسم الكتاب، بل هو شذا العَرف.

ثُمَّ بيَّن بعد ذلك المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ترتيب الكتاب، وهذه المسألة من الأمور المهمة لطالب العلم، أن يعرف الطريقة التي رتب المؤلف كتابه عليها؛ لأن هذا سيجعله على عِلم، ويسير على طريقٍ واضح في الكتاب، وينبغي على الطالب أن يفعل ذلك في جميع العلوم، فيعرف كيفية ترتيب هذا العلم، ولماذا رُتب بهذه الطريقة.. فيفيده ذلك كثيرًا في معرفة ترابط مسائل العلم، وماذا درس منه وماذا بقي، ولو أراد أن يراجع مسألة فإنه يعرف مكانها في عموم العلم.

فقال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقد جعلته مرتبًا على مقدمة وثلاثة أبواب: فالمقدمة فيما لا بُدَّ منه.

والباب الأول: فى الفعل.

والثانى: فى الاسم.

والثالث: في أحكامٍ تعمهما.

إذًا فالمقدمة كما قال المؤلف: (**فيما لا بُدَّ منه**) ولهذا تكلَّم المؤلف في المقدمة على تعريف الصرف، والكلام على موضوعه، ومسائله، وواضعه، وحُكمه، ثُمَّ على الكلمة وأقسامها، ثُمَّ على الميزان الصرفي.

وتكلّم في الباب الأول في الفعل، أي: في الأحكام الصرفية الخاصة بالفعل؛ كأبنية الأفعال وتقسيماتها الصرفية، وتكلَّم في الباب الثاني في الاسم، أي: في الأحكام الصرفية للاسم؛ كأبنية الأسماء وتقسيماتها الصرفية، وأحكامها الصرفية، وتكلَّم في الباب الثالث على أحكامٍ تعمها الأسماء والأفعال، ففيه الكلام على الأحكام الصرفية المشتركة بين الأفعال والأسماء؛ كالإمالة والإدغام وهمزة الوصل، والإعلال والإبدال.

ثُمَّ بعد ذلك انتقل المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- للكلام على المقدمة، مُقدمة المؤلف تكلَّم فيها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على عدة مسائل، فتكلَّم على اسم العلم، وعلى تاريخ الصرف، وعلى تعريف الصرف، وعلى موضوعه وواضعه ومسائله وثمرته واستمداده، وحكمه، وتعريف الأبنية، وتعريف الكلمة.

فبدأ بالكلام على اسم العلم؛ فقال:

الصَّرفُ، ويُقال له: التصريفُ.

نعم؛ التصريف هو الاسم المشهور المستعمل عند المتقدمين، والصرف هو المشهور بعد ذلك عند المتأخرين، فالتصريف كما عند سيبويه المتوفى سنة مائةٍ وثمانين في كتابه، والمُبرِّد في كتابه المقتضب وغيره، وهو في أواخر القرن الثالث، وأمَّا تسمية العلم الصرف فمن أوائل الكتب التي استعملت هذا الاسم لعلم الصرف كتاب [دقائق التصريف لابن المؤدب] وهو في القرن الرابع، تُوفي قبل سنة ثمانٍ وثلاثين وثلاثمائة فهو أول كتابٍ ورد فيه الصرف مرادًا به التصريف.

ثُمَّ بدأ انتشار استعمال الصرف؛ ربَّما لأن الكلمة أخفُّ من التصريف، فاستعملها ابن الحاجب، فألَّف كتابًا في النحو [الكافية في النحو] وكتابًا في الصرف [الشافية في الصرف] فاشتهر هذا المصطلح كثيرًا، وبعد ابن الحاجب جاء ابن مالك فاستعمل الصرف كما أنهم أيضًا يستعملون التصريف، كقول ابن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الألفية:

حرفٌ وشبههُ من الصرف بري ... وما سواهما بتصريفٍ حري

فاستعمل الصرف في الشطر الأول، واستعمل التصريف في الشطر الثاني، والنحو والصرف في الحقيقة نشئا معًا لأنهما في الحقيقة علمٌ واحد، فلهذا كان التابعي أبو الأسود الدؤلي هو أول من تكلم في ذلك، ثُمَّ تلاميذه في البصرة، ثُمَّ

كبار نحوي البصرة وشيوخ سيبويه كأبي عمرو بن العلاء والخليل الفراهيدي، وعندما ألَّف سيبويه كتابه وهو أول كتابٍ مؤلف في النحو، ذكر النحو والصرف فيه، وكان الصرف في قرابة الربع الأخير من الكتاب، وأول كتاب وصلنا خصه صاحبه بالصرف فقط دون النحو، هو كتاب التصريف لأبي عثمان المازني المتوفى سنة تسعٍ وأربعين ومائتين، وهو تلميذ الأخفش، تلميذ سيبويه، وهو شيخ المُبرِّد، وكتاب [التصريف] للمازني، شرحه عثمان بن جني بن فتح المتوفى في القرن الرابع سنة ثنتين وتسعين وثلاثمائة في كتابه [المُنصِف] وهو من أهم كُتب الصرف، ومن كتب الصرف المهمة أيضًا كتاب [التكملة] لأبي علي الفارسي في القرن الرابع وقد شرحه عبد القاهر الجرجاني البلاغي العظيم، وكذلك كتاب [التصريف الملوكي] لابن جني، وقد شرحه ابن يعيش النحوي المشهور في القرن السابع، وكذلك كتاب [الشافية] للصرف لابن الحاجب في القرن السابع، وهو العُمدة في هذا العلم، وقد شرحه كثيرون أهمهم الرضي في القرن السابع، ومن كتب الصرف المهمة [الممتع في التصريف] لابن عصفور في القرن السابع، وقد شرحه أبو حيان -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- المتوفى في القرن الثامن، ومن كتب الصرف كتاب [التعريف بضروري التصريف] وكذلك [لامية الأفعال] وكلاهما لابن مالك في القرن السابع، ومن كتب الصرف [نزهة الطرف في علم الصرف] لابن هشام في القرن الثامن.

وللمعاصرين جهدٌ مشكور في التأليف في هذا الفن، ومن كتبهم: كتابُ [تصريف الأفعال] وكتاب [تصريف الأسماء] لمحمد محيي الدين عبد الحميد، وكتاب [المُغني في تصريف الأفعال] لمحمد عبد الخالق عضيمة، وكتاب [التبيان في تصريف الأسماء] لأحمد حسن كحيل، و[تصريف الأسماء والأفعال] للدكتور فخر الدين قباوة، وكتاب [المستقصى في علم التصريف للدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب.

ثُمَّ انتقل المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- للكلام على تعريف الصرف لغةً واصطلاحًا، فبدأ بالكلام على تعريف الصرف لغةً؛ فقال:

وَهُوَ لُغَةً: التَّغْيِيْرُ، وَمِنْهُ تَصريفُ الرِّياح، أي تَغييرُها.

وقول المؤلف: (**وَهُوَ لُغَةً: التَّغْيِيْرُ**) فيه مسألتان:

الأولى: إعرابُ (**لُغَةً**)، وكذلك (**اصطلاحًا**).

والمسألة الثانية: معنى الصرف والتصريف في اللُّغة.

فنبدأ بالمسألة الأولى، وهي: إعراب (**لُغَةً، واصطلاحًا**) ففي ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه تمييز، وهو من تمييز النسبة، وهو أصحُّ الأقوال عندي؛ لأنه على معنى تعريفه من جهة اللُّغة، يعني تعريف التصريف من جهة اللُّغة هو: التغيير، والتمييز كما نعرف إن كان من تمييز المفرد فهو على تقدير من، وإن كان على تمييز النسبة فهو على تقدير من جهةٍ.

والقول الثاني: أنه مفعولٌ مطلق بتقدير تعريفه تعريف لغةٍ، وهو ضعيفٌ في المعنى.

والقول الثالث: أنه منصوبٌ على نزع الخافض، أي: تعريفه في لغةٍ، وهو ضعيفٌ في صناعة النحو؛ لأن النصب على نزع الخافض ليس بمطرد.

وأمَّا المسألة الثانية: وهي تعريف التصريف والصرف في اللغة، والصرف والتصريف كما ذكر المؤلف: التغيير، أي: ردُّ الشيء من جهةٍ إلى جهة، وهذا كثيرٌ في الكلام؛ نحو: جاءني فلانٌ فصرفته، وكقوله: ﴿ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم ﴾ [**التوبة:١٢٧**]، ﴿ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ ﴾[**يوسف:٢٤**]؛ ومنه قوله: ﴿ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ

وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾ ﴾[البقرة:١٦٤].

ثُمَّ ذكر المصنف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تعريف الصرف اصطلاحًا، فقال:

واصطلاحًا بالمعنى العَمَلي: تحويلُ الأَصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ، لمعانٍ مقصودةٍ، لا تحصُل إلا بها، كاسمَي الفاعِلِ والمفعولِ، واسمِ التَّفضيلِ، والتَثنية والجَمعِ، إلى غير ذلك.

وبالمعنى العِلْمي: عِلمٌ بأصولٍ يُعرفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلمةِ، التي ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ.

فعرَّف الصرف والتصريف اصطلاحًا بالمعنى العملي وبالمعنى العلمي، قوله: (**بالمعنى العَمَلي**) أي: المهاري، أي: الأثري، يعني أثرهُ، وقوله: (**بالمعنى العِلْمي**) أي: بالمعنى النظري كما يقولون الآن، فهو (**بالمعنى العَمَلي: تحويلُ الأَصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ**) أي: إلى أبنيةٍ مُختلفة، وإنما يكون هذا التحويل من بناءٍ إلى بناء لطلب معانٍ جديدة، تدلُّ عليها هذه الأبنية الجديدة، وهذا يكون في الأسماء، ويكون أيضًا في الأفعال.

ففي الأفعال ننظر مثلًا إلى هذا الأصل، وهو العين واللام والميم، فـ "عَلِمَ" هذا فعلٌ مجرد، فنستطيع أن نحوله إلى بناء أفعلَ فنقول: أَعلَمَ، فيتغيَّر المعنى؛ لأن معنى الفعل الثلاثي المجرد هو فعل الفعلِ، فإذا قلت: علِم يعني عمل العلم، وجلس يعني عمل الجلوس، وذهب أي عمل الذهاب.. وهكذا، فالثلاثي يدلُّ على فعل الفعلِ، فإذا حولناه إلى أفعل فقلنا: أعلم، أتينا بمعنًى جديد، وهو جعله يعلم، فإذا قلت: علم الطالب المسألة، يعني: أنهُ فعل الفعل، هو الذي علمها فعل العلم بها، اكتسب العلم بها، أما إذا قلت: أعلم، أعلم الأستاذ الطالب، يعني جعله يعلم، وهذا يُسمى في الصرف كما سيأتي بالتعدية، وهو قلب الفاعل إلى مفعولٍ به،

ولو حولناه إلى بناء فعل فقلنا: علَّم، فنأتي بمعنًى جديد وهو جعله يتعلَّم بشدة، فعلّمته المسألة، يعني جعلته يعلمها بجدة، ولو حولناها إلى بناء تفعّل فقلنا: تعلم، اكتسبنا معنًى جديدًا وهو: الدلالة على تكلُّف العلم، تعلّم الطالب يعني اجتهد وتعب وتكلَّف، حتى حصل العلم، ولو حولناه إلى صيغة تفاعل فقلنا: تعالم، فإننا نحصل معنًى جديدًا وهو ادعاء العلم، تعالم فلان يعني ادعى أنه يعلم وهو في الحقيقة لا يعلم، ولو حولنا هذا الفعل إلى صيغة استفعل فقلنا: استعلم؛ لاكتسبنا معنًى جديدًا وهو: طلبُ العلم، فاستعلم فلانٌ عن المسألة يعني طلب علمها.

ويكون التحويلُ أيضًّا في تصريف الأسماء، فإذا صرّفنا هذا الأصل العين واللام والميم، إلى أبنية الأسماء المختلفة لقادنا ذلك إلى الحصول على معانٍ جديدة، فإذا حولناه إلى صيغة فاعلٍ فقلنا: عالم، فإنَّ هذه الصيغة وهذا الاسم يدلُّ على الذي فعل العلم، فالعالم هو الذي فعل العلم، وإذا حولناه إلى صيغة مفعول معلوم صار اسم مفعولٍ يعني اسمًا للشيء الذي وقع العلم عليه، ولو حولناه إلى بناء فعالٍ أو فعالةٍ كعلامٍ وعلامة، لدلّ على من يفعل العلم بكثرة، ولو حولناه إلى مفعل أو مفعلة قلنا: معلم أو مَعلَمة لدلّ على مكان العلم أو زمانه، ويُمكن أن نثني ونجمع؛ فنقول: عالمان، وعلماء، وعالمات؛ فهذا كله تصريف؛ لأنه تغييرٌ للبنية، ويُمكن أن نصغر، فنصغر عالم على عويلم، وهذا أيضًا تغييرٌ للبنية فهو صرف، فهذا معنى تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودة.

وأمَّا تعريف الصرف اصطلاحًا بالمعنى العلمي، فهو كما قال: علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعرابٍ ولا بناء، يعني أنه علمٌ قائم على قواعد وضوابط وتقسيماتٍ وشروط، هذه بمجملها توقفنا على علم الصرف، أي: العلم بأحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعرابٍ ولا بناء، هذه العبارة لإخراج

النحو، كما شرحنا ذلك من قبل في شرح الصرف الصغير فلا نعيده.

وعُلماء الصرف على كل حال يَدْرسُون ويُدَرِّسون الصرف بالتعريفين علمًا وعملًا، فهُم يدرسون هذه القواعد والضوابط ويطبقونها، ولهذا سندرس قواعد الصرف وضوابطه، ونطبقه أيضًا علميًا بإذن الله تعالى.

ثُمَّ انتقل المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الكلام على موضوع الصرف، والمراد بموضوع العلم، أي: الشيء الذي يبحث فيهِ هذا العلم، ويدرسه هذا العلم، وتُطبق أحكام هذا العلم عليه، فبيَّن موضوع علم الصرف فقال:

وموضوعُه: الألفاظُ العربيةُ من حيثُ تلك الأحوالِ، كالصحَّةِ والإعلالِ، والأصالةِ والزِّيادَةِ، وَنَحوِها.

وهو يعني بقوله: (**الألفاظُ العربيةُ**) يعني: أبنية الألفاظ العربية، ولو صرّح بالأبنية هُنا لكان أوضح؛ مع أنَّ مراده ذلك.

ثُمَّ بيّن خصوص موضوع علم الصرف، فقال:

ويختصُّ بالأسماءِ المُتَمَكِّنَةِ، وبالأفعالِ المتصرِّفةِ؛ وما وَرَدَ من تَثنِيَةِ بَعضِ الأسماءِ الموصولةِ وأسماءِ الإشارةِ، وَجمعِها وتَصغيرِها، فصُوريٌ لا حقيقيٌ.

فبيَّن -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أنَّ موضوع الصرف شيئان: الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة؛ فحصره موضوع الصرف في الأسماء والأفعال، يخرج الحروف كلها، فالحروف لا مدخل لها في الصرف.

فأمَّا الأسماء فقيدها كما نرى بالمتمكنة، والمراد بالمتمكنة كما يُعرف من علم النحو أي: المُعربة، وهذا يُخرج الأسماء المبنية بناءً أصليًا لا بناءً عارضًا، وهذا كله مما يُدرس في النحو.

وقيَّد الأفعال بالأفعال المتصرفة، وهذا يُخرج الأفعال الجامدة، وسيأتي الكلام على المراد بالأفعال المتصرفة والجامدة، وهُنا تنبيهات لا بُدَّ منها لإكمال الكلام على موضوع الصرف:

التنبيه الأول: أنَّ المراد بالمتمكنة: المُعربة كما قُلنا، فهذا يُخرج الأسماء المبنية، والمُراد بالأسماء المبنية هي: المبنية بناءً أصليًا أي لا يفارقها البناء، بخلاف المبنية بناءً عارضًا؛ كاسم لا النافية للجنس إذا كان مفردًا؛ لقولهم: "لا رجل في البيت" على قول الجمهور، وكذلك المنادى إذا كان مفردًا معرفًا؛ كقولك: "يا محمد" فهذه مبنياتٌ بناءً عارضًا فلا تدخلُ هُنا، وإنما المراد المبنيات بناءً أصليًا أي: لا يفارقها البناء كالضمائر.

والتنبيه الثاني: أنه ينبغي تقييد الأسماء المتمكنة بالأسماء المتمكنة العربية؛ لأنَّ الأسماء الأعجمية لا نعرف أصولها، فلا نستطيع أن نحكم على حروفها بأصالةٍ أو زيادة.

والتنبيه الثالث: أنه اتضح من ذل كأن الذي يخرج من علم الصرف أشياء:

الأول: الحروف كلها.

والثاني: الأسماء المبنية.

والثالث: الأسماء الأعجمية.

والرابع: الأفعال الجامدة.

فالأصل في هذه الأشياء أنها لا تصريف فيها، يعني لا تتصرف، لا يدخلها الصرف، يعني لا تدخلها أحكام الصرف، إلَّا أنَّ التصريف قد يدخل في هذه الأشياء في ثلاثة أحوال:

الأول: عند حمل الأسماء الأعجمية على العربية؛ فلهذا نقول: إبريق على وزن إفعيل، فهذا حملٌ لا حقيقة، أي: لا يدخل على ذلك ولا يترتب عليه أن يُقال: إن الهمزة والياء زائدتان وباقي الحروف أصلية، وإنما نلحقه إلحاقًا بهذا الوزن؛ ولذا نجمعه على أباريق، ونصغره على أُبيريق، كالأسماء العربية التي على وزن إفعيل.

والحالة الثانية: التي قد يدخل فيها التصريف على هذه الأشياء التي لا تتصرف في الأصل، أنها قد تتصرف شذوذًا قد يدخلها شيء من أحكام الصرف شذوذًا، ومن ذلك تصغير ذا الإشارية، والذي والتي الموصولتين، وكذلك تثنيتهما على هذان واللذان واللتان، وكذلك جمعها فلهذا يرى الجمهور أن المثنى والجمع في الإشارة، والأسماء الموصولة ليست تثنيةً حقيقية ولا جمعًا حقيقيًا وإنما هو صوريٌّ، يعني أن كل هذه الكلمات ارتجلت من أول الأمر ارتجالًا لهذه المعاني، وليسَ شيءٌ منها تثنيةً أو جمعًا لغيرها، وكما وضعوا هذا للمفرد وضعوا كلمةً أُخرى وهي هذان للمثنى، لا على أنها تثنية لهذا؛ بل على أنها كلمةٌ مرتجلةٌ أُخرى؛ كما ارتجلوا من للعاقل وما لغير العاقل، وليست ما ومن كلمةٌ واحدة إحداهما من الأخرى.

وهُناك من النحويين من قال: إنَّ المُثنى في الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة تسميةٌ حقيقية، ومن التصريف الشاذ أيضًا الحذف في "سوف" فقد قالت العرب فيها "سو" وفي "إنَّ" فقد قالت العرب فيها: "إنْ" ونعرفُ أن الحذف من التصريف؛ لأنه تغييرٌ في البنية، ومن ذلك أيضًا الإبدال والحذف في كلمة "لعلَّ" فقيل فيها: "علَّ" وقيل فيها: "لعنَّ" كُل هذا شاذ يوقف عند من سُمع منهُ.

والحالة الثالثة: التي يدخل فيها التصريف على هذه الكلمات عند تركيبها مع غيرها، فهذه الكلمات عند إفرادها من الحروف والأسماء المبنية، والأفعال

الجامدة لا تتغير أبنيتها فهي ثابتة؛ فلهذا لا يدخلها تصريف؛ لأن التصريف تغيير البنية، فتلازم صورةً واحدة؛ لكن عند انتقالها من الإفراد إلى الترتيب مع غيرها قد تتصرف، نحو: قلب ألف الحرف إلى ياء عند اتصاله بضمير؛ نحو: "إلى، وإليك، وعلى وعليك" وهذا إبدال، ومن ذلك: حذف عين الكلمة أو لامها؛ نحو: "ليس ولستُ، وعسى وعست هندٌ" والحذف من الصرف ومن ذلك الإدغام؛ نحو: "من، ومنا، واضرب واضرب بعصاك، ومن ومن يعمل"، ومن ذلك الحذف لالتقاء الساكنين، نحو: "متى، ومتى السفر، وعلى وعلى الفرس".

فهذه أحوال قد يدخل التصريف فيها على هذه الكلمات التي الأصل فيها أنها لا تتصرف، ومع ذلك لا يُقال: إنها متصرفة، وإنما دخلها الصرف في هذه الأحوال على غير أصلها؛ لأن الأصل في الحكم عليها، هو الحكم عليها حال إفرادها.

ثُمَّ تكلم المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على واضع الصرف فقال:

وواضعُه: مُعاذ بن مُسْلِم الهَرَّاء، بتشديد الراء، وقيلَ سَيِّدُنا عليٌّ كرَّم الله وَجهَه.

فذكر المؤلف هنا قولين في واضع علم الصرف وهما في الحقيقة قولان ضعيفان، بل لم يقل بهما إلّا علماء متأخرون، فالسيوطي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- المتوفى في القرن العاشر هو أول من ذكر مثل هذه الأقوال، ونسب الأولية إلى معاذ بن مسلم الهراء، المتوفى سنة سبعٍ وثمانين ومائة، استنباطًا من بعضِ قصصه واهتمامه بالصرف، والصحيح أن الصرف مثل النحو، نشأ مع التابعي أبي الأسود الدؤلي في أواسط القرن الثاني وتلاميذه وكانوا كلهم في البصرة، ثُمَّ زاد الاهتمام به كطبيعة العلوم، حتى اكتمل عند شيوخ سيبويه وشيوخهم كأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي.

ثُمَّ جاء سيبويه فجمع ما تفرق بين شيوخه وشيوخهم، ونسقه وسجله في كتابه

العظيم كتاب سيبويه، وبعد سيبويه صار الصرف علمًا واضح المعالم، فإن كان المراد بواضع الصرف: أول من تكلم فيه؛ فهو أبو الأسود وتلاميذه كالنحو، وهُناك قصصٌ كثيرة تكلم فيها علماء قبل معاذ الهراء على مسائل صرفية، وإن كان المُراد بواضع علم الصرف الذي جعله علمًا واضح المعالم فهو سيبويه علمًا بأن سيبويه توفي قبل معاذٍ الهراء، فسيبويه توفي سنة ثمانين ومائة، ومعاذ الهراء توفي سنة سبعٍ وثمانين ومائة.

ثُمَّ تكلَّم المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مسائل علم الصرف فقال:

وَمسائِلُه: قضاياهُ التي تُذكر فيه صريحا أو ضِمْنًا، نحو: كلُّ واوٍ أو ياءٍ تحرَّكت وانفتح ما قبلها قُلِبَت ألِفًا، ونحو إذا اجتَمَعَتِ الواوُ والياءُ وسُبقت إحداهُما بالسكون، قُلِبَت الواوُ ياءً، وأُدغِمَت في الياءِ، وَهكذا.

فيعني بمسائله: قضاياه وضوابطه التي تُذكر فيه، ثُمَّ ذكر المؤلف ثمرة هذا العلم فقال:

وَثَمَرَتُهُ: صَونُ اللّسانِ عن الخطأِ في المفرداتِ، ومراعاةُ قانون اللُّغَةِ في الكتابَةِ.

فثمرته كثمرة بقية علوم اللغة، وهي: صون اللسان والقلم عن الخطأ، إلّا أن الصرف يصون عن الخطأ في المفردات والأبنية، والنحو يصون عن الخطأ في المركبات.

ثُمَّ ذكر المؤلف استمداد علم الصرف فقال:

وَاستِمدادُه: من كلامِ الله تعالى، وكلامِ رَسولِهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكلامِ العربِ.

فذكر أن استمداد علم الصرف يعني مصادره التي يؤخذ منها، يعني الأدلة التي يُستدلُّ بها في هذا العلم، والصرف في ذلك كالنحو، استمداده ومصادره وأدلته من الكلام الفصيح، والمراد بذلك كلام الله سبحانه وتعالى، وكلام نبيه

صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وكلام العرب في زمن الفصاحة وهو على المشهور إلى سنة مائةٍ وخمسين في الحواضر، وإلى ثلاثمائةٍ في البوادي.

ثُمّ ذكر بعد ذلك المؤلف حُكمَ هذا العلم، فقال:

وَحُكمُ الشّاعرِ فيه: الوجوبُ الكِفائي.

فحُكم علم الصرف كبقية علوم الآلة بالنسبة إلى عموم الأُمة وهو واجبٌ كفائي، فإذا قام به من يكفي سقط الإثم عن عموم الأُمّة، وإذا أهملته الأمة كلها أثمت، وأمَّا حكمه لدارس القرآن الكريم والسُنَّة النبوية وكلام العرب فهو واجبٌ عيني، فلا يجوز لأحدٍ يدرس القرآن والسُنَّة وكلام العرب ويستنبط الأحكام منها، إلّا إذا كان عالمًا عارفًا بالصرف؛ لأنّ الخطأ والجهل بهذا العلم سيوقعه في الخطأ في الفهم والاستنباط من القرآن والسُنَّة وكلام العرب.

ثُمَّ بعد ذلك انتقل المؤلف إلى تعريف الأبنية فقال:

والأبنيةُ جمعُ بناءٍ، وهى هَيئَةُ الكلمةِ الملحوظةِ، من حَرَكَةٍ وَسُكونٍ، وعددِ حُروفٍ، وترتيبٍ.

فالمؤلف -رَحِمَهُٱللَّهُ- عرَّف الأبنية هُنا؛ لأن لفظة الأبنية وردت في تعريف الصرف، وفي موضوع الصرف؛ فلهذا كان من المناسب التعريف بالمراد بالأبنية، فذكر معنى الأبنية وأنها جمعُ بناء بمعنى البنية؛ يُقال: بناء الكلمة، ووزن الكلمة، وصيغةُ الكلمة؛ كُلُّها بمعنًى واحد؛ فالمرادُ بها: هيئة الكلمة الملحوظة، التي يُمكن أن يشاركها فيها غيرُها، والمرادُ بالهيئة الملحوظة: عدد الحروف، والحركات والسكنات، واعتبار الزائد والأصلي، مع عدم الاعتبار أو مع عدم اعتبار الحرف الأخير وحركته وسكونه؛ فهذه هي الهيئة الملحوظة للكلمة.

مثال ذلك: كلمة رَجُل على هيئة يشاركها فيها كلمة عَضُد، وهي كونه على

ثلاثة أحرف أولها مفتوح والثاني مضموم، ولا ننظر لحركة الثالث، فهيئة رَجُل كهيئة عَضُد فبناؤهما واحد كلاهما على وزنِ فَعُل؛ وكذلك نقول: رجلٌ، ورجلٍ، ورجلًا، كُلها على بناءٍ واحد، وهو بناء فَعُل.

فلهذا نقول: قمرٌ وجلسَ على بناءٍ واحد وهو فعل، ولا يعني ذلك أنه لا يجوز النطق بحركة الحرف الأخير وسكونه؛ بل لا بأس بذلك؛ فيصحُّ أن نقول: قمرٌ وزنه بناؤه صيغته فعلٌ، وجلس بناؤه فعلَ، ورجلٌ فعلٌ، ورجلٍ فعلٍ، ورجلًا فَعُلًا؛ بل هذا هو المناسب عند بيان البناء عند وصل الكلام، ولو لم تذكر لم يكن ذلك مُخلًا ببنية الكلمة؛ لأن حركة الحرف الأخير لا يجعل البناء مختلفًا، فلهذا نقول: فعلل يكون في الأسماء ويكون في الأفعال، ففي الأسماء نحو: "جعفرٌ" وفي الأفعال نحو "دحرج" فجعلنا البناء واحدًا، ونقول: "فَعَلَ"، وفَعِل، وفَعُل، هذه الأبنية تكون في الأسماء والأفعال، نحو: قمرٌ، وكتِفٌ ورجلٌ، في الأسماء "وذهب، وشرِب، وكرُم" في الأفعال؛ فهذا المُراد ببناء الكلمة ووزنها وصيغتها.

ثُمَّ ختم المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- المقدمة بتعريف الكلمة، فقال:

والكلمةُ: لفظٌ مفردٌ، وضعه الواضعُ ليدُلَّ على معنىً، بحيثُ متى ذُكر ذلك اللفظ، فُهِم منه المعنى الموضوعُ هو له.

وسنرجئ الكلام على تعريف الكلمة لنشرحه أيضًا مع ما سيذكره المؤلف بعد ذلك من الكلام على تقسيم الكلمة، فإنَّ هذا أنسب بإذن الله تعالى، وهذا هو آخر هذا الدرس الأول من دروس شرح [شذا العَرف في فن الصرف] لأنتظر أسئلتكم على هذا الدرس فأُجيب عما تيسر منها بإذن الله في أول الدرس القادم بإذن الله، وإلى ذلكم الحين أستودعكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم، في الدرس الثاني من دروس شرح شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي عليه رحمة الله، ونحن في التاسع والعشرين من شهر ربيعٍ الأول من سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف من هجرة حبيبنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا الدرس أبثه من بيتي غمره الله بالأمن والأمان في مدينة الرياض حفظها الله بالإسلام والسلام.

وفي أول هذا الدرس أريد أن أنبه على أمرٍ، ثُمَّ أُنبه على أمرٍ ثم أُجيب على ما تيسر من الأسئلة التي جاءت على الدرس الأول، وأُنبِّه إلى أن هذا الشرح للمتوسطين من الطُلّاب، وهم الذين درسوا متنًا للمبتدئين في الصرف كالصرف الصغير، أمّا المبتدئ فإنَّ هذا الدرس لا يناسبه بل قد يضره، عندما يستمع إليه ويُخيّل إليه أن الصرف صعب، والأمر ليس كذلك؛ بل السبب في هذا الظن أنه دخل إلى هذا الشرح وهو لا يناسبه، فلو أنه دخل إلى العلم بطريقةٍ صحيحة فبدأ بمتنٍ صغير كالصرف الصغير وفهمه، ثم انتقل معنا إلى هذا الشرح؛ لوجده شرحًا واضحًا سهلًا بإذن الله تعالى.

ومن الأسئلة التي جاءت على الدرس السابق مع التنبيه إلى أنني لن أستطيع أن أجيب عن جميع الأسئلة، وأيضًا لا أستطيع أن جيب عن الأسئلة التي جاءت بأمورٍ ليست في موضوع الصرف الذي شُرح في الدرس السابق.

س/ أحدهم يسأل عن طريقة التدرج في دراسة الصرف؟

ج/ وأنا لي منشورٌ في ذلك يُبيِّن طريقة التدرج في طلب ودراسة علوم اللغة عمومًا كالنحو والصرف والبلاغة وغيرها، فالصرف يبدأ بمتنٍ صغير كالصرف الصغير، وله شرحٌ مسموع ومكتوب، ثم ينتقل إلى متنٍ متوسط كـ شذا العرف، ثم ينتقل بعد ذلك إلى كتابٍ كبير كـ الشافية لابن الحاجب ويستطيع أن يستعين على ذلك بما شاء من الكُتب، كتب المتقدمين والمتأخرين، وقد ذكرت أهم كُتب الصرف للمتقدمين والمتأخرين في أول الدرس الأول.

س/ وأخٌ آخر يسأل عن تفريغ هذا الشرح؟

ج/ نعم؛ هُناك بعض الإخوة -جزاهم الله خيرًا- قد فرغوه، ونشروه أيضًّا على النت؛ ليستفيد منه غيرهم، فأشكرهم على ذلك وآمل منهم أن يكملوا ما بدأوه بإذن الله تعالى، وأسأل الله أنكم شركاء في أجر ذلك.

س/ آخر يسأل إذا كان الصرف لا يدرس الحروف والأسماء المبنية فكيف نعرف نطقها الصحيح وبنيتها؟

الجواب عن ذلك: أنَّ هذه الأمور سماعية؛ يعني تؤخذ من المعاجم اللغوية، فنعود إلى المعجم اللغوي لنعرف كيف نطقت العرب هذا الحرف وهذا الاسم المبني، فنأخذ ذلك عن العرب مباشرةً.

س/ وآخر يسأل لماذا كان الصرف واجبًا؟

فالجواب عن ذلك: الوجوب هُنا وجوب شرعي؛ لأن علوم اللغة من الأمور

التي لا يستطيع المسلمون أن يفهموا القرآن الكريم كلام الله، ولا الحديث النبوي كلام النبي صلى الله لعيه وسلم وهما الأصلان العظيمان في هذا الدين، إلَّا بمعرفة لغة العرب اللغة التي جاء القرآن الكريم والحديث الشريف بها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فلهذا صار على الأُمَّة واجبًا أن تتعلم هذه العلوم، وهو واجب كفائيٌ عليها، وأما طالب العلم الشرعي أو اللغوي فإن هذه العلوم وجبةٌ عليه وجوبًا عينيًا كُلًّا بحسبه، فالمجتهد واجبه يختلف عن غير المجتهد، وطالب العلم يختلف واجبه بحسب قربه وبعده عن علوم الشريعة واللغة.

س/ وآخر يسأل ما وزنُ الفِعل فُزِّعَ؟

ج/ نحنُ ذكرنا في الدرس الماضي أن هُناك من يفهم أن فُزِّعَ تدلُّ على المبالغة؛ لأن صيغة فعَّل أكثر ما تدل على المبالغة، فظن أن الفعل فُزِّع على وزن فَعَّل، والمراد أن فُزِّع من الفعل الذي ضُعِّفَت عينه كـ "عَلِمَ، وعَلَّم، وفَهِمَ وفَهَّم، وفَزِعَ وفَزَّع" ثُمَّ بُني هذا الفعل للمجهل فقيل: "فُزِّعَ" فـ "فَزَّعَ" على وزن فَعَّل، وفُزِّعَ على وزن فُعِّلَ.

س/ وآخر يسأل: هل هُناك خلافاتٌ بين البصريين والكوفيين في علم الصرف؟

الجواب: نعم؛ وسيأتي في هذا الدرس مثالٌ على ذلك.

س/ وآخر وهو أخير يسأل: كيف يُرسل الطالب سؤاله عن الدرس؟

ج/ ذكرنا أن الطالب يرسل أسئلته عن هذا الدرس تحت هذا الدرس في اليوتيوب، عندما أنشر هذا الدرس بإذن الله تعالى.

ثُمَّ نستعيذ بالله عزَّ وجل ونبدأ بدرسنا الثاني في شرح "شذا العَرف في فن الصَرف" للشيخ أحمد الحملاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، وهذا الدرس سيكون في تقسيم

الكلمة وفي الميزان الصرفي.

فكُنَّا قرأنا في الدرس الماضي المقدمة، وفي آخرها ذكر المؤلف تعريف الكلمة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والكلمةُ: لفظٌ مفردٌ، وضعه الواضعُ ليدُلَّ على معنىً، بحيثُ متى ذُكر ذلك اللفظ، فُهِم منه المعنى الموضوعُ هو له).

عرَّف المُؤلِّف الكَلِمة هُنا لورودها في تعريف الصرف كما ذكرنا ذلك وشرحناه، وأيضًا ليبني على ذلك المسألة الآتية؛ وهي: تقسيم الكلمة إلى اسمٍ وفعلٍ وحرف، والكلام على الكلمة وانقسامها إلى اسمٍ وفعلٍ وحرف من مباحث النحوٍ؛ لأنه لا يقوم على دراسة أبنية الكلمة، ولكن الصرف أيضًا محتاجٌ إلى هذه المسألة، ولذا ذكرها المؤلف والصرفيون في بداية علم الصرف.

وقول المؤلف في تعريف الكلمة: (لفظٌ مفردٌ)؛ أي: أصواتٌ خارجةٌ من الفم، وكلمة "لفظ" هُنا على وزن فَعل، قالوا: إن فعل هنا بمعنى مفعول، أي: لفظ بمعنى ملفوظ، واللفظ في اللغة هو: الرمي، فالحروف أصواتٌ تُلفظ من الفَم، أي: تُرمى وتُخرج من الفَم.

وقوله: (مُفرد)؛ أي: ليس مُركبًا، وهذا يُخرج الكلام الذي لا يكون إلَّا مُركبًا من كلمتين فأكثر.

وقوله: (وضعه الواضعُ ليدُلَّ على معنىً)؛ أي: أنَّ له معنًى في لُغَّة العرب، وهذا يُخرج الألفاظ التي ليس لها معنى، يمثلون على ذلك بـ ديز وهو مقلوب "زيد" فـ زيد كلمةٌ لها معنى في لُغَّة العرب، وأما ديز فهذه وإن كانت لفظًا حروف ملفوظة من الفم، ومفرد لكن ليس لها معنًى في لغة العرب؛ فلهذا لا تُسمَّى كلمة.

وسبق أن هذه المسألة أدخل في النحو منها إلى الصرف لعدم أثرها في الأبنية، ولكن الصرف محتاجٌ إليها، ولذا شرحناها من دون توسُّع هُنا ومن أراد التوسُّع

ممكن أن يُراجع ذلك في النحو كأن يراجع شرحي على ألفية ابن مالك.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى ما ذكره المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- من تقسيم الكلمة إلى: اسمٍ وفعلٍ وحرف، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[تقسيم الكلمة]

تنقسم الكلمة إلى اسمٍ وفِعلٍ وَحَرفٍ.

فالاسمُ: ما وُضِع ليَدُلَّ على معنىً مستقلّ بالفهم ليس الزمنُ جزءًا منه، مثل رجل وكتاب.

وَالفِعلُ: ما وُضِع ليَدُلَّ على معنى مستقل بالفهم والزمنُ جزء منه، مثل كَتَبَ ويقرأ واحفظ.

والحرف: ما وُضِعَ ليَدُلَّ على معنى غيرِ مستَقِلٍّ بالفَهمِ، مثل هَلْ وفى وَلَم، ولا دَخْلَ لَهُ هنا كما مَرّ.

نعم؛ هذه المسألة كما ذكرنا تُذكر بالتوسُّع في النحو؛ ولهذا لن نتوسع في شرحها هُنا، فانقسام الكلمة إلى اسمٍ وفعلٍ وحرف، والتمييز بينها من الأمور المهمة في النحو والصرف، والتمييز بين أقسام الكلمة الاسم والفعل والحرف يكون بأمور: ذكر المؤلف منها أمرين: التفريق بينها من حيث التعريف، ومن حيثُ العلامات المميزة، فبدأ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بالتمييز بين الأسماء والافعال والحروف من حيث التعريف، فعرف الاسم والفعل والحرف، وهُنا أنقل كلامًا جميلًا لابن الحاجب -وهو من النحويين الكِبار في القرن السابع له كتاب [الكافية] في النحو و[الشافية] في الصرف وهو كذلك من علماء أصول الفقه الكِبار- قال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: "الكلمة إما أن تدل على معنًى في نفسها أو لا، الثاني: الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني: الاسم، والثالث: الفعل"؛ فسبر جميع

الأقسام ثُمَّ ميَّز بينها، حصرها ثم سبرها وميّز بينها.

فيقول: الكلمة إما أن تدل على معنًى في نفسها وإما ألا تدل، فالتي لا تدل على معنًى في نفسها وإنما تدل على معنًى في غيرها هذا الحرف، فانتهينا من الحرف، وأمَّا الكلمة التي تدل على معنًى في نفسها فهذا المعنى إمَّا أن يقترن بزمن فهذا هو الفعل، وإما ألا يقترن بزمن فهذا هو الاسم.

وتعريف الاسم: كُلُّ كلمةٍ تدلُّ على معنًى غير مقترنٍ بزمن، أو كما قال المؤلف: (ليس الزمنُ جزءًا منه) فالاسم له مسمًّى في خارجه، وهذا الاسم وُضع على هذا المسمى، فكتاب له مسمًى في الخارج وهو هذا الشيء الذي يُقرأ، وكرسي له مسمًى في الخارج هذا الشيء الذي يُجلس عليه .. وهكذا.

وهذا المُسمَّى إمَّا أن يكون محسوسًا أو غير محسوس؛ فالمحسوس يعني الذي يُدرك بإحدى الحواس الخمس، وهي: البصر، والسمع، واللمس، والشم، والذوق، نحو: رجلٍ، وكتابٍ، وسماءٍ، وضجيجٍ، وشذا، غير محسوس هو الذي لا يُدرك بإحدى الحواس الخمس إنما يُدرك بالعقل والفهم والقلب؛ كـ الإخلاص، والصلاح، والفهم، والخوف، واليقين.. ونحو ذلك.

وأمَّا الفعل: فكُلُّ كلمةٍ تدلُّ على معنًى مقترنٍ بزمن، ودلالة الأفعال على الأزمنة في اللغة أنواع، وهُناك الماضي المنقطع نحو: سافر ثُمَّ رجع فـ سافر دلّ على فعلٍ حدث في الماضي وانقضى وانقطع انتهى، وقد يكون الزمان زمان الفعل الحال، يعني وقت التكلُّم نحو: أنا أشرح الدرسَ، فـ أشرح زمانه وقت التكلُّم، وقد يكون زمان الفعل الاستقبال كقولنا: سوف أذهب، أو اذهب.. يعني أن زمانه سيكون بعد التكلُّم، وقد يكون الزمان هو الزمن المستمر، كقولنا: "كان الله غفورًا" يعني في كل وقت، في الماضي والحال والاستقبال، وكقولنا: "الإسلام يحفظ الحقوق" زمن الفعل هنا هو الزمن المستمر، يعني في الماضي والحال

والاستقبال.

وأمَّا الحرف: هو كُلُّ كلمةٍ تدلُّ على معنًى في غيرها، فالحرف يدلُّ على معنًى ولكن هذا المعنى لا يظهر ولا يبين ولا يتضح إلا في غير الحرف، يعني في كلمةٍ أُخرى، أو كما قال المؤلف: (معنى غيرِ مستَقِلٍّ بالفَهمِ) مثال ذلك: كلمة "في" فكلمة "في" تدلُّ على الظرفية، يعني: أنَّ شيئًا داخل شيء، ولكن لا نعرف الظرف، لا نعرف هذا المظروف ولا المظروف فيهِ، إلا بغير هذا الحرف، كقولنا: "زيدٌ في المسجد" عندما قلنا: "زيدٌ في المسجد" عرفنا المظروف وهو زيد، وعرفنا المظروف فيه وهو المسجد، أمّا "في" فدلَّت على مُطلق الظرفية، فهي دلت على معنًى ولكن هذا المعنى لم يتضح إلَّا في غيرها، وكذلك كلمة هل فهي تدل على الاستفهام، لكن لا نعرف هذا الاستفهام عن ماذا إلا بغيرها، نحو: هل جاء زيدٌ؟ وكذلك كلمة لم تدل على نفي، لكن لا نعرف المنفي إلا بغيرها؛ كقولنا: لم يسافر زيد، بخلاف كلمة زيد فهي تدل على رجل إنسان ذكر اسمه زيد، كذلك يسافر يدل على وقوع السفر في الحال أو الاستقبال، دلَّ على معنى في نفسه، ولم يحتج في بيان هذا المعنى إلى غيره، فيسافر ليس بحرف وزيد ليس بحرف؛ لأنه دلَّ على معنًى في نفسه.

بعد أن ميّز المؤلف أقسام الكلمة بالتعريف، سيميز بينها الآن بالعلامات المميزة، وهي غير علامات الإعراب وهذا يُشرح في النحو، فهذه علامات مميزة تطبيقها يكشف لنا نوع الكلمة هل اسمٌ أم فعلٌ أم حرف، فبدأ بالعلامات المميزة للاسم، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ويختصُّ الاسمُ بقبولِ حرفِ الجرّ، وأل، وبـ لحوق التنوين له، وبالإضافة، وبالإسناد إليه، وبالنداء، نحو: الحمدُ لله مُنْشئِ الخَلْقَ مِنْ عَدَمٍ، ونحو: ﴿ يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ ﴾ [الصفافات:١٠٤– ١٠٥].

وهُنا ننبه إلى أن كلمة "قَبول" بفتح القاف، وهي مصدر "قَبِل، يقبل، قَبولًا" وليست بضم القاف "قُبول" التي هي جمع قُبُل، وهذه شُرحت في النحو ومثل لها المصنف في شطرٍ من بين، وهو قوله: (الحمدُ لله مُنْشئ الخَلْقَ مِنْ عَدَمِ) والظاهر أنَّ هذا من شعرِهِ، فالحمد: اسم، وعلامة ذلك ال.. ولله: اسم ودلَّ على ذلك شيئان:

الأول: وجود ال فيه.

والثاني: أنه قبل حرف الجر وهو: اللام.

ومنشئ: اسم، والدليل هُنا أنه قبل الإضافة، أُضيف إلى الخلق، والخلق اسم لأن فيه ال، أمَّا مِن فهذا حرف جر وليس باسمٍ، وعدم: اسم لأنه قبل حرف الجر مِن.

والمثال الآخر في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ ﴾ [الصافات:١٠٤ – ١٠٥]؛ يا: هذا حرف نداء وليس باسمٍ، أمَّا إبراهيم: فاسمٌ لأنه قبل الداء، وقد: حرف تحقيق وليس باسمٍ، وصدق: هذا فعلٌ ماضٍ وليس باسمٍ، وأمَّا التاء في صدقت فهذا تاء الفاعل، وهو ضمير اسم، والدليل على ذلك الإسناد إليه، أنك أسندت التصديق إليه، والرؤيا اسم وفيه ال.

وقد زاد المصنف هُنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ على العلامات المميزة المشهورة الخمسة التي ذكرها ابن مالك في ألفيته للاسم فقال:

الجر والتنوين والندا وال ... ومسندٍ للاسم ميزه حصل

علامةً سادسةً وهي قبول الإضافة، والعلامات المميزة للاسم كثيرة، منها: التثنية، والجمع، والتصغير.. وغير ذلك، وإنما يكتفي النحويون بما يكفي أن يُميِّز الاسم عن الفعل والحرف، وقد ذكر النحويون علاماتٍ أُخرى أكثر من ذلك،

فالسيوطي في كتابه الأشباه والنظائر ذكر ثلاثًا وثلاثين علامة، والنيلي في كتابه الصفوة الصفية في شرح ألفية ابن معطي ذكر أنها تصل إلى نحو ستين علامة.

ثُمَّ انتقل المؤلف إلى ذكر العلامات المميزة للفعل فقال:

(ويختص الفعل بقبول قَدْ، والسين، والنواصب، والجوازم، وبـ لحوق تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، ونون التوكيد، وياء المخاطبة له، نحو: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ ﴾ [الأعلى: ١٤]. ﴿ سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ ﴾ [الأعلى: ٦]. ﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ۝٥ ﴾ [الضحى: ٥]. ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ ﴾ [آل عمران: ٩٢] . ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ ﴾ [الإخلاص: ٣]. ﴿ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾ [غافر: ٧]. ﴿ إِنَّ أَبِي يَدۡعُوكَ لِيَجۡزِيَكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَاۚ ﴾ [القصص: ٢٥]. ﴿ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ۝٣٢ ﴾ [يوسف: ٣٢]. ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ۝٢٧ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ۝٢٨ ﴾ [الفجر: ٢٧-٢٨].

فذكر العلامات التي تميز الأفعال، ففي قوله: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ ﴾ [الأعلى: ١٤] أفلح: فعلٌ لأنه سُبق بـ قد، وفي قوله: ﴿ سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ ﴾ [الأعلى: ٦] نقرئ: فعلٌ لأنه سُبِقَ بالسين، وفي قوله: ﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ۝٥ ﴾ [الضحى: ٥] يعطي: فعلٌ لأنه سُبق بـ سوف، وفي قوله: ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ ﴾ [آل عمران: ٩٢] تنالوا: فعلٌ؛ لأنه سُبق بالناصب لن، وقوله: ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ ﴾ [الإخلاص: ٣] يلد ويولد فعلان؛ لأنهما سُبقا بالجازم لم، وفي قوله: ﴿ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا ﴾ [غافر: ٧] وسِع: هذا فعلٌ لأنه متصلٌ بـ تاء الفاعل، وكذلك في قوله: ﴿ إِنَّ أَبِي يَدۡعُوكَ لِيَجۡزِيَكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَاۚ ﴾ [القصص: ٢٥] فـ سقى: فعلٌ لاتصاله بتاء الفاعل، وفي قوله: ﴿ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ۝٣٢ ﴾ [يوسف: ٣٢] يُسجن ويكون فعلان؛ لاتصالهما بنون التوكيد

الثقيلة والخفيفة، وفي قوله: ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ٢٧ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ٢٨ ﴾ [الفجر: ٢٧-٢٨]؛ ارجع: فعلٌ لاتصاله بياء المخاطبة.

وزاد المؤلف هُنا على العلامات المميزة المشهورة للفعل النواصب والجوازم، وللفعل علامات أخرى أيضًا، فضمائر تواني وهي ضمائر الرفع المتصلة، هذه لا تتصل إل بالأفعال، فإذا رأيتها اعلم أن ما اتصلت به فعل، وكان الأفضل للمؤلف لو أنه ذكر لكل فعل من الأفعال علامة تخصه تميزه، فلا يكفي أن تعرف أن الكلمة فعل؛ بل لا بد من معرفة نوعه أماضٍ هو أم مضارعٌ أم أمر؛ لأن أحكامها وإعرابها يختلف، وإحكام ذلك وتفصيله في علم النحو.

ثُمَّ ذكر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- العلامة التي تُميز الحرف فقال:

(ويختص الحرف بعدم قبول شيء من خصائص الأسماء والأفعال).

يعني أنَّ علامات الاسم والفعل وجودية، أي: أن توجد مع الكلمة أو أن تقبلها الكلمة كما سبق، وأمَّا علامات الحرف فعدمية، يعني ألا توجد في الكلمة ولا تقبلها الكلمة كما قال أبو القاسم الحريري -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في منظومته اللطيفة "مُلحة الإعراب" وهي في أقل من ثلاثمائة بيت، قال:

والحرفُ ما ليس له علامة ... فقِس على قولي تكُن علاّمة

ومن أمثلة ذلك: "هل، وقد، ولم، وحروف الجر والنداء، وحروف الجواب والعطف" فالحرف هل مثلًا لا يمكن أن تدخل عليه ال، ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان:١]؛ لا تقل: الهل، أو تُنون هلٌ، أو تناديه يا هل، أو تدخل عليه لم أو لن من النواصب، أو ياء المخاطبة، فلا يقبل شيء من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال؛ فلهذا حكمنا عليه بأنه حرف.

هذا ما يتعلق بتقسيم الكلمة إلى اسمٍ وفعلٍ وحرف، لننتقل مع المؤلف -

رَحِمَهُ ٱللَّهُ- إلى الكلام على الميزان الصرفي، وما يزال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى- يتكلَّم في المقدمات التي ذكرها قبل أبواب تصريف الأفعال ثم أبواب تصريف الأسماء ثم الأبواب التصريفية المشتركة بين الأسماء والأفعال.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى:

[الميزان الصرفي]

نبدأ أولًا بتعريف الميزان الصرفي؛ فالمؤلف لم يعرفه، وقد أشرنا إلى ذلك في الصرف الصغير وشرحه، فالميزان الصرفي هو: معيارٌ لفظيٌّ يتكون من الفاء والعين واللام على صورة الموزون.

وقولنا: معيارٌ لفظي، أي: صوتيٌّ كلاميٌّ، ومن المعلوم أن الكتابة تصوير للمنطوق.

وقولنا في التعريف: يتكون من الفاء والعين واللام؛ هذه ثلاثة أحرف توزن بها الحروف الأصلية، أما الحروف الزائدة فتوضع بلفظها في الميزان كما سيأتي.

وقولنا في التعريف: على صورة الموزون؛ أي: لا بُدَّ أن توافق الكلمة الموزونة في الحركات والسكنات؛ فإن قلت: ما فائدة الميزان الصرفي؟ فالجواب: اختصار أحكام الكلمة الصرفية، فالميزان الصرفي كـ الصورة، فأنت لو صورت شيئًا ثم أريتني هذه الصورة، لعرفت حينئذٍ هذا الشيء بصورة أوضح وأدق من أن تصفه لي في صفحة أو صفحات، وكذلك الميزان الصرفي عندما تذكر وزن الكلمة هذا أفضل من أن تذكر لي أحكام الكلمة الصرفية وأخصر وأوضح.

ذكر وزن الكلمة يبين بأخصر عبارة أحكام الكلمة الصرفية من حيث الحركات والسكنات والأصول والزوائد وتقدم الحروف وتأخرها، وذكر الحروف وحذفها، ومثال ذلك: لو قلنا مثلًا: انكسر وزنه انفعل، إذا قلت: انفعل،

عرفت أن الهمزة والنون في أول الفعل زائدتان، وعرفنا أن الكاف والسين والراء في آخر الفعل أصول يعني حروفٌ أصلية، وعرفنا حركات لكلمة وسكناتها، الحرف الساكن والحرف المتحرك، وما نوع هذه الحركة، وعرفنا ترتيب الحروف، وأنه لم يحدث فيها تقدم حرفٍ على حرف؛ لأن بعض الكلمات قد يتقدم حرفٌ أصلي على حرف آخر لسبب من الأسباب، وهذا يُسمى القلب وسيأتي، وعرفنا أيضًا أن كل الحروف الأصلية مذكورة لم يُحذف منها شيء، وقد يُحذفُ شيءٌ من الحروف الأصلية، فكل ذلك وأكثر عرفناه فقط من قولنا: انكسر وزنه انفعل.

فإن قلت: لماذا اتفق علماء الصرف منذ البداية على اختيار الفاء والعين واللام للميزان ولم يختاروا أحرفًا غيرها؟ والجواب عن ذلك: نعم؛ هذا مما لا يقع فيه خلاف، ومنذ بداية الصرف والصرفيون متفقون على أن هذه الأحرف هي التي يوزن بها، وقد اجتهد المتأخرون في بيان سبب ذلك، فأشهر ما قيل في ذلك: أنَّ كلمة "فعل أو الفعل" أعمُّ الكلمات معنًى؛ فالفعل معنًى يكون في كل الكلمات المتصرفة، فالضرب أو ضرب هذه فيها معنى الفعل، والجلوس وجلس، والأكل وأكل كلها كلمات فيها معنى الفعل، وقيل: لعلهم أرادوا أن يأخذوا حرفًا من كل مكان من مخارج الحروف، فهذه ثلاثة أحرف موزعة على مخارج الحروف، فالفاء من الشفة، والعين من الحلق، واللام من الفم، والتعليل الأول هو المشهور وهو الأقوى والله أعلم.

والمؤلف سيتكلم في هذا الباب على الميزان الصرفي على الترتيب، ونحن سنسير معه أيضًا، تكلم على وزن المجرد الثلاثي، اسمًا أو فعلًا الحكم واحد، تكلم على وزن المجرد الثلاثي، ثم وزن المجرد الرباعي والخماسي، ثم وزن المزيد بزيادةٍ ناشئة من تكرير حرفٍ أصلي، ثم وزن مزيد من زيادة حروف سألتمونيها؛ إذًا بيَّن كيف نزن المجرد الثلاثي، ثم كيف نزن المجرد الرباعي

والخماسي، ثم كيف نزن المزيد بزيادة ناشئة من تكرير حرف أصلي، ثم كيف نزن المزيد بزيادة من حروف سألتمونيها.

فنبدأ معه في كلامه على وزن المجرد الثلاثي؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى:

لما كان أكثرُ كلماتِ اللغة العربية ثُلاثيًّا، اعتبر علماءُ الصرفِ أنَّ أصولَ الكلماتِ ثلاثةُ أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصوَّرةً بصورةِ الموزون، فيقولون في وزن قَمَر مَثَلًا: فَعَلْ، بالتحريك، وفي جمْل: فِعْل، بكسر الفاء وسكون العين، وفى كَرُمَ: فَعُل، بفتح الفاء وضم العين، وهَلُمَّ جَرًّا، ويُسمُّون الحرف الأوَّل فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة.

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**أكثرُ كلماتِ اللغة العربية ثُلاثيًّا**) هذا صحيح بالنسبة للمجردات، يعني للكلمات المجردة الثلاثية، الكلمات المجردة أكثرها ثلاثي، فالمجرد الثلاثي فيها كثير، سواءً في الأفعال أو الحروف، وأمَّا المجرد الرباعي فهو قليل، أي: بالنسبة للثلاثي المجرد، والمجرد الرباعي يقع في الأسماء والأفعال، وأمَّا المجرد الخماسي فهو نادر بالنسبة للمجرد الثلاثي والرباعي، والمجرد الخماسي هذا النادر لا يكون إلا في الأسماء ولا يقع في الأفعال، أمَّا بالنسبة لجميع الكلمات في اللغة، فإن الكلمات المزيدة أكثر من الكلمات المجردة؛ فإن الكلمة المجردة الواحدة مثل: كتب، يُؤخذ منها عدة أفعال مزيدة مثل: "أكتب، وكاتب، وكتَّب، واستكتب" ثم كل فعل من هذه الأفعال يؤخذ منه ويُشتقُّ منه ما يُشتقُّ من الفعل المجرد كتب، وهذه الأحكام أحكامٌ نسبية، أي: أن القليل قليلٌ بالنسبة إلى غيره، لا أن كلماته لا تزيد عن عشرة، فالمجردة الرباعية أكثر من العشرة بكثير، لكن نقصد أن مجرد الرباعي قليلٌ بالنسبة إلى المجرد الثلاثي.

وبيَّن لنا كيف نزن هذا المجرد الثلاثي، فالثلاثي يوزن بالفاء والعين واللام وهذا مما شرحناه في الصرف الصغير؛ فلا داعي لإعادته، وفهما من ذلك أن قول

الصرفيين: فاء الكلمة؛ يريدون به الحرف الأصلي الأول، ولا يريدون الحرف الأول مطلقًا، وقولهم: عين الكلمات أي: الحرف الأصلي الثاني، وليس الحرف الثاني مطلقًا، وقولهم: لام الكلمة أي: الحرف الأصلي الثالث، وليس الحرف الثالث مطلقًا.

مثال ذلك: "كَسَر، وانكسر، وتكسَّر" انظر أين فاء الكلمة في هذه الأفعال؟ فاء الكلمة الكاف في جميعها، والكاف في كسر أول حرف، وفي انكسر الثالث، وفي تكسر الثاني، وعين الكلمة السين، ولام الكلمة الراء، وكذلك في المثال الثاني: "علِمَ وأعلم، وتعلّم وتعالم واستعلم" فاء الكلمة في كل ذلك العين، وعين الكلمة اللام، ولام الكلمة الميم.

وقد فهمنا من شرح المراد ببنية الكلمة كما شرحنا ذلك في المقدمة، بنية الكلمة، صيغة الكلمة، وزن الكلمة، أننا إذا أردنا أن نزن ونبين بناء قمر فنقول: هو فعل، والحرف الأخير لا تعنينا -يعني: لا تعني الصرفي- حركته ولا سكونه؛ ولهذا يجوز أن تسكنه فتقول: قمر على وزن فعل، ويجوز أن تحركه فتقول: قمرٌ وزنه فعلٌ، كُل ذلك جائز، وسكون الحرف الأخير أو تحريك الحرف الأخير لا يغير الوزن فوزنه فَعَل، وكذلك في كلمة حِمل هو فِعل، أو نقول: حِملٌ وزنه فِعلٌ، وكذلك كَرُم نقول: كَرُم وزنه فَعُل أو نقول: كَرُمَ وزنه فَعُلَ.

ثُمَّ انتقل المصنف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى- إلى الكلام على وزن المجرد الرباعي والخماسي، فقال: (فإذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف: فإن كانت زيادتُها ناشئة من أصل وَضْعِ الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة، زدتَ في الميزان لامًا أَو لامين على أحرف، ف ع ل، فتقول في وزن دَحْرَجَ مثلاً: فَعْلَلَ، وفى وزن جَحْمَرِش فَعَلِلَ).

فقول المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: (فإن كانت زيادتُها ناشئة من أصل وَضْعِ الكلمة

على أربعة أحرف أو خمسة)؛ يعني: إذا كان الحرف الرابع أو الحرف الرابع والخامس حروفًا أصلية من أصل وضع الكلمة يعني أن العرب وضعوها حروفًا أصليةً في الكلمة، وبيَّن كيفية وزن هذه الحروف الأصلية التي تزيد على الثلاثة (يعني: الرابع والخامس) بأن تقابلها بلام؛ فالحرف الأصلي الرابع يقابل بلامٍ ثانية، والحرف الأصلي الخامس يُقابل بلامٍ ثالثة.

وقد سبق في شرح الصرف الصغير، أن الكلمات المجردة، أي: التي كُل حروفها أصلية على ثلاثة أنواع:

الأول: المجرد الثلاثي، وسبق الكلام عليه، وعلى كيفية وزنه في الفقرة السابقة.

والثاني: المُجرَّد الرباعي، وهذا يكون في الأسماء والأفعال؛ ففي الأفعال نحو: دحرج، وبعثر، وزلزل، وطمأن، ووسوس، وكلها تكون على وزن فعلل فقط، والأسماء نحو: جعفر، وثعلب، وزبرج (وهو اسمٌ للزينة) وبرثن، وهي تكون على أكثر من وزن دُرست في أبنية الأسماء في الصرف الصغير.

والنوع الثالث من الكلمات المجردة: هو المجرد الخماسي، ويكون في الأسماء فقط دون الأفعال، نحو: سَفَرْجَل وفَرَزْدَق وجَحَمْرِش، وقُزَعْمِل، وهذا مما اختصت به الأسماء وهو نادر على كل حال.

فعند وزن الرباعي المجرد والخماسي المجرد نقابل الحرف الأصلي الأول بفاء، ونقابل الحرف الأصلي الثاني بعين، ونقابل الحرف الأصلي الثالث والرابع والخامس بلامات، ومن الأمثلة على وزن الرباعي المجرد: دَحرج فَعلل، وزَلزل فَعلَل، وثَعلَب فَعلَل، وبُرثن فُعلل، وضِفدع فِعلل، ومن المهم أن يعتمد الطالب والطالبة في الوزن على الوزن الصوتي، نعم في البداية يمكن أن يعتمد على القلم

والورقة في الوزن، فيقابل كل حرفٍ بما يوزن به حتى يعتاد ذلك، وحتى يتقنه، ثم ينتقل بعد ذلك للوزن الصوتي؛ لأن الوزن أمرٌ كثير في الصرف ولا يستطيع في كل مرة أن يعتمد على القلم والورقة، ولو اعتدت على الصوت وأتقنته لوجدت أن ذلك أسهل، حاول أن كون حروفك واضحة، وأن تكون حركاتك واضحة.

وهُنا فائدة أنبه عليها وهي فائدة كتابية إملائية، وهي: إذا التقى في وزن الرباعي المجرد لامان أولاهما ساكنة فيجب في الإملاء أن يُكتب لامًا واحدةً مشددة بحركة اللام الثانية، نحو: قِمطر، قِمطر عندما نزنها سنزن القاف بالفاء المكسورة، والميم بالعين المفتوحة، وأما الطاء الساكنة فنقابلها بلامٍ ساكنة، ثُمَّ الراء تُقابلُ بلامٍ أُخرى، فقِمطر فِعلّ، ثُمّ في الإملاء والكتابة يجب أن نكتب فِعلّ بلامٍ واحدةٍ مشددة، النطق واحد في الكلمتين سواء فككت اللامين أم كتبت اللامين لامًا واحدةً مشددةً النطق واحد، فلهذا قُلنا هذا حكمٌ كتابي، ونحو ذلك سِبطر، وزنه فِعلّ، سين بالكسر إذًا نكسر الحرف الأول سِبطر فِعَلّ، فننتبه إلى أنّ اللامين في آخر فِعلّ سكنت أولاهما، فهذان حرفان من جنسٍ واحد أولهما ساكن فيجب أن يُكتب حرفًا واحدًا مشددًا، وكذلك هِرقل على وزن فِعَل، فإذا قيل لك: ما وزن هِرقل؟ تقول: فِعلّ، وتكتب اللامين لامًا واحدةً مشددة، وهِرقل اسمٌ أعجميٌّ دخله الوزن هُنا؛ لأنه محمولٌ على بناء فِعلّ كالأسماء العربية، وقد شرحنا ذلك من قبل.

وأمّا الأسماء المجردة الخماسية فمن الأمثلة عليها: جحمرش وهي العجوز المُسنّة، جحمرش كما نرى خمسة أحرف، إذًا سنقابلها بفاءٍ وعين وثلاثة لامات، ثُمَّ نضع الحركات والسكنات على الميزان كالحركات والسكنات التي في الكلمة الموزونة جَحْمَرِش، فتحة سكون فتحة كسرة، فيكون الوزن حينئذٍ فَعْلَلِل جَحْمَرِش، جَحْمَرِش فَعْلَلِل، إذا كان في الكلمة سكون فهذا يساعد على الوزن،

تقف على السكون ليسهل لك الوزن؛ فتقول: جَحْمَرِش فَعْلَلِل، ويجوز أن تنون وتحرك؛ لأنه اسم، فتقول: جَحْمَرِشٌ فَعْلَلِلٌ، ومثل ذلك صَهْصَلِق وهي: العجوز الصخابة، وزنه كذلك فَعْلَلِل، انظر غلى اللام التي في الميزان فَعْلَلِل لا تجد فيها لامين أولاهما ساكنة، فاللام الأولى مفتوحة واللام الثانية مكسورة؛ فلهذا لم نكتب لامين منها لامًا واحدةً مشددة.

فننتقل بعد ذلك إلى فائدة في وزن الخماسية، وهي: فائدةٌ كتابيةٌ إملائية كالفائدة السابقة، تقول: إذا التقى في وزن الخماسي المجرد لامان أولاهما ساكنة؛ فيجب في الإملاء أن يُكتب لامًا واحدةً مشددةً بحركة اللام الثانية، نحو: سَفَرْجَل، سَفَرْجَل خمسة أحرف أصلية؛ إذًا تُقابل بفاءٍ وعينٍ وثلاثة لامات بحركات سَفَرْجَل وسكناتها؛ إذًا فالأول مفتوح والثاني مفتوح والثالث ساكن والرابع مفتوح، فوزن سَفَرْجَل فَعَلْلَل، سَفَرْجَل فَعَلْلَل، ونجد هُنا أن اللام الأولى والثانية اجتمعتا والأولى ساكنة، فيجب في الكتابة أن نكتبهما لامًا واحدةً مشددة، والنطق واحد فَعَلْلَل، ولك أن تحرك وتنون سَفَرْجَلٌ فَعَلْلَلٌ، ومثل ذلك فَرَزْدَق والوزن فَعَلْلَل، وننتبه إلى كتابة الإملائية هُنا.

ومن ذلك أيضًا قُزَعْمِل، والقزعمل هو: الشيء القليل، تقول: ليس عندي ولا قُزَعْمِلة، يعني ليس عندي شيء، قُزَعْمِل خمسة أحرف أصلية إذًا تُقابل بالفاء والعين وثلاثة لامات بحركات وسكنات قُزَعْمِل؛ إذًا فالأول مضموم والثاني مفتوح والثالث ساكن والرابع مكسور؛ إذًا فالوزن فُعَلْلِل، وهُنا خطأ في الكتابة، خطأ في كتابة الميزان؛ ثُمَّ ندغم اللام الأولى في الثانية؛ لأن اللام الأولى ساكنة واللام الثانية مكسورة فنكتبهما لامًا واحدًا مشددةً مكسورة فُعَلِّل كما هو مكتوب، وكذلك كلمة قِرطَعبٌ، قِرطَعبٌ هو الشيء القليل أيضًا، فخمسة أحرفٍ أصلية تُقابل بالفاء والعين وثلاثة لامات بحركات وسكنات قِرطَعب يعني الأول مكسور

والثاني ساكن والثالث مفتوح والرابع ساكن؛ فيكون الوزن فِعْلَل قِرْطَعب -اعتد على الوزن الصوتي- فنجد أن الوزن فِعْلَل اجتمعت اللام الثانية والثالثة وأولاهما ساكنة، فيُكتبان لامًا واحدةً مشددة، فِعْلَل المفكوك صحيح، وأما المكتوب بالتشديد فكتابته هُنا خطأ، وهذه من العجلة، نعوذ بالله من العجلة.

وهُنا نذكر خلافًا من خلافات النحويين في الصرف، وقد خالف الكوفيون في هذه المسألة فقالوا: الأصول ثلاثةٌ فقط، يعني لا توجد كلمات مجردة إلا المجرد الثلاثي، وما زاد على الثلاثة فهو مزيد فليس عندهم مجردٌ رباعي ولا مجردٌ خماسي، والجُمهور تبعوا البصريين في ذلك من أن الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية، وهناك مجرد ثلاثي، ومجرد رباعي، ومجرد خماسي، ولا شك أن قول البصريين في ذلك هو الأرجح والأصح.

وبناءً على هذا الخلاف السابق اختلف الكوفيون في كيفية وزن المجرد الرباعية والخماسي على ثلاثة أقوالٍ منقولةٍ عنهم، وقال بعضهم: إن المجرد الرباعي والخماسي لا يوزن.

وقال بعضهم: يوزن بوضع الحرف الرابع الزائد والخامس الزائد بلفظه في الميزان، كما نفعل في حروف الزيادة سألتمونيها، على قولهم جعفر يُقابل الجيم والعين والفاء هذه الأصول عندهم الفاء والعين واللام وأما الراء الأخيرة فهي زائدةٌ عندهم فتوضع بلفظها في الميزان؛ فيقولون في وزن جعفر فعلر، وفي وزن فرزدق يقولون الحروف الأصلية هي الثلاثة الأولى الفاء والراء والزاي فتقابل بالفاء والعين واللام، وأما الحرف الرابع الدال، والخامس القاف فزائدان فيوضعان بلفظهما في الميزان فوزن فرزدق فعلدق، وقال بعضهم: نزنهما كوزن الجمهور مع اعتقاد أن الحرف الرابع والخامس زوائد لا أصول.

ثُمّ تكلم المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى على طريقة وزن الكلمات الزائدة أو المزيدة

بعد أن انتهى من قبل من الكلام على كيفية وزن الكلمات المجردة سواءً أكانت ثلاثية أم رباعية أم خماسية، بدأ الآن يتكلم على كيفية وزن الكلمات المزيدة أو الزائدة، وسبق أن ذكرنا أن المراد بالكلمة الزائدة أو المزيدة هي الكلمة التي فيها حرفٌ زائدٌ أو أكثر، وليس معنى ذلك أن كل حروفها زائدة فإن هذا لا يكن، بل المعنى أن فيها حرفًا زائدًا أو أكثر، فالمراد بالكلمة الزائدة أو المزيدة، يعني أن تأتي العرب إلى كلمةٍ حروفها أصلية، ثم تزيد مع الحروف الأصلية حرفًا زائدًا أو أكثر.

طيب، وكيف تزيد العرب هذه الحروف الزائدة؟ يعني كيف تنشأ الحروف الزائدة؟ نقول: الحروف الزائدة تنشأ من إحدى طريقتين، العرب تزيد في الكلمة حرفًا أو أكثر بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: بتكرير حرفٍ أصلي، يعني أن تأتي العرب إلى حرفٍ أصليٍ، تأتي إلى العين أو اللام فتكرر هذا الحرف الأصلي، فالزيادة هنا من داخل الكلمة؛ كأن نأتي إلى عَلِم عينها لام وميم، ثُمّ نكرر اللام، فنقول: علّم.

والطريقة الثانية للزيادة: هي أن تكون بزيادة حرف من حروف سألتمونيها، يعني أن نزيد على الكلمة حرفًا من خارجها، وسيأتي الكلام على حروف الزيادة سألتمونيها.

بدأ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالكلام على كيفية وزن المزيد بزيادة ناشئة من تكرير حرفٍ أصلي؛ فقال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-:

(وإن كانت ناشئة من تكرير حرفٍ من أصول الكلمة، كرِّرْتَ ما يقابله في الميزان، فتقول فى وزن قدَّم مثَلًا، بتشديد العين: فعَّلَ، وفي وزن جَلْبَتَ: فعْلل؛ ويُقال له مضعَّف العين أو اللام).

فذكر أنّ الزيادة يعني الحروف الزائدة بالكلمة، إذا كانت ناشئةً من تكرير

حرفٍ أصليٍ، فإننا نكرر ما يقابل هذا الحرف في الميزان، وكل الحروف الأصلية (الفاء، والعين، واللام) يمكن أن تُكرر فتكرير العين كثير، وهو الأكثر، وبعده في الكثرة اللام، وأمّا تكرير الفاء فقليل أو نادر.

وبدأ المؤلف كالصرفيين من نوع الأول من الحروف الزائدة وهي الناشئة من تكرير حرف أصلي للإشارة إلى أنه يجب أن ننظر إليها أولًا، فتبدأ أولًا بالنظر إلى هذا الحرف الزائد هل هو من تكرير حرف أصلي، هل هو حرف أصلي تكرر، فإن كان كذلك فنأخذ به ونقول: إنه تكرر من هذا الحرف الأصلي، وإن لم يكن مكررًا من حرف أصلي، ننظر بعد ذلك إلى كونه من حروف الزيادة سألتمونيها.

ومن الأمثلة على الحروف الزائدة من تكرير العين، وقلنا: هو الأكثر أن نكرر الحرف الأصلي الثاني العين، مثل قدَّم، فتكررت عين الكلمة الدال، وأصله قَدِمَ، فنأتي إلى ما يقابل الدال في الميزان وهي العين، ونكررها في وزن قدَّم فنقول فعَّل، وكذلك عُلِّم الأصل عَلِمَ، فتكررت عين الكلمة وهي اللام، فنكرر ما يقابلها في الميزان فنقول: عُلِّمَ على وزن فُعِّل، وكذلك رُكَّع جمع راكع، فتكررت عين الكلمة وهي الكاف، فنكرر في الميزان ما يقابلها فنقول رُكَّع على وزن فُعَّل.

ومن الأمثلة على الحروف الزائدة من تكرير اللام الحرف الأصلي الثالث قولهم: جلبَبَ، فتكررت لام الكلمة من جَلَبَ، الأصل جَلَب فعل ثلاثي ألحقوا جلب بـ دحرج وقالوا جَلْبَبَ؛ فالباء الثانية في جَلْبَبَ زائدة وليست أصلية، ولكن كيف نزنها؟ نزنها بتكرير الحرف الذي يقابل الباء الأولى في الميزان وهو اللام في جَلَبَ فَعَلَ فنقول: فَعْلَلَ، إذًا فاللام الثانية في فَعْلَلَ ليست أصلية، وإنما هي مكررةٌ من اللام الأولى، يعني ليست كـ فَعْلَلَ عندما نزن دحرج، ومن الأمثلة كلمة عُتُلٌّ بتضعيف اللام، الأصل لام واحدة لكن تكررت لام الكلمة فنكرر ما يقابلها في الميزان؛ فنقول عُتُلٌّ على وزن فُعُلٌّ، وكذلك بِلِزّ، وهي المرأة المُسنّة بِلِزٌّ تكررت

اللام وهي الزاي، فنكرر اللام في الميزان فنقول: وزن بِلِزٍّ فِعِلٍّ، ومن ذلك قمطرير، هذا رباعي يعني حروفه الأصلية أربعة وهي القاف والميم والطاء والراء، وأمّا الياء في قمطرير فهي زائدة لكن من سألتمونيها يعني من خارج الكلمة، وأمّا الراء الثانية فهي ناشئة من تكرير الراء الأولى، يعني ناشئة من تكرير اللام الثانية، فنكرر اللام في مقابل هذه الراء المتكررة، فنحقول: قمطرير على وزن فعْلَليل إلا أن اللام الأخيرة في فعلليل لا تدل على أصالة الراء؛ لأنها مكررة من الراء السابقة.

وهذه الأمثلة لحروفٍ زائدة بتكرير حرفٍ أصليٍ واحد، وقد تكون الحروف الزائدة بتكرير أكثر من حرفٍ أصلي، ومن الأمثلة على ذلك كلمة مرمريس، فـ مرمريس من مرس، يقول: داهية مرمريس أي: شديدة، كأنها من شدتها تخلط الأمور وتجعلها تضطرب ويدخل بعضها في بعض، كأنها تمرش الشيء بعضه في بعض؛ فحروفها الأصلية الميم والراء والسين وقد كتبتها بالأخضر، وأمَّا الميم الثانية والراء الثانية والياء فحروفٌ زائدة، وننظر في هذه الحروف الزائدة؛ فنجد أن الميم الثانية، هل نقول: إنها زائدةٌ من حروف سألتمونيها يعني من خارج الكلمة؟ لا؛ ننظر أولًا هل هي مكررةٌ من حرفٍ أصليٍ سابق؟ نعم، هي مكررةٌ من الميم الأولى، والميم الأولى هي فاء الكلمة؛ فعند وزنها سنكرر الفاء في مقابل هذه الميم الثانية، فنقول: فَعْفاء، كررنا الفاء الثانية في مقابل الميم الثانية، وأمَّا الراء الثانية فهي أيضًا مكررة من الراء الأولى، والراء الأولى تقابل العين، فعندما نزن الراء الثانية نكرر في مقابلها في الميزان العين، فنقول: فَعْفَعي، ثم ننظر في الياء في مرمريس فنجد أنها زائدة من حروف سألتمونيها وليست من تكرير حرفٍ أصلي؛ فنضعها بلفظها في الميزان، فيكون وزن مرمريس هو فعفعيل، مرمريس فعفعيل، فإذا قلت: مرمريس فعفعيل، أعرف أن الحرف الأول أصلي، والثاني أصلي، والأخير أصلي، وأمَّا الحرف الثالث فهو مكرر من الأول، وأما الرابع فهو مكرر من الثاني، وأما

الياء فزائدة من سألتمونيها.

ومن الكلمات التي فيها حروفٌ زائدة بتكرير أكثر من حرفٍ أصلي كلمة صمحمح وصمحمح الحروف الأصلية هي الصاد والميم والحاء، يُقال: رجلٌ صمحمح وبعيرٌ صمحمح يعني قويٌ شديد، والحروف الأصلية هي: الصاد والميم والحاء، فنقابلها بالفاء والعين واللام، وأما الميم الثانية فزائدة والحاء الثانية فزائدة، فننظر في الميم الثانية نجد أنها مكررةٌ من الميم السابقة، والميم السابقة عين الكلمة، فنكرر العين، نكرر العين في الميزان، فنقول فَعَلعَ، وأمَّا الحاء فهي أيضًا مكررة من الحاء السابقة، يعني أنها مكررة من لام الكلمة، فنكرر اللام فنقول: إن وزن صمحمح فعلعل، فعل هذه الحروف الأصلية، ثم كررنا العين واللام فعلعل.

ومن الأمثلة أيضًا على تكرر أكثر من حرفٍ أصلي قولهم: كذبذب، يُقال رجلٌ كذبذب أي: كثير الكذب، فهذا واضح أنه من كذب؛ فالحروف الأصلية الكاف والذال والباء، إذًا فالكاف والذال والباء، ستُقابل بالفاء والعين واللام، هذه الأصول قوبلت بالفاء والعين واللام.

أمَّا الذال الثانية والباء الثانية فزائدتان، ننظر الذال الثانية مزيدة من ماذا؟ من الذال الأولى، والذال الأولى تقابل العين إذًا نكرر العين، إذًا فوزن الذال الثانية فُعُلعُ، نقابلها بعين أخرى، وأمّا الباء الثانية فمكررة من الباء الأولى، والباء الأولى اللام، فنكرر اللام، فوزن الكلمة فُعُلْعُل كُذُبْذُب على وزن فُعُلْعُل، عندما تقول لي: كُذُبذُب وزنها فُعُلْعُل أعرف أن الحرف الأول والثاني والثالث هي الأصول، وأمّا الرابع فمكرر من الثاني، وأمّا الخامس فمكرر من الثالث، كل هذا بينته هذه البنية وهذا الوزن.

وقول المؤلف: (ويُقالُ له: مُضعَّف العينِ أو اللام) التضعيف هُنا بمعنى

التكرير لا بمعنى الإدغام، فالإدغام هو تكرير الحرف مع إدخال الأول في الثاني، أن يكون هُناك حرفان من جنسٍ واحد الأول ساكن فندخل الأول في الثاني، بحيث يكونان حرفًا واحدًا مشددًا، وأما التضعيف فهو عام يشملُ تكرير الحرف سواءٌ أكان هذا التكرير مع إدغام نحو عدَّ، أو كان من دون إدغام مثل: عدد؛ فعين الكلمة ودال الكلمة مكررة، يعني مكررة من حرفٍ واحد دال دال، لكن في الثانية بلا إدغام وفي الأولى بإدغام؛ فنقول: هذا تضعيفٌ مع إدغام، وهذا تضعيفٌ بلا إدغام، فالتضعيف أعم من الإدغام.

ثُمَّ تكلَّم المؤلف على كيفية وزن الكلمات المزيدة بزيادةٍ ناشئةٍ من حروف سألتمونيها، فقال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-:

(وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرفٍ أو أكثر من حروف سألتمونيها، التي هي حروف الزيادة، قابلتَ الأصول بالأصول، وعبّرْتَ عن الزائد بلفظه، فتقول في وزن قَائِم مثَلاً: فاعِل، وفى وزن تقدَّمَ: تَفَعَّلَ، وفى وزن استخرج: استفعل، وفي وزن مُجتهد مُفتَعِل وهكذا).

هذه حروف الزيادة سألتمونيها، فقد تتبع العلماء -رحمهم الله- الحروف التي تزيدها العرب من خارج الكلمة؛ فوجدوها عشرة أحرف، وحاولوا جمعها في عبارات ليسهل حفظها، وأشهر هذه العبارات هي سألتمونيها، وهذه الأحرف هي: السين، والهمزة، واللام، والتاء، والميم، والواو، والنون والياء والهاء، والألف.

وهذه أمثلةٌ على هذه الحروف الزائدة سألتمونيها، منها: استخرج، استخرج فيها الهمزة والسين والتاء هذه زوائد؛ لأنها من خَرَج، إذًا فهذا مثال على زيادة الهمزة والسين والتاء، وهُنا أُنبه إلى أن الحرف الأول في استخرج هو حرف الهمزة إلا أنها همزة وصل، لكنها همزة وليست بألف؛ لأن الألف المراد بها الألف المادية، وهي ساكنة لا تكون إلا في حشو الكلمة أو وسط الكلمة ولا تكون في أول

الكلمة.

ومن الأمثلة: أخرج، فالهمزة زائدة من خرج، ومُخرِج أو مخرَج أو مَخرَج الميم زائدة؛ لأن الكلمة من خَرَجَ، وكذلك تَخَرّج التاء هُنا زائدة، وكذلك إحدى الرائين زائدة لكن من تكرير حرفٍ أصلي، وفي خروج الواو زائدة، وفي نخرج النون زائدة، وفي يخرج الياء زائدة، وفي خارج الألف زائدة؛ لأن جميع هذه الكلمات من خرج، فما سوى الخاء والراء والجيم حروف زوائد.

وننبه إلى أن زيادة الهاء واللام قليلة سماعية، نحو قولهم: هِبْلَع من بَلَعَ أي: كثير البلع، وقوهم: أهراق في قولهم أراق فزادوا الهاء، وفي قولهم: أمهات في أُمات في جمع أُم فالهاء زائدة، ومن ذلك قولهم: زيدل في زيد، وعبدل في عبد، فاللام زائدة، وسيأتي في أول القسم الثالث من الكتاب أحكامٌ تعم الاسم والفعل بابٌ خاصٌ عن حروف الزيادة، ومواضعها وأدلتها أي: حروف سألتمونيها هذه، وهناك تجد تفصيل الكلام عليها، نسأل الله أن يسهل الوصول إليها أو شرحها، وشرح بقية الكتاب بإذنه سبحانه وتعالى.

والزيادة من حروف سألتمونيها قد تكون حرفًا واحدًا، كما نزيد في خَرَج أخرج، بزيادة الهمزة، أو مُخرِج ومُخرَج ومَخرَج نزيد الميم، وخارج نزيد الألف، وخروج نزيد الواو، وقد نزيد من سألتمونيها حرفين نحو: انفتح، وافتتح، ومُنفتح ومُفتتح، من فاء تاء حاء، والحروف الأصلية الفاء والتاء والحاء فتح، أما انفتح الهمزة والنون زائدتان حرفان من سألتمونيها، وفي افتتح الهمزة والتاء الأولى زائدتان، وقد نزيد ثلاثة أحرف من سألتمونيها نحو: استغفر، الهمزة والسين والتاء؛ لأنها من غفر، وكذلك مستغفر الميم والسين والتاء، وقد نزيد أربعة أحرف، وهذا أكثر ما يكون في الزيادة نحو استغفار من غفر، إذًا الهمزة والسين والتاء، وكذلك الألف هذه أربع حروفٍ زوائد.

وقد جمع كثيرون حروف الزيادة العشرة في عباراتٍ أُخرى، ومن ذلك ابن مالك الذي جمعها في أربع عباراتٍ في قوله: "هناءٌ وتسليمٌ تلى يوم أُنسهِ نهاية مسؤولٍ أمانٌ وتسليم" فهذه أربع عبارات كل عبارة تجمع هذه الحروف العشرة، وجمعها آخر في ثلاث عبارات بقوله: "يا أوسُ هل نِمت ولم يأتنا سهوٌ فقال: اليوم تنساه"، وقال آخر: "سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تكذب: أمانٌ وتسهيلُ".

وسأل تلميذٌ شيخه عن حروف الزيادة فقال: "سألتمونيها" فقال: ما سألتك إلا هذه النوبة، فقال الشيخ: اليوم تنساه، فقال: والله لا أنساه، فقال: قد أجبتك مرتين.

ويُذكر أن المُبرِّد سأل شيخه أبا عثمان المازني عن حروف الزيادة فأنشد المازني: هويت السمان فشيبنني وما كنت قدمًا هويت السِمان، فقال: رحمك الله أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشِعر؟ فقال: قد أجبتك مرتين.

وكيفية وزن حروف سألتمونيها ذكرناه في شرح الصرف الصغير، ولا زيادة على ما ذكرناه هُناك، وسنتكلم -إن شاء الله- في الدرس القادم على بقية الكلام على "**الميزان الصرفي**"، وذلك في وزن حالاتٍ خاصة تحتاج إلى مزيد عنايةٍ وتنبيه سنذكرها إن شاء الله في الدرس القادم، فإلى ذلكم الحين، أستودعكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين؛ أمَّا بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيّاكم الله في الدرس الثالث من دروس شرح [شذا العَرف في فنِ الصرف] للشيخ أحمد الحملاوي -عليه رحمة الله- نحن في اليوم السابع من شهر ربيعٍ الآخر من سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف من هجرة الحبيب المصطفي -عليهِ الصلاة والسلام- وهذا الدرس أبثهُ من بيتي من مدينة الرياض حفظها الله بالأمنِ والإيمان.

وسنبدأ هذا الدرس كالمعتاد بالإجابة على بعض الأسئلة التي وردت على الدرس الماضي وهي ليست بكثيرة، وبعضها ستأتي إجابته في هذا الدرس؛ ولهذا لن أتعرض له.

فهذا سائلٌ يقول: هل يكفي الصرف الصغير وشذا العرف غير المتخصص؟

والجواب: نعم؛ لأن غيرُ المتخصص يكفيه أن يصل إلى مرحلة المتوسطين، ومرحلة المتوسطين تقف عند شذا العرف، وأما ما فوقه فهو للمتخصصين في العلوم الشرعية وفي العلوم اللغوية.

وسائلٌ يسأل عن كلمة "جَلبَبَ"؟

ذكرنا في الدرس الماضي أنها ثلاثيٌّ مزيدٌ بالباء الثانية التي نشأت زيادتها من تكريرها من الباء الأولى؛ فلهذا تُقابل بلامٍ أُخرى ويكون وزنها "جَلْبَبَ" ثلاثيٌّ مزيدٌ بحرف.

وسائلٌ يسأل: عن متن [شذا العَرف] إن كان يُمكن تحميله من النت؟

والجواب: نعم؛ هو موجودٌ في النت ومشهور، وكذلك موجودٌ في المكتبة الشاملة؛ يُمكن أن يُنزّل كهيئة وورد أو بي دي إف.

سائلٌ يسأل: هل يُمكن أن يُدرس الصرف قبل النحو؟

والجواب: نعم؛ لا بأس بذلك، لكنّ الأسهل على الطالب أن يدرس النحو أولًا؛ لأن النحو أهم، والحاجة إليهِ أشد، وكذلك فإن دراسة النحو ستسهل مباحث ومسائل كثيرةً في الصرف.

ثُمَّ ننتقل بعد ذلك إلى درسنا، ونحن في الدرس الماضي تكلمنا على تقسيم الكلمة إلى: اسمٍ، وفعلٍ، وحرف، ثُمَّ بدأنا بالكلام على الميزان الصرفي، وتكلمنا على ما يتعلق بوزن الثلاثي المُجرّد وكذلك الرباعي المجرد، والخماسي المُجرّد، ثُمّ تكلمنا على كيفية وزن المزيد، سواءً كانت زيادته ناشئةً من تكرير حرفٍ أصلي، أم كانت ناشئة من حروف سألتمونيها.

وفي هذا الدرس سنكمل مع المؤلف الشيخ/ أحمد الحملاوي -رحمه الله تعالى- الكلام على وزن حالاتٍ خاصة، فذكر الشيخ/ أحمد الحملاوي -رحمه الله تعالى- الكلام على وزن حالاتٍ خاصة، وذكر منها ثلاث حالاتٍ خاصة وهي:

- وزنُ المُبدل من تاء الافتعال.

- ووزن الحرف المحذوف.
- ووزن الحرف المقلوب.

ونحن أيضًا -بإذن الله تعالى- سنزيد على ذلك حالاتٍ أُخر وهي:

- وزن ما يتصل بالموزون مما لا يوزن.
- ووزن الحرف المُبدل.
- ووزن المُعلّ بالنقل.
- ووزن الحرف المُدغم.
- ووزن الجُمل.

فنبدأ مع المؤلف -رحمه الله تعالى- إذ بدأ بالكلام على وزن المبدل من تاء الافتعال، فقال -رحمه الله تعالى-:

(وفيما إذا كان الزائد مبدلًا من تاء الافتعال، يُنْطَقُ بها نظرًا إلى الأصل، يقال مثلًا في وزن اضطرَب: افتعل، لا افطعل، وقد أجازه الرضيّ).

فالكلامُ هُنا على وزن الحرف المُدل من تاء الافتعال؛ فصيغة افتعل وهي تعني أنّ الكلمة في الأصل ثلاثيٌّ مزيدٌ بهمزة وصلٍ في أوله وبتاءٍ بعد الفاء، مثال ذلك: افتعل من عدل وكسب، فيُقال: اعتدل واكتسب، وقد شرحنا في باب الإبدال والإعلال في الصرف الصغير أنَّ تاء الافتعال قدح تُبدل إلى طاء وقد تُبدل إلى دال، مثال ذلك: افتعل من صلح، يقول: اصطلح، وأصله: اصتلح، فالتاء هذه في اصتلح هي التاء التي في افتعل لكنها انقلبت بعد ذلك إلى طاء؛ فقيل: اصطلح.

وكذلك افتعل من زجر، تقول العرب: ازدجر، وأصله: ازتجر، التاء في ازتجر الأصل هي التاء في افتعل، لكن يجب أن تُقلب إلى دال، والكلام هُنا عن وزن

نحو: اصطلح، وازدجر بعد القلب، بعد الإبدال، إبدال التاء في افتعل إلى طاء أو دال.

هل نزنهما بحسب الأصل فنقول: إن الوزن افتعل، أم نزنهما بحسب الطارئ فنقول: اصطلح افطعل؛ فنضع الحرف الطارئ وهو الطاء بلفظه في الميزان، ونقول: ازدجر افدعل؛ فنضع الحرف الطارئ وهو الدال في الميزان؟

في ذلك خلاف؛ فالجمهور قالوا: نزنهما بحسب الأصل؛ فنقول: إن الوزن هو افتعل، وبعض العُلماء كـ الرضي -وهو أشهر من شرح الشافية- أجازوا أن نزنهما بحسب الطارئ، فنقول: اصطلح افطعل، وازدجر افدعل، والأصحُّ في ذلك بلا شك قول الجمهور؛ لأن المُراد: بيان الحرفِ المزيد على الكلمة، ما الحرف الذي زيد في الكلمة؟ هو التاء، أمّا الطاء والدال فمبدلان من هذا الحرف المزيد، وليسا هُما الحرف المزيد؛ فنحن نقول: إن الوزن افتعل، فنعرف أن الذي زيد التاء؛ ثُمَّ بعد ذلك في التفصيل نقول: إنّ هذه التاء انقلبت إلى طاء ونبين السبب كما شرحناه من قبل في باب الإبدال والإعلال.

وهذه أمثلةٌ أخرى لوزن تاء افتعل المُبدلة إلى طاءٍ أو دال؛ كافتعل من ضرب نجعلها على صيغة افتعل فنقول: اضترب، زدنا همزة وصل وزدنا تاء بعد فاء الكلمة فصارت اضترب، ثم يجب أن نقلب التاء إلى طاء كما شرحنا من قبل؛ لأن فاء الكلمة ضاد فصارت اضطرب والوزن: افتعل على قول الجمهور.

كذلك افتعل من صحِبَ، سنزيد همزةً في أول الكلمة، وتاءً بعد الصاد فنقول: اصتحب، ثم تُقلب التاء إلى طاء لأن قبلها صاد فنقول: اصطحب والوزن: افتعل.

وكذلك ظلم نجعلها على صيغة افتعل فنزيد همزةً في أولها، وتاءٍ بعد الفاء فنقول: اظتلم، ثم يجب أن نقلب التاء هذه إلى طاء لأن قبلها ظاء؛ فنقول: اظطلم،

ودرسنا في باب الإعلال والإبدال أنَّ هذه التاء إذا سُبقت بـ ظاء، فيجوز أن تُبدل إلى طاء اظطلم، ويجوز أن نُدغم الطاء في الظاء فنقول: إظلم، ويجوز أن ندغم الظاء في الطاء فنقول: اطلم، كُل ذلك جائز مع الظاء.

وكذلك زحم؛ نجعلها على صيغة افتعل، فنزيد همزةً في أول الكلمة وتاء بعد الزاي بعد الفاء فنقول: ازتحم، ههذا هو الأصل المهجور المتروك، ثم تُقلب التاء وجوبًا إلى دال؛ لأن قبلها زاي فنقول: ازدحم والوزن: افتعل.

كذلك دهن نجعلها على صيغة افتعل فنقول: في الأصل ادتهن، ثُم يجب أن نقلب التاء إلى دال فنقول: ادَّهن بالإدغام؛ لأن الدال هذه هي فاء الكلمة، والتاء قُلبت إلى دار فاجتمع مثلان أولهما ساكن فوجب الإدغام ادَّهن على وزن افتعل.

وكذلك افتعل من ذكر الأصل اذتكر، ثُم نقلب التاء إلى دال وجوبًا؛ لأن قبلها ذالًا فنقول: اذدكر، ويجوز مع الذال ما جاز مع الظاء، إمّا أن نبقي الأصل اذّكر، أو نُدغم الأول في الثاني ادّكر، أو ندغم الثاني في الأول اذّكر.

فهذا ما يتعلق بوزن تاء الافتعال المبدلة إلى طاء أو دال، ثُمَّ ننتقل إلى الحالة الثانية التي ذكرها المؤلف -عليه رحمة الله- وهي: الكلام على وزن الحرف الأصلي المحذوف، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وإن حصل حذف في الموزون حُذِف ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قُلْ مثلاً: فُلْ، وفي وزن قاضٍ: فاعٍ، وفي وزن عِدَة: عِلَة).

فالحرف المحذوف لا بُدَّ أن يؤثر في الميزان؛ لأن الميزان -كما قلنا مرارًا- صورةٌ صادقةٌ للموزون، فإذا حذفنا من الموزون حرفًا فيجب أن نحذف من الميزان ما يقابله؛ سواءٌ أكان المحذوف فاء الكلمة أم عينها أم لامها، ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي: الفعل أخذ هذا ثلاثيٌ على وزن فعل، فحروفه الهمزة والخاء

والذال، والأمر منه: خُذ، نلحظ أن الهمزة سقطت، وهي تقابل ماذا في الميزان؟ تقابل الفاء، إذًا يجب أن نحذف الفاء من الميزان، فنقول: أخذ وزنه عُل.

مثالٌ آخر: الفعل وقفَ هذا ثلاثيٌ على وزن فَعَل حروفه: الواو، والقاف، والفاء، فإذا أخذنا المضارع منه سنقول: يقف؛ إذًا حذفنا الواو؛ لأن الياء كما نعرف هي ياء المضارعة زائدة، والقاف موجودة، والفاء موجودة، والذي حُذف واو الكلمة، الواو يعني فاء الكلمة وهي تقابل في الميزان: الفاء، فنحذف الفاء من الميزان، ونزيد في الميزان ياء المضارعة الزائدة، فنقول: يقف على وزن يعل، حذفنا الفاء؛ لأن الواو محذوفة، والأمر قِف؛ إذًا فالذي بقي الفاء والقاف وهُما يقابلان اللام والعين، والفاء محذوفة؛ فنقول: إن الوزن عِل.

وكذلك الفعل وَفَىَ، هذا ثلاثيٌّ وزنه فَعَلَ والحروف الأصلية له الواو والقاف والياء، وعرفنا من قبل أن الألف لا تكون أصلًا في ثلاثيٍ يقبل الصرف، وأصلهُ واو متحركة أو ياء متحركة، شرحنا ذلك في باب الإعلال والإبدال، وشرحناه أيضًا في الميزان الصرفي؛ لهذا نقول: إن الأصل الياء؛ لأنها ظهرت في المضارع، الأصول: الواو، والقاف، والياء، فإذا أتينا للمضارع فإن العرب تقول: يقي، إذًا حذفت من حروف الفعل الواو، وهو يقابل الفاء، فنحذف الفاء من الميزان فنقول: يقي على وزن يعل، وأمّا الأمر فهو قِ، قافٌ مكسورة، فحذفنا من الفعل الواو وهي تقابل الفاء، وحذفنا من الميزان أيضًا الياء تقابل اللام؛ فلم يبقّ إلّا العين عِ مكسورة على سورة قِ.

ومن الأمثلة الأخرى أيضًا: الفعل وَفَى، هذا ثلاثيٌّ على وزن فَعَلَ، وحروفه الأصلية الواو والفاء والياء، فإذا قلنا في المضارع: يفي، فإننا نلحظ أننا حذفنا الواو، فنحذف الواو من الميزان، فنقول: إن وزن يفي يعل، والأمر فِ فاء مكسورة، والوزن عِ؛ لأننا حذفنا الواو وهي الفاء، وحذفنا الياء وهي اللام؛ فلم

تبقَ إلّا العين مكسورةً على صورة فِ.

وكذلك من الأمثلة: الفعل رَأى ثلاثيٌّ على وزن فَعَلَ، والحروف الأصلية: الراء، والهمزة، والياء؛ لأن الألف في رأى أصلها ياء، من قولهم: رأى، يرى، رأيًا، ظهرت الياء في رأيًا، والمضارع يرى، الياء موجودة والراء موجودة، الذي سقط الهمزة، الهمزة سقطت من المضارع، والهمزة ماذا تقابل في الميزان؟ تقابل في الميزان العين؛ إذًا نحذف العين من الميزان، ونقول: يرى وزنه يفل، والأمر من رأى يرى رَ راء مفتوحة، فتقول: رَ زيدًا؛ يعني شاهد زيدًا، والراء هي فاء الكلمة فقط، وأمّا الهمزة والياء فمحذوفان؛ فنحذف العين واللام فنقول: إن رَ على وزن فَ.

ومن الأمثلة أيضًا على ذلك: الفعل قال؛ فهذا فعلٌ ثلاثيٌّ والوزن فَعَل، وقلنا قبل قليل ودرسنا من قبل: أن الألف لا تكون أصلًا في ثلاثيٍ يقبل الصرف، بل هي منقلبةٌ عن ياء متحركة أو واو متحركة؛ فأصل قال: القاف، والواو، واللام، فأصل الألف واو لأنها تظهر في المضارع يقول، فإذا أتينا إلى الأمر من قال فإنه قُل، ما الذي حُذف من الأحرف؟ حُذفت الألف طبعًا التي تُقابل الواو، والألف في الميزان تُقابل العين فنحذف العين، فنقول: إن قُل على وزن فُل بحذف العين.

وكذلك باع الحروف الأصلية الباء والياء والعين؛ لأن الألف صلها الياء تظهر في المضارع يبيع، ووزن باع فَعَلَ، والأمر منه بِع، بِع حذفنا منه الألف وهي تقابل العين، فنحذف العين من الميزان؛ فتبقى الفاء واللام على صورة الموزون؛ فنقول: بِع على وزن فِل.

وكذلك خَافَ هذا ثلاثيٌّ على وزن فَعَلَ؛ لأن الألف أصلها واوٌ متحركة، خَافَ على وزن فَعِلَ؛ لأنّ مضارعه يخاف على وزن يفعل، كما سيأتي إن شاء الله في أبنية الأفعال؛ فـ خاف على وزن فَعِل، والأمر منه خَف فحذفنا الألف التي تقابل

العين فيبقى الفاء واللام على صورة الموزون، فنقول: إن خَف على وزن فَل.

ومن الأمثلة أيضًا على وزن المحذوف: الفعل قضى؛ فهذا ثلاثيٌّ على وزن فَعَلَ؛ لأن الألف أصلها ياءٌ متحركة؛ فالحروف الأصلية: القاف، والضاد، والياء، فإذا أتينا بالمضارع يقضي على وزن يفعِلُ، لكن إذا أتينا بالأمر سنقولك اقض بحذف حرف العلة وهو الياء؛ فلما حذفنا الياء وهي تقابل في الميزان اللام؛ يجب أن نحذف، لما حذفنا الياء من الموزون وهي تقابل اللام، حذفنا أيضًا اللام في الوزن فقلنا: اقض على وزن افع.

وكذلك المضارع المجزوم؛ كقولنا: لم يقض، إذا قلنا: لم يقض، فإننا حذفنا الياء من الموزون بسبب الجزم وهي تقابل اللام فنحذف اللام من الميزان فنقول: وزن يقض يفع، وإذا أخذنا اسم الفاعل من قضى يقضي فهو القاضي على وزن الفاعل، فإذا نكرناه قلنا في الرفع والجر: قاضٍ بحذف ياء المنقوص، وياء المنقوص هذه تقابل اللام، فنحذف اللام من الموزون فوزن قاضٍ هو فاعٍ.

ومن الأمثلة أيضًا الفعل: دعا، فهذا ثلاثيٌّ على وزن فَعَل، وأصوله: الدال، والعين، والواو؛ لأن الألف في دعا أصلها واو متحركة، والمضارع: يدعو على وزن يفعلُ، وأما الأمر فهو ادعُ بحذف الواو، والواو تقابل اللام فنحذف اللام من الميزان، فنقول: ادعُ على وزن افعُ، وكذلك المضارع المجزوم كقولنا: لم يدع؛ حُذفت منه الواو فنحذف ما يقابلها في الميزان وهي اللام، فنقول: إن يدع على وزن يفع، واسم الفاعل من دعا يدعو هو الداعي على وزن الفاعل، فإذا نكرناه في الرفع والجر، قلنا: داعٍ بحذف الياء التي تقابل اللام؛ فنحذف اللام من الميزان، فنقول: داعٍ على وزن فاعٍ.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا، أي وزن المحذوف، إذا وزنا أبوان فوزنها فعلان، والحروف الأصلية هي: الهمزة، والباء، والواو، هذه الواو ظهرت في التثنية أبوان،

لكن في المفرد أبٌ حذفنا منه الواو التي تقابل اللام، فنحذف اللام في الميزان فنقول: أبٌّ فعُل، وأصلها كما عرفنا: همزةٌ، وباءٌ، وواو.

وكذلك أخوان على وزن فعلان؛ فالحروف الأصلية: الهمزة، والخاء، والواو، أما المفرد فـ أخٌ بحذف الواو التي تقابل اللام فنحذف اللام من الميزان، فنقول: أخٌ على وزن فعٌ، وكذلك سنوات على وزن فعلات، فالحروف الأصلية: السين، والنون، والواو الظاهرة في سنوات، أمّا المفرد فـ سنةٌ حذفنا منها الواو التي تقابل اللام، فنحذف اللام من الميزان، فنقول: سنة وزنها فعة.

ومن الأمثلة على وزن المحذوف أيضًّا الفعل وعد ثلاثيٌّ على وزن فعل، والحروف الأصلية: الواو، والعين، والدال، فإذا أخذنا المضارع فإن العرب تقول فيه: يعدُ، يعني حذفت الواو التي تقابل الفاء، فنحذف الفاء من الميزان، فنقول: يعد وزنه يعِل، والأمر من وَعَدَ يَعِدُ عِد، عِد أيضًّا بحذف الواو التي هي فاء الميزان، فنحذف الفاء من الميزان، فنقول: إنّ عِد على وزن عِل، والمصدر لهذا الفعل مصدران وَعدَ يعِدُ وعدًا وعِدةً، أمّا وعدًا فحروفه كاملة: واو، وعين، ودال على وزن فعل، وأمّا عِدة فهذا المصدر حُذف منه الفاء وهي الواو، فنحذف الفاء أيضًا في الميزان؛ فنقول: عِدة على وزن عِلة.

ومن الأمثلة أيضًّا أخيرًا كلمة: ميت، كلمة ميت كما درسنا من قبل أصلها ميوت؛ لأنها من مات يموت؛ فالحروف الأصلية الميم والواو والتاء، موت على وزن فيعل، فالياء زائدة وهي الحرف الثاني، وأما الحرف الثالث فهي عين الكلمة وهي الواو، ميوت، ومن ضوابط الصرف التي درسناها في باب الإعلال والإبدال من قبل أن الواو والياء متى ما اجتمعا والسابق منهما ساكن؛ فيجب أن نقلب الواو إلى ياء وندغمها في الياء الأخرى فنقول: ميِّت، هذا من ضوابط الصرف، والعرب تجيز في هذه الكلمة وهذا الوزن ميِّت أن تُخفف إلى ميْت، وميْت كما نرى بحذف

الواو التي قُلبت في ميِّت إلى ياءٍ أُخرى، وهذه الواو المحذوفة تُقابل العين فيعل فنحذف العين من الميزان؛ فيكون وزن ميْت فيل، ميْتٌ فيْلٌ بحذف العين.

فهذا ما يتعلق بوزن الحرف المحذوف؛ لننتقل مع المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الكلام على الحالة الثالثة وهي: وزن الحرف الأصلي المقلوب، وفي ذلك يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وإن حصَل قلبٌ في الموزون، حصل أيضًا في الميزان، فيقال مثلاً في وزن جاهٌ: عَفَلٌ، بتقديم العين على الفاء.

وهذا ما يُسمى بالقلب المكاني؛ فالميزان كما ذكرنا صورةٌ صادقةٌ للموزون؛ فإذا تقدم حرفٌ من أحرف الموزون على حرفٍ آخر؛ فيجب أن نقلب من الميزان ما يقابله، سواءٌ أكان فاء الكلمة أم عينها أم لامها؛ ويُسمى هذا عند أهل الصرف القلب المكاني، وذلك أن يتقدم حرفٌ من مكانه على حرفٍ آخر، ومن الأمثلة على ذلك: يئس وأيس، فعلان بمعنًى واحد وحروفهما واحدة يئس: ياء، فهمزة، فسين، وأيس أيضًا الحروف نفسها لكن الهمزة تقدمت على الياء، فقال أهل الصرف: إنهما فعلٌ واحد وحدث في أحدهما قلبٌ مكانيٌّ، أي: أن أحد أحرفه تقدم على حرفٍ آخر، وقالوا: إن الأصل هو يئس، والمقلوب: أيس، وحكموا بذلك؛ لأن الفعل يئس متصرف، وأمّا أيس فغير متصرف، فيئس متصرف؛ أي: يأتي منه مضارعٌ ومصدرٌ واسم فاعل وغير ذلك، تقول: يئس، ييأس يأسًا فهو يائس، أم أيس فغير متصرف، لا يُقال: أيس أيسًا.. فلهذا نقول: يئس على الترتيب الأصلي فعِل، وأما أيس فنقول: عفِل؛ لأن الهمزة وهي عين الكلمة تقدمت على الفاء؛ إذًا نقدم العين ثم الفاء ثم اللام بحسب ترتيب الحروف بعد القلب.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا الفعل: نأى، وقد قالت العرب فيه أيضًا ناء، زيدٌ نأى في طلب المرعى، وزيدٌ ناء في طلب المرعى، فالفعلان حروفهما واحدة

ومعناهما واحد، ونأى متصرف نأى ينأى نأيًا، وأما ناء فغير متصرف، فقالوا: إن نأى هو الأصل على وزن فعل، وأما ناء فمقلوب ما الذي قُلب من حروفه؟ نتأمل.. النون في المكان نفسه إذًا فالفاء في المكان نفسه؛ أمّا الذي تقدم فالياء عين الكلمة تقدمت على لام الكلمة، الياء تقدمت على الهمزة، الياء التي هي الألف في نأى عرفنا أن أصلها ياء مفتوحة، نأيَ فعل ثم قُلبت الياء ألفًا، فقدمنا الياء على الهمزة فصارت نَيَأَ ثُمّ قُلبت الياء ألفًا فصارت نَاء؛ فوزن نَاءَ فَلَع بتقديم اللام على العين.

ومن الأمثلة أيضًا الفعل رأى فقد قيل فيه: راء في الفعل نفسه، يعني بمعنى شاهد، فـ رأى فعلٌ متصرفٌ على وزن فعل، وأما راء فقُدمت لامه وهي الياء على الهمزة فالوزن فلع.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا قولهم: الواحد والحادي، الواحد والخمسون والحادي والخمسون؛ فهُما اسمان بمعنًى واحد الأصل الواحد، فوزنه الفاعل، وحروفه الأصلية ما ترتيبها؟ الواو، ثُمّ الحاء ثُم الدال، وذكرنا وقلنا: إنه الأصل لمجيء وحد، ووحيد، ووحدة، وتوحيد، ... وغير ذلك مما جاءت فيهِ الحروف مرتبةً على ذلك، الواو فالحاء فالدال، كذلك في وحيد ووحدة وتوحيد الواو ثم الحاء ثم الدال، هذا الترتيب الأصلي، فلما قالت العرب في معناه: الحادي؛ قلنا: إنه الواحد، لكن فيهِ قلبٌ مكاني، ما القلب الذي حدث فيه؟ القلب الذي حدث فيه: أنَّ الواو وهي فاء الكلمة تأخرت بعد الدال، وكان الأصل فيه: الحادو، ومن قواعد الإعلال والإبدال التي درسناها في باب الإعلال والإبدال أنّ الواو إذا تطرفت بعد كسر فإنها تُقلب إلى ياء، فقُلبت إلى ياء فقيل في ذلك: الحادي، إذًا فالياء هي الواو لكن تأخرت، والواو هي الفاء؛ إذًا نؤخر الفاء بعد اللام، فنقول: إن الوزن العالف، الحاء هي العين العالف.

ومن ذلك قولهم: وجهٌ، وجاهٌ، والمعنى واحد "له وجهٌ عند الناس، وله جاهٌ عند الناس" والأصل وجهٌ؛ لقولهم وِجهة وتوجّه، وواجهَ، ووجّهَ، وتوجّه، الترتيب فيها جميعًا الواو ثم الجيم ثم الهاء، أما جاهٌ ففيها قلبٌ مكاني، ما القلب الذي حدث فيها؟ القلب الذي حدث أن الواو هذه وهي فاء الكلمة تأخرت بعد الجيم، الواو فاء الكلمة تأخرت بعد الجيم، يعني الفاء تأخرت بعد العين، فلما تأخرت بعد العين انقلبت إلى ألف، جاهٌ على وزن عفلٌ، أخرنا الفاء بعد العين، عفلٌ.

ومن الأمثلة على القلب المكاني: شمأل وشأمل، شمأل الحروف الأصلية: الشين، والميم، والهمزة واللام على هذا الترتيب، فلما قالت العرب في معناه: شأمل، قالوا: إنه قلبٌ مكان، ما القلب الذي حدث؟ الهمزة هذه تُقابل ماذا؟ تُقابل اللام الأولى، الهمزة قدمناها على الميم التي هي العين، إذًا نقدم اللام في الميزان على العين، فل،، فنقول: شأمل فلعل.

ومن الأمثلة على القلب المكاني، قول العرب: طمأن وطأمن، وهُما بمعنًى واحد، فـ طمأن حروفه الأصلية هي: الطاء، والميم، والهمزة، والنون على ترتيبها؛ فالوزن فعلل رباعيٌّ مجرد، فلما قالت العرب: طأمن، قال الصرفيون: إنهم قدموا الهمزة هذه قدموا الهمزة على الميم، يعني قدموا اللام الأولى على العين، فوزن طأمن فَلعَلَ، وهُنا نُنبّه إلى أن في هذا الفعل خلافًا؛ فإمامنا سيبويه يرى أن الأصل هو طأمن، والجمهور يرون أن الأصل هو طمأن لكثرة استعماله وتصرفاته، وقولهم في ذلك هو الأرجح والله أعلم.

ومن الأمثلة على القلب المكاني أيضًا قولهم: اضمحل وامضحل، فاضمحل هو المتصرف فنجعله الأصل، وحروفه الأصلية هي: الضاد، والميم، والحال، واللام على هذا الترتيب، ووزنه: افعلل، فلما قالت العرب: امضحل قالوا: إن فيه

قلبًا مكانيًا وهذا القلب هو بتقديم الميم على الضاد، بتقديم الميم التي هي العين على الضاد التي هي الفاء؛ إذًا نقدم العين على الفاء؛ فنقول: امضحل اعفلل.

ومن الأمثلة على القلب المكاني: ما جاء في جمع ناقة فـ ناقة حروفها الأصلية النون، والواو، والقاف؛ لقول العرب: نوق، فوزن ناقة فَعَلة، لأن الألف كما قلنا لا يكون أصلًا في ثلاثيٍ يقبل التصريف، بل أصله واو متحركة أو ياء متحركة، وأصله هنا واو متحركة فأصل الكلمة نَوَقَ ثُمّ قُلبت الواو ألفًا فصارت ناقة فوزنها فعلة على الأصل.

وأمّا الجمع نوقٌ فوزنه فعلٌ ليس فيه قلبٌ مكاني، وكذلك نياق أصله فِعال، وكلمة نياق أصلها نواق، لأن الأصل الواو لكن الواو كما درسنا في باب الإبدال والإعلال إذا جاءت متوسطةً بعد كسر فإنها تُقلب إلى ياء؛ لمناسبة الكسرة فلهذا قالت العرب: نياق، وممن ذلك أنوق على وزن أفعُل، حتى نأتي إلى قول العرب: أينُق؛ هُنا وجدنا أن ترتيب الحروف الأصلية قد اختلف، فالترتيب الأصلي: النون، ثم الواو، ثم القاف، لكن هُنا الياء ثُمّ النون ثم القاف، أمّا الهمزة فزائدةٌ من صيغة الجمع وهي أفعُل الوزن أفعُل.

وقالوا: إن الأصل أونُق؛ فقُدمت الواو هذه التي هي العين على النون التي هي الفاء، أونُق، فصارت أعفُل، ثُمّ قلبت العرب الواو إلى ياء فقالت: أينُق، فوزنه أعفل بتقديم العين على الفاء.

ومن أمثلة القلب المكاني أيضًا: ما قالت العرب في جمع بئر، هذه كلمةٌ ثلاثيةٌ عينها همزةٌ ساكنة، بئرٌ على وزن فعلٌ، يُجمع على أفعال، مثل: حِمل، وأحمال، فيُجمع بئر مثل حمل، فكما يُقال: حملٌ وأحمال، على فعلٍ وأفعال، فقالت العرب: بئرٌ أمّا الجمع فآبار، آبار أصله أبآر، أصله أبآرٌ على أفعال، ننظر في أبآر أبآر أوله الهمزة الزائدة من صيغة أفعال، بعد الهمزة يأتي الباء التي هي فاء الكلمة،

وبعد الباء تأتي العين عين الكلمة وهي الهمزة ثم الفاء الزائدة من صيغة أفعال، ثم لام الكلمة الراء، أبآر أفعال، لكن العرب قالت: آبار، آبار أصلها أَأْبار، همزة مفتوحة وهمزة ساكنة، ودرسنا في باب الإعلال والإبدال أنه إذا اجتمعت همزتان الثانية ساكنة فإنّ هذه الثانية الساكنة تُبدل بما يُناسب حركة الهمزة السابقة، فنقلب الهمزة الثانية إلى ألف، آبار، أَأْبار قالوا هي نفسها أبآر، على وزن أفعال، لكن الذي حدث أن العرب قدمت الهمزة الثانية التي هي عين الكلمة في أفعال قدمتها قبل الفاء فاجتمعت همزتان أَأْبار، إذًا فالعين تقدمت على الفاء، فقلنا: إن الوزن: أعفَال؛ بتقديم العين على الفاء، أعفال.

وكذلك جمعُ رِئم ثلاثيٌّ عينه همزةٌ ساكنة، رِئم أيضًا على وزن فِعل، ويُجمع في القياس على أفعال؛ كقولهم: حِمل وأحمال، فكان القياس في جمعه أرآم، وقد قالته العرب أرآم أفعال الهمزة الأولى هي المزيدة في صيغة أفعال، والراء هي فاء الكلمة، والهمزة هي عين الكلمة والألف زائدة من صيغة أفعال، والميم هي لام الكلمة.

وقالت العرب: آرام أصلها أأرام، همزتان أُبدلت الثانية إلى ألف فصارت آرام كما شرحنا، قال الصرفيون: الأصل أرآم، فقدمت العرب الهمزة الثانية التي هي عين الكلمة قبل الفاء يعني قبل الراء، فاجتمعت الهمزتان أرآم، ثم خُففت إلى آرام فالعين قُدمت على الفاء فالوزن أعفال.

وكذلك رأيٌ ثلاثيٌّ عينه همزة ساكنة على وزن فَعْلٌ، وجُمع على أفعال؛ كقولهم: فردٌ وأفراد، وفرخٌ وأفراخ، فكان قياسه أرآءٌ رأيٌ وأرآءٌ كفردٍ وأفرادٍ، لكن العرب قالت: آراء، آراء أصلها أأراءٌ، والهمزة الثانية أُبدلت إلى ألف في آراء، كما شرحنا قبل قليل، قال الصرفيون الأصل: أرآء؛ فقُدمت الهمزة الثانية التي هي عين الكلمة قبل الفاء يعني قبل الراء فاجتمعت الهمزتان أأراءٌ، ثُم أُبدلت الهمزة الثانية

إلى ألف فصارت آراء، فأيضًا قلبٌ مكاني بقلب العين قبل الفاء، فنقول: وزن آراء أعفال.

ومن الأمثلة أيضًا على القلب المكاني: ما جاء في طغى فوزنه فعل والحروف الأصلية الطاء والغين والياء بهذا الترتيب، طاء، ثم غين، ثم ياء، وقالوا: طغيان على فُعلان، طُغيان على فُعلان، الطاء موجودة والغين موجودة والياء موجودة على الترتيب نفسه الطاء فالغين فالياء، وقالت العرب: منه طاغوتٌ، هذه الكلمة مزيدة بالواو والتاء، كما قالت العرب: رحموت من رحم، وملكوت من ملك، فزادت الواو والتاء؛ إذًا فالواو والتاء زائدتان، والطاء موجودة، والغين موجودة، وأيضًا هُناك ألف موجودة ولكن الترتيب يختلف.

فقالوا: إن أصل طاغوت هو طيغوت، مثل رحموت وملكوت، طاء ياء غوت، وكان الأصل هو طغيوت، وكان الأصل الأول طغيوتٌ، طاء ثم غين ثم ياء بهذا الترتيب، ثم قُدمت الياء قبل الغين فصارت طغيوت، هذه الياء التي قُدمت ياء متحركة بعد فتح والقاعدة الصرفية توجب قلبه ألفًا كما درسنا، فقُلبت إلى ألف، إذًا فهذه الألف أصلها ياء، وهذه الياء كانت في الأصل لام الكلمة ثُمّ تقدمت قبل عين الكلمة فلهذا سنقدم حينئذٍ في الميزان، فنقول: إن وزن طاغوت هو فلعوتٌ، بتقديم اللام التي هي الياء على العين التي هي الغين.

ومن الأمثلة على القلب المكاني: ما جاء في جمع قوس، فكلمة قوس على وزن فَعل، وحروفه بترتيبها الأصلي: القاف، ثم الواو، ثم السين، قوسٌ جمعته العرب على أفعال جمع قلة فقالت: أقواسٌ أفعالٌ، هذا ليس فيه قلبٌ مكاني، وجمعته أيضًا على قِسِي، ولو نظرنا في كلمة قِسي؛ لوجدنا أن القاف بعدها السين، فأين ذهبت هذه الواو؟ الواو تأخرت بعد السين، ثُمَّ انقلبت إلى ياء؛ إذًا ففي قِسي قلبٌ مكانيٌّ بيانه كالآتي: فجمعنا قوس على فعول، كما نجمع قلب على قلوب،

فعل على فعول، فقلنا في جمع قوس: قووس على وزن فعول؛ إذًا فالوزن الأصلي فعول قووس، ثُمَّ أخرت العرب العين على اللام أو نقول: قدمت اللام وهي السين على العين وهي الواو، فلما قدمت السين على الواو صارت قسووٌ، والوزن فلوعٌ، بتقديم اللام على العين فلوعٌ، فلما قالت: قسووٌ، وجب حينئذٍ أن تُقلب هذه الواو إلى ياء لتطرفها فصارت قسويٌ، فلما صارت قسويٌ اجتمعت واوٌ وياء أولهما ساكن فعلى حسب الضابط السابق يجب أن نقلب هذه الواو إلى ياء وندغمها في الياء الأخرى، فصارت: قسويٌ، وبسبب الثقل الناشئ من الانتقال من الضمة إلى الياء؛ كُسرت السين قبل الياء فقيل: قُسيٌّ وهذا تقوله بعض العرب، وأكثر العرب يُكمل فيكسر القاف أيضًا لمناسبة ما بعدها فيقول قِسِيٌّ والوزن فلوع، فالعرب إنما تقول قِسي، وبعضهم يقول قُسيّ، وما سبق هو توضيحٌ لما حدث للكلمة من قلبٍ مكاني وإعلال؛ فلهذا نقول: إن قسي وزنها فلوع للقلب المكاني.

فإن سأل سائل وقال: هُناك جذب وهناك جبذ؛ فهل هما من القلب المكاني لأن معناهما واحد؟ فقد قالوا: لا؛ ليس من القلب المكاني، لماذا؟ قالوا: لأن الفعل متصرفين تصرفًا كاملًا؛ فليس لنا أن ندعي أن أحدهما أصلٌ للآخر، يُقال: جذب يجذب جذبًا، وجبذ يجبذ جبذًا، فليس هُناك دليل على أن أحدهما أصلٌ للآخر؛ بل هُما فعلان.

ولو سأل سائلٌ فقال: هل ينقاس القلب المكاني؟ فالجواب: القلب المكاني الأصل فيه أنه سماعيٌ يوقف فيه عند ما سُمع عن العرب، ولا ينقاس إلا في مواضع قليلة أهمها الموضع الآتي:

هذا الذي سننتقل إليه:

القلب المكاني باسم الفاعل من الثلاثي الأجوف المهموز اللام

مثل: جاء، وشاء، وفاء، فالفعل جاء هذا ثلاثي، وأجوف يعني عينه حرف علة، ومهموز اللام يعني لامه همزة، مثل: جاء، وشاء، وفاء، فإذا أخذنا منه اسم فاعل طبعًا على صيغة فاعل لأنه ثلاثي، فإن الذي درسناه من قبل أن اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف عمومًا مهموزًا أو غير مهموز، مثل: قام، وباع، وقال، وصام، يكون بقلب عينه إلى همزة، فنقول في اسم الفاعل من قام: قائم، ومن باع بائع، مع أن الأصل في اسم الفاعل من قام هو قاوم؛ لأن أصل الألف واو من قام يقوم، لكن يجب أن نقلب هذه الواو إلى همزة، فتقول: قائم، والأصل في اسم الفاعل من باع يبيع بايع، لكن يجب في هذه الياء أن تُلب إلى همزة بائع.

إذًا فاسم الفاعل من الأجوف يجبُ فيه أن تُقلب عينه إلى همزة، فإذا كان هذا الأجوف مهموز اللام؛ كـ شاء، وجاء، وفاءَ فكيف نأخذ منه اسم الفاعل بحسب القياس؟ سنقول: الجاءء والشاءء والفاءء؛ فالهمزة الثانية هي لام الكلمة همزة، والهمزة الأولى هي عين الكلمة التي وجب أن تنقلب في اسم الفاعل إلى همزة، فحينئذٍ سيؤدي القياس إلى أن تجتمع همزتان في كلمةٍ واحدة، اجتمعت همزتان في آخر كلمةٍ واحدة الجاءء والشاءء والفاءء هذا ما يقتضيه القياس، لكن العرب تقول في اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف المهموز اللام تقول: الشائي والجائي والفائي، الجائي ما تقول: الجاءء، خلافًا للقياس ولهذا اختلف النحويون في ذلك على قولين:

قوله سيبويه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أن وزن الجائي ونحوه فاعل، هو على صيغة فاعل، طيب وأين ذهبت الهمزة الثانية التي كان يقتضيها القياس الجائئ؟ قال سيبويه: نعم؛ الأصل هو الجائئ بهمزتين ولكن العرب تكره الجمع بين همزتين، فلهذا قلبت الهمزة الثانية إلى ياء، فقالت: الجائي بقلب الهمزة الثانية التي هي اللام إلى

ياء، فوزن الجائي الفاعل بقلب الهمزة إلى ياء فإن نكرت في الرفع والجر قُلت: جاءٍ بحذف الياء التي هي اللام، ووزنها فاعٍ؛ لأننا سنحذف من الميزان ما حُذف من الموزون؛ وقول سيبويه على أن الكلمة ليس فيها قلبٌ مكاني.

وقال شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي: إنها على وزن فاعل، الشائي والجائي والفائي.. ونحو ذلك، على وزن فالع يعني فيها قلبٌ مكاني بتقديم اللام على العين، قال الخليل: لمّا كان القياس سيؤدي إلى أن يُقال فيها: الجائئ بهمزتين وهذا تكرره العرب، تخلصت العرب من ذلك، كيف تخلصت؟ قال: قدمت اللام وهي الهمزة الثانية على العين؛ فالعين حينئذٍ تأخرت بعد اللام، فلما أخرت العرب العين بعد اللام لم تقلبها همزة وإنما أبقتها على أصلها، وهي مثلًا في جاء يجيء الياء، فقالت: الجائي، فالهمزة هي الهمزة التي في جاء يعني لام الكلمة، وأما الياء هذه فهي عين الكلمة، وهي التي في جاء يجيء؛ إذًا ففي الكلمة قلبٌ مكانيٌّ عند الخليل، وذلك بتقديم اللام على العين فلما أُخرت العين لم تقلبها العرب إلى همزة، فعلى قول الخليل يكون في الكلمة قلبٌ مكانيٌّ، فهذا ما يتعلق باسم الفاعل من الثلاثي الأجوف المهموز العين؛ في قول الخليل قلبٌ مكاني، وفي قول سيبويه ليس فيه قلبٌ مكانيٌّ.

ثُمَّ ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يُعرف به قلب الحروف، بعد أن ذكر أن بعض الكلمات فيها قلبٌ مكانيٌّ وبيّن كيف توزن، ذكر لنا ما يُعرف به قلب الحروف، ما يمكن أن نستدل به على أن هذه الكلمة فيها قلبٌ مكانيٌ بين حروفها، فذكر - رَحِمَهُ ٱللَّهُ- خمسة أدلة أهمها الدليل الأول وهو الاشتقاق.

فقال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-:

ويُعرف بأمور خمسة:

الأول: الاشتقاق، كـ ناءَ بالمدِّ، فإن المصدر وهو النَّأي، دليلٌ على أن ناء الممدود مقلوبٌ من نأى، فيقال: ناء على وزن فَلَعَ، وكما في جاه، فإن ورُود وَجْه ووُجْهة، دليلٌ على أن جَاهٌ مَقلوب وَجْه، فيُقال: جاهٌ على وزن عَفَلٌ.

قلت: كلمة وجهة يجوز فيها كسر الواو وِجهة، وضمها وُجهة، ثُمّ قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وكما في قسِي، فإن ورود مفرده وهو قَوْسٌ، دليل على أنه مقلوب قُسووٌ، فقُدِّمت اللام في موضع العين، فصار قُسُوْوٌ على وزن فُلُوعٌ، فقُلبت الواو الثانية ياءً لوقوعها طَرَفًا، والواو الأولى لاجتماعها مع الياء وَسَبْق إحداهما بالسكون، وكُسِرت السينُ لمناسبة الياء، والقاف لعُسر الانتقال من ضمٍّ إلى كسر.

قلت: وقوله: (**والواو الأولى لاجتماعها**) يعني: وقُلبت الواو الأولى ياءٍ لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون.

وقوله: (**والقاف**) يعني: وكُسرت القافُ؛ (**لعُسر الانتقال من ضمٍّ إلى كسر**).

ثُمَّ قال المُؤلّف:

وكما في حادِي أيضًا، فإن ورود وحْدَة دليلٌ على أنه مقلوب واحد، فوزن حادي: عالف.

فهذا هو الدليل الأول وهو الاشتقاق، وهو أهمُّ الأدلة في الصرف عمومًا ومن ذلك القلب المكاني؛ ولذا هو الدليل لكل الأمثلة التي ذكرناها من قبل على كثرتها، وهو في الحقيقة يكفي عن الدليل الثاني والثالث القادمين، كما سيشير المؤلف إليه

إن شاء الله تعالى، وقد ذكر المؤلف في هذا الدليل عدة أمثلة على القلب المكاني وهي: نأى، وناء، وجاهٌ ووجهٌ، وقوسٌ وقِسيٌّ، والواحد والحادي، وقد شرحتها كلها من قبل، ومما جاء من القلب المكاني في نأى وناء، قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾[فصلت:٥١]؛ وقد قرأ الجمهور نأى على الأصل، وقرأ ابن عامر وناء.

ومما جاء فيه القلبُ في القراءات القرآنية قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ ﴾[الأنعام:١٣٨]؛ قرأ الجمهور حِجرٌ ووزنه فعلٌ، وقُرِئ في الجواز حِرجٌ بالقلب ووزنه حينئذ فِلعٌ، وفيه تخريجٌ آخر.

ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً ﴾ [يونس:٥] وقد قرأ الجمهور ضياءً، وضياءً وزنه فِعال، وقرأ ابن كثير: ضئاءً بهمزتين، فقيل: إنه قلبٌ مكانيٌّ فالأصل ضياءٌ؛ فقلب ضياءٌ إلى ضئايٌ، يعني أنه قدم الهمزة وهي لام الكلمة على الياء وهي عين الكلمة، فصارت ضئايٌ، والقاعدة الصرفية التي درسناها في باب الإعلال والإبدال تقول: إن حرف العلة إذا تطرف بعد ألفٍ زائدة فإنه يُقلب إلى همزة؛ لهذا قُلبت الياء التي تطرفت في ضئايٌ إلى همزة فصارت ضئاءٌ كما قرأ ابن كثير، فوزنه على ذلك بعد القلب فلاعٌ بتقديم اللام على العين.

ثُمّ ذكر المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- الدليل الثاني على القلب، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الثاني: التصحيح مع وجود مُوجِب الإعلال، كما في أيسَ، فإن تصحيحه مع وجود الموجِب، وهو تحريك الياء وانفتاح ما قبلها، دليلٌ على أنه مقلوب يئِسَ، فقيل: أيسَ على وزن عَفِلَ. ويُعرَفُ القلبُ هنا أيضًا بأصله، وهو اليَأس.

فهذا الدليل الثاني وهو: التصحيح مع وجود موجب الإعلال؛ فإنّ كلمة أَيسَ فيها ياءٌ متحركةٌ بعد فتح، والواجب في مثل ذلك أن تُقلب الياء إلى ألف، فلما لم

تقلب العرب الياء إلى ألف مع وجود الموجب، دلَّ ذلك على القلب.

أمّا الياء ليس هذا مكانها الأصلي، وهذا الدليل يغني عنه الدليل السابق فكون يئس متصرفة يدلُّ على أنه الأصل، فلما قالت العرب: اليأس، دل على أن ترتيب الحروف هو: الياء، ثم الهمزة، ثم السين، وهذا يوافق يئس ولا يوافق أيس.

ثُمَّ ذكر المؤلف الدليل الثالث فقال:

الثالث: نُدْرَة الاستعمال، كآرام جمع رِئم، وهو الظبيْ، فإنَّ نُدْرَتَه وكثرة آرام، دليل على أنه: مقلوبُ أرآم، ووزن أرآم، أفعال: فقدِّمت العينُ التي هي الهمزة الثانية، في موضع الفاء، وسُهِّلَتْ، فصارت آرام، فوزنه، أعْفال. وكذلك آراء، فإنه على وزن أعفال، بدليل مفرده، وهو الرأى. وقال بعضهم: إن علامة القلب هنا ورودُ الأصل، وهو رئمٌ ورأىٌ.

نعم؛ فقد أشار المؤلف إلى أن الدليل الأول وهو الاشتقاق يغني عن هذا الدليل؛ ولكن هذا الدليل كالدليل السابق مقوٍ لمعرفة القلب المكاني، وقد شرحت ما ذكره المؤلف في هذا الدليل من أمثلة.

ثم ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الدليل الرابع من أدلة القلب فقال:

الرابع: أن يترتَّب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف. وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، كجاء وشاء، فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل.

والقاعدة: أنّه متى أُعلَّ الفعل بقلب عينه ألفًا، أُعلَّ اسم الفاعل منه، بقلب عينه همزةً، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين، لزم أن ننطِق باسم الفاعل من جاء جائئٌ بهمزتين، ولذا لَزِمَ القولُ بتقديم اللام على العين، بدون أن تُقلب همزة.

قلتُ: يعني من دون أن تُقلبَ العينُ همزةً، قال المؤلف:

فتقول: جائيٌ بوزن فالِع، ثم يُعلُّ إعلال قاضٍ فيُقال جاءٍ بوزن. انتهى كلامه.

كذا، والمُراد فيُقال: جاءٍ بوزن فالٍ، فالأصل هو جائيٌ كـ قائمٌ وجالسٌ، ثُمَّ بعد ذلكَ تُقدّر الحركة لثقلها على الياء؛ فيُقال: الجائي، ثُمّ تُعل كإعلال بقية الأسماء المنقوصة بحذف الياء في التنكير في الرفع والجر؛ فيُقال: جاءٍ على وزن فالٍ، وقد ذكرت من قبل أن اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الأجوف المهموز اللام، نحو: شاء وجاء، فيه خلافٌ على قولين: فعلى قول الخليل يدخل في القلب المكاني، وعلى قول سيبويه: لا قلب مكاني فيه.

ثُمَّ ذكر المؤلف الدليل الخامس من أدلة القلب المكاني؛ فقال:

الخامس: أن يترتب على عدم القلب منع الصرف بدون مقتضٍ، كأشياء، فإننا لو لم نقل بقلبها، لزم منع أفعال من الصرف بدون مقتضٍ، وقد ورد مصروفًا. قال تعالى: ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ ﴾ [النجم: ٢٣] فنقول: أصل أشياء شيْأَاءُ على وزن فعْلاء قُدِّمَت الهمزة التي هي اللام في موضع الفاء فصار أشياء على وزن لَفْعَاءَ، فَمنعها من الصرف نظرًا إلى الأصل، الذى هو فَعْلاء ولا شكّ أن فعلاء من موازين ألف التأنيث الممدودة، فهو ممنوع من الصرف لذلك، وهو المختار.

فهذا الدليل الخامس، أي: يترتب عدم القلب منع الصرف من دون مقتضٍ من مقتضيات منع الصرف، وهذا الدليل له مثالٌ واحد وهو كلمة أشياء، فالظاهر أنّ كلمة أشياء جمعُ شيءٍ، فهُما على وزن فعلٍ وأفعالٍ نحو: فردٍ وأفراد، وفرخ وأفراخ، ولكن المشكلة أن الجمع على أفعالٍ مصروفٌ منونٌ، نحو: أفرادٌ، وأفراخٌ، وأطفالٌ، وأعلامٌ، وكذلك نحو: اسمٌ، وأسماءٌ كما ذكر المؤلف في الآية الكريمة: ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ ﴾ [النجم: ٢٣]؛ وكلمة أشياء ممنوعةٌ من الصرف في اللُّغة اتفاقًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ

إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾[المائدة:١٠١]؛ وكما قال المُقنع الكندي:

لا أحمــل الحقــد القــديم علــيهمُ ... وليس رئيس القوم من يحمل الحقد
وليسـوا إلـى نصـري سـراعًا وإن ... هـم دعـوني إلـى نصـرٍ أتيـتهم شـدًا
إذا أكلـوا لحمـي وفـرت لحـومهم ... وإن هـدموا مجـدي بنيـت لهـم مجـدا
يعيـرني بالـدين قـومي وإنمـا ... ديـوني في أشـياء تكسـبهم حمـدا

وقال قُتيبة بن عمروٍ الأسدي:

يشـقُّ عليـكَ الأمـرُ مـا دام مقـبلًا ... وتعـرف مـا فيـه إذا هـو أدبـر
ألـم تـرَ في أشـياء أنـك لا تـرى ... صـحيحة عـزم الأمـر حتـى تـدبرا

وقال معنُ بن أوسٍ المُزني:

وذي رحـمٍ قلمـت أظفـار ضـغنه ... بحلمـي عنـه وهـو لـيس لـه حلـمُ
حفظـت بـه مـا كـان بينـي وبينـه ... ومـا يستوي حـرب الأقـارب والسـلمُ
ويشـتم عرضـي في المغيـب جاهـدًا ... ولـيس لـه عنـدي هـوانٌ ولا شـتمُ
إذا سـمته وصـل القرابـة سـامني ... قطيعتهـا تلـك السـفاهة والظُلـم
وإن أدعُـه للنصـف يـأبى ويعصـني ... ويـدعُ لحكـمٍ جـائرٍ غيـره الحكـمُ
ولـولا تقـاء الله والـرحم التـي ... رعايتهـا حـقٌ وتعطيلهـا إثـمٌ
إذًا لعـلاهُ بـارقي وخطمتـه ... بوسـم شـنارٍ لا يشـاكله وسـم
فمـا زلـت في لـينٍ لـه وتعطُّـفٍ ... عليـه كمـا تحنـو علـى الولـد الأم
وقـولي إذا أخشـى عليـه مصـيبةً ... ألا اسـلم فـذاك الخـال والأب العـم
وصـبري علـى أشـياءَ منـه تريبنـي ... وكظمي على كيدي وقد ينفع الكظم
لأسـتل منـه الضـغن حتـى اسـتللته ... وإن كـان ذا ضـغنٍ يضـيق بـه الجـرم
فـأبرأت غـل الصـدر منه توسعًا بحلم ... كمـا يُشـفى بالأدويـة الكلـم
وأطفـأت نـار الحـرب بينـي وبينـه ... فأصـبح بعـد الحـرب وهـو لنـا سـلمُ

ولذا اختلف الصرفيون في سبب منع هذه الكلمة "أشياء" من الصرف على ثلاثة أقوال:

القول الأول قول الكسائي؛ قال: إن "أشياء" وزنها أفعال، فهو جمعُ شيءٍ، كفردٍ وأفراد، وبيتٍ وأبيات، وأمّا منعه من الصرف فهو شاذ، وذلك أنه من باب التوهُّم، توهموا أن الهمزة التي فيه زائدةٌ للتأنيث مع أنها أصلية لا تمنع من الصرف.

والقول الثاني في ذلك، هو قول الأخفش والفراء؛ وهو: أنّ "أشياء" وزنه أفعاء فليس فيه قلب؛ ولكن فيه حذفٌ للام؛ لأن أصله عندهما أشيئاء، أشيئاء على وزن أفعلاء، مع أنّ كلمة شيء على وزن فعل وفاعل لا تُجمع على أفعلاء في القياس؛ ولكنه جُمع عليه شذوذًا أو على توهم أن المُفرد شيّءٌ نحو بيِّن وأبيناء، وهيِّن وأهوناء، وأفعلاء همزته زائدةٌ للتأنيث ولذا مُنع من الصرف، ثُمّ حُذِفت لامه للتخفيف اعتباطًا، يعني من دون سبب أو قياس، ولذلك قالوا: أشياء بحذف لام الكلمة وهي: الهمزة الثانية في أشيئاء.

والقول الثالث في المسألة هو قول الخليل وسيبويه؛ قالوا: إنّ أشياء وزنها لفعاء؛ لأن أصل الكلمة عندهم شيئاء، شيئاء على وزن فعلاء، ثُمّ حدث في الكلمة قلبٌ مكاني وذلك في تقديم لام الكلمة قبل الفاء، شيئاء قُدمت لام الكلمة وهي الهمزة الأولى، على الفاء وهي الشين؛ فصارت أشياء على وزن لفعاء؛ فأشياء على ذلك اسمُ جمع، على وزن فعلاء وليس جمعًا؛ لأنه ليس على وزنٍ من أوزان جمع التكسير؛ فهو اسم جمع كقولهم: طرفاء، واحده طرفة، وهمزته حينئذٍ همزة تأنيث؛ لأن همزة فعلاء زائدةٌ للتأنيث؛ ولذا مُنع من الصرف.

والقول الثالث هو المختار عند الجمهور لأدلةٍ منها: أنّه ليس فيه توهم ولا شذوذ، غاية ما فيه ادعاء القلب المكاني، ومن الأدلة: أن العرب جمعوا أشياء على أشياوات، وهذا يدل على أن الكلمة ليست جمعًا؛ لأن الأصل في الجمع أنه لا يُجمع، بخلاف اسم الجمع فهو يُعامل معاملة المفرد ويُجمع، فلهذا جمعوا أشياء على أشياوات.

وأيضًا يدل جمعهم أشياوات على أن الهمزة زائدة وليست أصلية كما في قول الكسائي؛ ولذا انقلبت واوًا؛ فهي في ذلك نحو: طرفاء وطرفاوات وحمراء وحمراوات، فلو كانت أصليةً لبقيت في الجمع ولم تنقلب إلى واو.

ومن الأدلة أن العرب أيضًا جمعوا أشياء على أشاوى وأشايى، قالوا: أشاوى، وأشاوي وأشايى، وهذا كالدليل السابق يدل على أن أشياء ليست جمعًا بل اسم جمع، ويدل على أن همزتها زائدة لا أصلية، فأشياء وأصلها شيئاء على فعلاء كحمراء وصحراء، وقد قالت العرب: صحراء، وصحاري، وصحارى، فجُمعت أشياء مثلها، فقيل: أشاوي، وأشاوى وأشايا.

وخلاصة الاختلاف في وزن أشياء: أن في هذه الكلمة ثلاثة أقوال:

الأول: أن وزنها أفعال، وهذا قول الكسائي.

والثاني: أن وزنها أفعاء وهذا قول الأخفشي والفراء.

والقول الثالث: أنها لفعاء وهذا قول الخليلي وسيبويه.

وقد لخص ذلك ناظمٌ بقوله:

في وزن أشـياء بـين القـوم أقـوالُ ... قـال الكسـائي إن الـوزن أفعـالُ

وقـال يحيـى بحـذف الـلام فهـي إذًا ... أفعـاءُ وزنًـا وفي القـولين إشـكالُ

وسـيبويه يقـول القلـب صـيرها ... لفعـاء فـافهم فـذا تحصـيل مـا قـالوا

ثُمَّ بعد أن انتهينا من الكلام على الحالات الخاصة للميزان الصرفي التي ذكرها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نذكر بعد ذلك حالاتٍ خاصة للميزان الصرفي نزيدها على ما ذكره المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- فنذكر خمس حالاتٍ خاصة ينبغي أن ينتبه إليها الصرفيُّ في أثناء الوزن، فمن ذلك: وزن ما يتصل بالموزون مما لا يوزن، إذا اتصل بالموزون شيءٌ مما لا يوزن، كيف نذكره في الميزان؟ ووزن الحرف المُبدل، ووزن المعل بالنقل، ووزن الحرف المدغم، ووزن الجُمل.

فنبدأ بالكلام على وزن ما يتصل بالموزون مما لا يوزن؛ والقاعدة في ذلك: أن كُل ما يتصل بالموزون مما لا يوزن، فهو يُذكر بلفظه في الميزان، وذلك نحو حروف التعريف والتأنيث والتوكيد والنسب، وحروف التثنية والجمع، ونحو: الضمائر المتصلة.

ومن الأمثلة على ذلك قولنا: القمر، فأصله قمر، على وزن فعل، لكن قمر اتصل به ال المُعرِّفة، وال المُعرِّفة حرف تعريف، وعرفنا أن الحروف لا توزن؛ فلمّا اتصلت بكلمةٍ موزونة؛ يعني: تقبل الوزن، وضعنا هذا الحرف بلفظه في الميزان؛ فلهذا قُلنا: القمر على وزن الفعل، ولو قُلنا قمران؛ فنقول: وزنه فعلان؛ مع أن الألف والنون حرفا تثنية والحروف لا توزن؛ لكن لما اتصلت هُنا بموزون ذكرناها بلفظها في الميزان، ومن ذلك قولنا: طالب على وزن فاعل، وطالبة نقول: فاعلة؛ مع أن التاء فيها حرف تأنيث، وطالبان فاعلان مع أن الألف والنون حرفا تثنية، وطالبتان فاعلتان مع أن التاء حرف تأنيث، والألف والنون حرفا تثنية، وطالبون فاعلون، وطالبات فاعلات، وطالبيٌّ فاعليٌّ مع أن الياء حرف نسب.

وكذلك نحويٌ فعليٌ مع أن الياء حرف نسب، وكذلك ذهبت على وزن فعلت مع أن التاء حرف تأنيث، وذهبوا فعلوا مع أن الواو ضمير والضمير اسم مبني لا يوزن، وذهب فعل، وذهبت فعلن، ويذهبون يفعلون، ولتذهبوا لتفعلوا، مع أن

الموزون هو الفعل المضارع تذهب، واتصل به لام الأمر وهو حرف في أوله، واتصلت به واو الجماعة وهو ضميرٌ في آخره؛ فذُكر في الميزان لتفعلوا؛ كذلك لتذهبن لتفعلن، فهذا ما يتعلق بوزن ما يتصل بالموزون مما لا يوزن.

للنتقل بعد ذلك إلى الكلام على:

وزن الحرف المُبدل

الحرف المُبدل يعني: الذي أُبدل من غيره، فكيف نزنه؟ والقاعدة في ذلك تقول: الحرف المبدل من غيره يوزن بحسب أصله، إلّا الحرف المُبدل من حرف علةٍ زائد فيوزن بلفظه فقط هذه الحالة، الحرف المبدل من حرف علة زائد، فإنه يوزنه بلفظه في الميزان، فلذلك نقول: قال على وزن فعل، هل نحن وزنا قال بشكلها الطارئ، أم وزناها بحسب أصلها قول؟ وزنا الأصل قول فعل وزناها بحسب الأصل؛ مع أن الألف هذه مبدلة من الواو، فما نقول: قال على وزن فال، فنأتي بهذا الحرف المُبدل بلفظه في الميزان، لا؛ وإنما نزنه بحسب أصله، هذه الواو وهي أصلية مفتوحة إذًا نقابلها بالعين المفتوحة على وزن فعل، كذلك باع، باع كما عرفنا في باب الإعلال والإبدال أصلها بيع، هل نقول: الوزن فال أو فعل؟ نقول: الوزن فعل نزن بحسب الأصل، ومن ذلك طال أصله طول، الوزن فَعُل يعني وزنا الأصل، وكذلك خافَ أصله خوفَ فوزنه فعِل، ومن ذلك دعا أصله دعو والوزن فعلَ، رمى أصله رميَ؛ إذًا نزن بحسب الأصل فَعَلَ، ومن ذلك قيل هذا فعلٌ مبنيٌ للمجهول ثلاثي، فأصله قُوِلَ، ثم بعد ذلك نُقلت الكسرة إلى القاف، وقُلبت الواو إلى الياء قيل، هذه الأشياء تبينه بعد الوزن، نقول: الأصل الوزن فُعِل، تزن الأصل فُعل ثم تبين ما حدث فيه.

اختار أصله اختير؛ لأنه افتعل من الخير فالعين ياء خيرٌ، اختير ثُمّ قُلبت الياء إلى ألف، لكننا سنزن الأصل، اختير على وزن افتعل، انقاد على وزن انفعل، هذه

انفعل من قاد يقود، فالعين واو لكن الواو قُلبت إلى ألف؛ نحن سنزن الأصل انقود انفعل، وأيضًا من المُبدل الذي يوزن بحسب أصله كلمة تجاه هذه أصلها وجاه؛ لأنها من الوجهة من وجه، واو جيم هاء، فالأصل وجاه، ثم قلبت الواو إلى تاء تجاه، فما وزن تجاه؟ نقول: فِعال ما نقول تِعال، وزنا بحسب الأصل، وكذلك تُراث أصلها وراث من ورث يرث، وَرِثَ واو راء ثاء، لكن الواو انقلبت إلى تاء في تراث، فنقول: وزن تُراث فُعال ما نقول: تُعال، وكذلك في ذئب أو إذا أبدلنا الهمزة إلى ياء ذئب أو ذيب الوزن واحد فِعل، نزن الأصل، وكأس أو تخفيفه كاس الوزن واحد فَعل، وسماء، سماء كما عرفنا من قبل في باب العلل والإبدال هي فِعال من سما يسمو، فاللام واو، ثم الواو هذه قُلبت إلى همزة، فنقول: إن الوزن فَعالٌ ليس فعاءٌ، وبِناء أصله بنايٌ لأنه من بنى يبني، ثُمّ قُلبت الياء إلى همزة فالوزن فعالٌ.

ومن الأمثلة على أن المُبدل يوزن بحسب أصله قولهم: دينار، دينار كما سنعرف أصله دِنّار، كيف عرفنا أن أصله دِنّار، بين الأصل الجمع والتصغير، ففي الجمع نقول: دنانير، هناك نونان في الجمع، دنانير، إذًا هُناك نوان دِنّار، وفي التصغير: دُنينير نونان، إلّا أنه من باب التخفيف قُلبت النون الأولى إلى ياء دينار، فعندما نزن دينار نقول: وزنه فِعّال نزن الأصل، وكذلك قيراط الأصل قِرّاط، لقولهم: قراريط وقُريريط، ووزنه على الأصل فِعّال، وقالت العرب: أراق وهراق، فقلبت الهمزة إلى هاء، فعندما نزن نزن الأصل، فهراق أصله أراق، وأراق أصله أريق، على أفعل، مثل: أكرم، لكن حدث له ما حدث في أقام وأصلها أقوم.

إذًا فالمُبدل يوزن بحسب أصله إلّا المُبدل من حرف علةٍ زائد؛ فإنه يوزن بلفظه، وهذه أمثلةٌ عليه، كرسالةٍ ورسائل، رسالة على وزن فِعالة إذًا فيها ألف، والجمع رسائل على وزن فعائل، الألف التي في رسائل هذه هي ألف الصيغة التي في فعائل، وأمّا الهمزة التي في رسائل، الهمزة هذه منقلبة من الألف التي في رسالة،

كما درسنا في باب الإعلال والإبدال؛ فالألف انقلبت إلى همزة في الجمع، فما وزن رسائل؟ نقول: وزن رسائل فعائل بحسب اللفظ، لا بحسب الأصل، لماذا؟ لأن المُبدل هُنا مبدلٌ من حرف علةٍ زائد، وكذلك عجوز وعجائز؛ فعجوز: فعول، وعجائز: فعائل، مع أن هذه الهمزة في عجائز منقلبة عن الواو، لكن ما نقول: إن عجائز وزنها فعاول بحسب الأصل؛ بل فعائل بحسب اللفظ؛ لأن الإبدال هُنا من حرف علةٍ زائد، وكذلك ضمير وضمائر، فعيل وفعائل، مع أن الهمزة في ضمائر منقلبة من الياء التي في ضمير، والأصل ضماير، ثم قُلبت الياء همزة، لكن في الوزن نقول: ضمائر فعائل ما نقول: فعايل بحسب الأصل.

وكذلك في حاصر، إذا بنيناها للمجهول نقول: حوصر، فالواو التي في حوصر هي الألف التي في حاصر، فإذا أردنا أن نزن حوصر نقول: فوعل بحسب اللفظ، فوعل.. لا بحسب الأصل، لماذا؟ لأن الحرف المُبدل هُنا مُبدلٌ من حرف علةٍ زائد، وكذلك تبادل تبنيه للمجهول تبودل، فالألف في تبادل انقلبت إلى واو، كيف نزن تبودل؟ نقول: تفوعل بحسب اللفظ؛ لأن الواو مبدلةٌ من ألفٍ زائدة، وكذلك شاعر فاعل، وتصغيره شويعر، فالواو التي في شويعر منقلبةٌ من الألف التي في شاعر، ولكننا نزن شويعر بحسب لفظها على فويعل، وكذلك عصفور جمعها عصافير، فعصفور: فعلول، ثم إن هذه الواو في عصفور انقلبت إلى ياء في عصافير؛ فنقول في وزن عصافير: فعاليل بحسب اللفظ لا بحسب الأصل؛ لأن الياء منقلبةٌ عن حرف علةٍ زائد.

وكذلك مفتاح على مِفعال، ومفاتيح على مفاعيل، مع أن الياء في مفاتيح منقلبة من ألف، وكذلك في كتاب وكُتيب، فـ كتاب على فِعال، وكُتيّب على فُعيِّل، مع أنّ الياء الثانية في كُتيِّب منقلبةٌ عن ألف.

فهذا ما يتعلق بالكلام على وزن الحرف المُبدل، لننتقل إلى حالةٍ خاصةٍ

أُخرى في الوزن، وهي:

الكلام على وزن المُعل بالنقل والتسكين

نحن درسنا في باب الإعلال والإبدال: الإعلال بالنقل والتسكين، والقاعدة في وزنه تقول: توزن الكلمة المُعلة بالنقل والتسكين بحسب أصلها، إلّا مع الحذف، فتوزن بلفظها، إذا كان في الكلمة حذف فإنّ الكلمة توزن بلفظها حتى ولو كان فيها إعلالٌ بالنقل.

مثال ذلك: يقوم أصله كما عرفنا: يقْوُمُ، ثُمّ نُقلت الضمة من الواو إلى القاف، فهذا إعلالٌ بالنقل، ما وزن يقوم؟ هل نزن اللفظ يقوم على يفُعل؟ أم نزن الأصل يَقْوُمُ على يَفْعُلُ؟ نزن الأصل؛ فنقول: يقوم وزنه يَفعُلُ، ويبيع وزنه يَبْيِعُ، فماذا نقول في وزن يبيع؟ وزنه يَفعِلُ بحسب الأصل، ويخاف أصله يَخوَفُ، فما وزن يخاف؟ وزنه يَفْعَلُ على حسب الأصل، وكذلك أقام أصله أَقوَمَ على وزن أفْعَلَ، ويقيم أصله يُقْوِمُ على وزن يُفْعِلُ، ومقامٌ أصله مَقوَمٌ على وزن مفعلٌ، ومبيتٌ أصله مَبيِّتٌ على وزن مَفْعِلٌ نزن بحسب الأصل لا بحسب اللفظ.

أمّا الكلمة المُعلة بالنقل التي توزن بلفظها بسبب وجود حذفٍ فيها فنحو: مَقول، مقول هذا اسم فاعل من قاله يقوله فهو مفعولٌ أصله مقوولٌ على وزن مفعولٌ، فحُذف منه وفي هذا المحذوف مذهبان للعلماء؛ فسيبويه يرى أن المحذوف واو مفعول، الذي حذفناه واو مفعول يعني الواو الثانية، فمفعول نحذف منها الواو تبقى الميم والفاء والعين واللام على صورة موزون على مَفُعلٌ؛ فمقول ميم مفتوحة، وقاف مضمومة وهي العين المضمومة، وواو ساكنة وهي العين الساكنة ولام، إذًا مقولٌ مفعلٌ.

وأمّا الأخفش فيرى أن المحذوف عين مفعول، عين مفعول يعني العين

الأولى، فالباقي حينئذٍ واو مفعول، إذًا حذفنا الواو وبقيت الواو، حذفنا عين الكلمة وبقيت واو مفعول، فالذي بقي حينئذٍ الميم والفاء وواو مفعول، واللام فوزن مقولٌ مفولٌ بحذف العين، عند الأخفش..

فانظروا أننا وزنا الكلمة بحسب لفظها لا بحسب أصلها؛ فإن القاف بحسب الأصل ساكنة مفعولٌ مقوولٌ، وأمّا القاف بعد النقل فهي مضمومة مقولٌ، وفي الوزن وزنا بحسب اللفظ، مفُعل أو مفول.

ومن ذلك: مهيب، وهو أيضًا اسم مفعول من هابه يهيبه فهو مفعولٌ، والأصل: مهيوبٌ، فحُذف منه عند سيبويه حُذفت الواو فهو مهيبٌ مَفِعلٌ، وعند الواو حُذفت العين وبقيت الياء فوزنه: مَفيلٌ.

ومن ذلك: مخوف، أيضًا اسم فاعل من خافه يخافه، فالأصل مخووفٌ، ثُمّ حُذفت واو مفعول عند سيبويه، فوزن مخوفٌ مَفعلٌ، وحُذفت العين عند الأخفش فوزن مخوف مفول.

ومن الأمثلة أيضًّا على وزن المنقول بلفظه لأن فيه حذفًا كلمة إقامة، وأصلها كما درسنا في باب الإعلال والإبدال إقوام؛ لأنها مثل أكرم إكرامًا، وأقام إقامةً، أصلها أقوم إقوامًا، فإقامة أصلها إقوام على وزن إفعال ثم حُذف منه وعُوض عن هذا المحذوف بتاءٍ في آخره، وفي المحذوف المذهبان السابقان؛ فسيبويه يرى أن المحذوف الألف الزائدة؛ هذه الألف الزائدة يعني الفاء والعين واللام موجودات، وهذه الألف الزائدة محذوفة، فلما حذفنا الألف، الواو التي قبلها وهي عين الكلمة انقلبت إلى ألف، فوزن إقامة حينئذٍ إفعلة، والأخفش يرى أنّ المحذوف عينُ الكلمة، يعني المحذوف الواو، وأمّا الألف الباقية فهي ألف صيغة إفعال، فوزن إقامة إفالة عنده.

وكذلك استقامة مصدر استقام يستقيم استقامةً، وأصله استقوام، لأنه مثل استفعل يستفعل استفعالًا، واستخرج يستخرج استخراجًا، والأصل استقوم يستقوم استقوامًا، ثم أُعل بالنقل، فقيل: استقام يستقيم استقامةً، فاستقامة أصلها استقوام، فحُذف منه وعُوض عن المحذوف بالتاء في آخره؛ فوزنه عند سيبويه الذي يرى أن المحذوف الألف والباقي العين، استفعلة، وعند الأخفش الذي يرى أن المحذوف عينُ الكلمة والباقي ألف الصيغة استفالة.

فهذا ما يتعلق بوزن الكلمة التي فيها إعلالٌ بالنقل، لننتقل بعد ذلك إلى حالةٍ خاصةٍ أُخرى بالميزان الصرفي وهي: وزن الحرف المُدغم.. كيف نزن الحرف المُدغم؟ والقاعدة في ذلك تقول: يوزن الحرف المُدغم بحسب أصله، بحسب الأصل إلا إذا كان زائدًا بتكريره من أصلٍ أو مع حذفٍ أو زيادة فيوزن بلفظه، إذًا الحرف المدغم يوزن بحسب أصله لا بحسب لفظه، إلّا أنه يوزن بحسب لفظه في حالتين:

إذا كان زائدًا من تكرار حرف أصلي، أو إذا كان هذا الإدغام مع حذف أو زيادة، يعني موجود في الكلمة مع الإدغام حذفٌ أو زيادة، فإنه يوزن حينئذٍ بلفظه.

من أمثلة ذلك: عدّ، الفعل عدَّ هذا فعلٌ ثلاثيٌ والأفعال الثلاثية كما درسنا في أبنية الفعل الثلاثي ثلاثة: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ، ليس فيها فَعْلَ، فلهذا لا يمكن أن نقول: إن عدّ على وزن فَعْلَ، بل نزنه بحسب أصله؛ لأن أصله عدد؛ ثُمّ أدغمت الدال في الدال، والإدغام يوجب تسكين الأول فصار عدّ، فلا نقول: وزن فَعْلَ بحسب اللفظ؛ بل وزنه فَعَلَ بحسب الأصل عدَدَ.

وكذلك يعدُّ أصله يَعْدُدُ؛ لكن لما أدغمنا الدال في الدال، أوجب الإدغام أن تُسكن الدال الأولى؛ فنُقلت ضمة الدال الأولى إلى العين فصارت يعدُّ، فكيف نزن؟ نزن بحسب الأصل، يعدُد على وزن يفعل، ومثل ذلك ضل، وأصله ضَلِلَ،

نقول: وزنه فعِل، ومن ذلك يضلُ وأصله يضْلَلُ، وزنه يَفْعلُ بحسب أصله، ومن ذلك عييَ ويجوز فيه الإدغام عيَّ ووزنهما فَعِلَ نزن بحسب الأصل، ومن ذلك حيِيَ ويجوز إدغامه حيَّ والوزن فَعِل في الجميع، ومن ذلك: عادٌّ اسم فاعل من عد يعد فهو عادٌّ، أصله عادِدٌ فاعِلٌ لكن أُدغمت الدال في الدال، فكيف نزنه؟ نزنه بحسب أصله فاعلٌ، وفارٌّ من فر يفر فهو فارٌّ اسم فاعل أصله فاررٌ فاعلٌ، فنزنه بحسب أصله على فاعل.

ومن الأمثلة على وزن المُدغم: جمع كف على أكفٌ، أصله أكففٌ قبل الإدغام فوزنه أفعل؛ لأن كَفٌ وأكفٌّ مثل كلبٌ وأكلبٌ، إلا أن أكلبٌ ليس فيها إدغام، وأكفٌّ فيها إدغام، فنزنه بحسب أصله أكفف على أفعلز

ومن ذلك جمع سِنان على أسنة، فسنان كسلاح، كلاهما يُجمع على أفعلة، فكما قيل في سلاح أسلحة، قلنا في سِنان أسِنة وأصله أسننة، مثل: أسلحة، كيف نزن أسنة؟ نزنه بحسب أصله أسننة على وزن أفعلة.

ومن ذلك: مُستحبٌّ، أصله مُستحببٌ فوزنه مستفعلٌ، مثل مستخرجٌ ومستغفرٌ، لكن لوجود حرفين من جنسٍ واحد حدث الإدغام، والإدغام سكّن الأول مستحبٌّ، فنزنه بحسب أصله مُستحببٌ مستفعلٌ.

ومن ذلك قولهم: هؤلاء ضاربيَّ، فهؤلاء مبتدأ، وضاربيَّ خبر، وهو جمع مذكرٍ سالم جمع ضارب، ومرفوع بالواو؛ لأنه خبر والخبر مرفوع، والأصل فيه ضاربون ثُمّ أُضيف إلى ياء المتكلم فحُذفت النون من أجل إضافة، فصارت الكلمة ضاربوي، فاجتمعت الواو والياء؛ فقُلبت الواو ياءً وأُدغمت في الياء للضابط السابق، فقالت العرب: ضاربيَّ؛ فكيف نزن ضاربيَّ؟ نزنها بحسب أصلها، فنقول: على وزن فاعلوي، نظرًا لضاربوي الأصل.

وأمّا المُدغم الذي يوزن بحسب لفظه؛ لأنه مُكرر من أصل، يعني لأنه زيادةٌ مكررة من أصل، فنحو علّم نقول: فعّلَ؛ لأن اللام هُنا الزائدة مكررة من أصل، أو احمَر على وزن افعلَ مع أن الحروف الأصلية كما نعرف هي: الحاء، والميم، والراء، لكن كُررت الراء فقيل: احمر على وزن افعل، والوزن بحسب اللفظ.

أو تكسر الحروف الأصلية الكاف والسين والراء، السين هنا تكررت بتكرير حرف أصلي، فنزنها بلفظها؛ فنقول: تكسل على تفعّل وكذلك اطمأن من طمأن، ثم زدنا نونًا بتكرير حرفٍ أصلي اطمأنَّ، فنزنها بلفظها على افعللَ.

ومن ذلك عُدّ وهو فعل أمر وليس فعلًا ماضيًا مبنيًا للمجهول؛ لأن الفعل الماضي للمجهول عُدَّ نقول: على وزن فُعل وأصله عُدِدَ كما سبق شرحه من قبل، أما عُد فعل الأمر فأصله اعدُدْ، مثل اكتُبْ، يعني أصله عَدَدَ مثل كَتَبَ، والمُضارع يَعُد أصله يَعدُد مثل يَكتُب والأمر اعدُد مثل اكتُب.

ثُمَّ حُذفت الهمزة؛ لأنّ العين تحركت بالضم بسبب الإدغام فاستُغني عن همزة الوصل فحُذفت؛ لأن همزة الوصل إنما يؤتى بها للنطق بالساكن من بداية الكلمة، فلما تحركت العين بالضمة بسبب الإدغام استغنينا عن همزة الوصل فحذفناها؛ إذًا الكلمة فيها حذف مع الإدغام؛ فنزن الكلمة بحسب لفظها.

فنقول: عُدَّ على وزن فُعْلَ، وكذلك فِرَ وهو فعل أمر، أصله افرر، من فرّ يفرُّ، فلما حدث الإدغام انتقلت الكسرة من الراء إلى الفاء فتحركت الفاء، فاستغنينا عن همزة الوصل فحذفناها، فلما حدث في الكلمة حذفٌ وزناها بحسب لفظها فقلنا: فِرَّ على وزن فِعْلَ.

ومن ذلك قولهم: تدارك وادّارك، تدارك هذا فعلٌ فاؤه دال من درك، ثم زيد التاء قبله فوزنه تفاعل، ويجوز أن ندغم التاء في الدال؛ فنقول: ادّارك، فإذا أدغمنا

التاء في الدال، والحرف المدغم أوله ساكن، فيجب أن نأتي قبلها بهمزة وصل للتمكن من البدء بالساكن؛ فنقول: ادّارك، طيب كيف نزن ادَّارك؟ هل نزنه بوزن أصله تدارك تفاعل؟ لا؛ نزنه بحسب لفظه، نقول: وزنه اتفاعل، لماذا؟ لأن هذا الإدغام مع زيادة همزة.

وكذلك تزيّن، يجوز فيه أن ندغم فنقول: إزيّن، فتزين: تفعل، وازيّن نقول في وزنه: اتفعَل، فنزن بحسب اللفظ، اتفعَل، ولا نزن بحسب الأصل تَفَعّل، لماذا؟ لوجود الزيادة مع الإدغام.

ثُم ننتقل إلى المسألة الخاصة الأخيرة وهي:

وزن الجُمَل

والقاعدة في ذلك: أنّ الجُمل توزن كما توزن المفردات، وما لا يوزن يوضع بلفظه، فلو أردت أن تزن قولك: لا تلعب، تقول: وزنه لا تفعل، فوزنت تلعب بأنها تقبل الصرف، فوزنت تلعب على وزن تفعل لأنها تقبل الصرف، وأما لا النهاية لأنها حرف وضعتها بلفظها في الميزان.

وقولك: الولد نائم، نقول في وزنه: الفعل فاعِل، ومن ذلك: العادل حكم بالحق، تقول: الفاعل فعل بالفعل، فحرف الجر الباء وضعناها بلفظها، ومن ذلك أوضح المسالك في اسم الكتاب؛ لأن أصله هذا أوضح المسالك، ثم حذفنا المبتدأ فقلنا: أوضح المسالك، ووزن أوضح المسالك أفعل المفاعل، ومن ذلك كتاب التوحيد وزنه فِعال التفعيل، ومن ذلك قولنا: فِ بالعهود، عرفنا أن فِ وزنها عِ، بالعهود: بالفعول، نجمع لك فنقول: فِ بالعهود، عِ بالفعول، ومن ذلك سافر محمودٌ إلى العراق وزنه: فاعل مفعولٌ إلى الفِعال.

فهذا ما أردت شرحه في هذا الدرس، وبذلك نكون بحمد الله قد انتهينا من

الكلام على الميزان الصرفي.

أنتظركم بإذن الله تعالى في الدرس القادم فإلى ذلكم الحين، أستودعكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين؛ أمَّا بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيّاكم الله في الدرس الرابع من دروس شرح [شذا العَرف في فنِ الصرف] للشيخ أحمد الحملاوي -عليه رحمة الله- ونحن في الرابع عشر من شهر ربيعٍ الآخر من سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس أبثهُ من بيتي في مدينة الرياض حفظها الله بالأمنِ والإيمان.

نحن في الدرس الماضي كنا قد انتهينا من الكلام على الميزان الصرفي وفي هذا الدرس الرابع سيكون الكلام على تقسيم من تقسيمات الفعل وهو تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، وذلك أن المؤلف بعد أن انتهى من المقدمات الصرفية بدأ بالباب الأول وهو في صرف الأفعال.

وقال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى-: الباب الأول: في الفعل.

وقد عرفنا من كلام المؤلف في المقدمة أنه رتب كتابه على مقدمات صرفية فيها الكلام على تعريف الصرف وبعض مبادئه، ثم الكلام على الميزان الصرفي، ثم ذكر ثلاثة أبواب:

فالباب الأول في الفعل وهذا الذي بدأنا به ويعني الأحكام الصرفية الخاصة بالأفعال.

وسيأتي بعد ذلك الباب الثاني في الاسم أي الأحكام الصرفية الخاصة بالأسماء.

والباب الثالث في أحكام مشتركة أي في الأحكام الصرفية المشتركة بين الأفعال والأسماء.

قال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى-: **وفيه عدّة تقاسيم.**

أي أن الفعل صرفيًا ينقسم عدة تقاسيم باعتبارات مختلفة، أي بالنسبة إلى وجوه مختلفة أي من حيثيات مختلفة، فسنقسم الفعل صرفيًا إلى: ماضٍ ومضارعٍ وأمر، وإلى صحيح ومعتل، وإلى جامد ومشتق ومتصرف وإلى مجرد ومزيد وهكذا.

فبدأ المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى- بالتقسيم الأول، وقال: **التقسيم الأوَّل: إلى ماضٍ ومضارع وأمر.**

فهذا هو التقسيم الأول للفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر وهذا التقسيم هو تقسيم للفعل بحسب الصيغة، وهذا هو الصحيح أن تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر هو بحسب الصيغة لا بحسب الزمان.

قال أبو حيان في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: وهذه القسمة بالنظر إلى الصيغ لا بالنظر إلى الزمان، فالفعل بحسب الصيغ ثلاثة أقسام:

الأول: ما كان على صيغة فَعَلَ ونحوها ويسمى الفعل الماضي.

والثاني: ما كان على صيغة يَفْعَل ونحوها ويسمى الفعل المضارع.

والثالث: ما كان على صيغة افْعَل ونحوها ويسمى فعل الأمر.

ولهذا يعبر سيبويه وكثير من المتقدمين بهذه التعبيرات، ويعبرون عن الماضي بفَعَلَ وعن المضارع بيفعَل وهكذا فيقولون هذا يجوز في يفعل وهذا يجوز في فعل وهكذا.

قال سيبويه في أول باب من كتابه: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع.

وقوله عن الفعل أمثلة: أي أبنية.

عرف الأفعال بأنها أبنية مختلفة، ثم ذكر الأزمنة الأصلية لكل نوع من أنواع الأفعال وجعل أنواع الأفعال شيئًا وبيان أزمانها شيئًا آخر، حتى المتأخرون يعبرون بنحو ذلك، كما قال ابن مالك في ألفيته:

وإنْ يُشَابِهِ المُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصْفًا فعَنْ تَنكيرِهِ لا يُعْزَلُ

وهو يريد ب يَفْعَلُ الفعل المضارع.

وقد ثبت هذا التقسيم عند كثيرين من المتأخرين وأكثر المعاصرين وظنوا ان هذا التقسيم بحسب الزمان وابتنى على ذلك خلل واضطراب كبير في فهم مسائل متعلقة بهذا الباب؛ لأن من قسم الفعل إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ باعتبار الزمان بنوا على ذلك أشياء كثيرة مخالفة لواقع اللغة ولواقع كلام أهل اللغة، فمن ذلك أنهم عرفوا الفعل الماضي: بما دل على حدث في الماضي.

وعرفوا الفعل المضارع: بما دل على حدث في الحال أو الاستقبال.

وعرفوا فعل الأمر بأنه ما دل على طلب حدث في الاستقبال. وفي هذا التعريف بحسب الزمان خلل وإخلال من عدة أمور، **ومن ذلك:**

الأول: لو كان التقسيم بحسب الزمان لقيل، أو لكان هناك فعل للماضي وفعل للحال وفعل للمستقبل بحسب تقسيم الزمان.

ومن هذا الخلل أنه لو كان التقسيم بحسب الزمان؛ لبقيت أزمان لا فعل لها كالزمان المستمر، وكذلك الحال المستمر إلى المستقبل.

ومن هذا الخلل أنه لو كان التقسيم بحسب الزمان؛ لكان لكل فعل زمان خاص به، والواقع اللغوي أن الفعل الماضي قد يأتي للمستقبل وأن الفعل المضارع قد يأتي للماضي.

ومن هذا الخلل انه لو كان التقسيم بحسب الزمان؛ لقالوا في أسماء هذه الأفعال: فعل ماضٍ وفعل حالٍ ومستقبل وفعل مستقبل، فصارت أسماء أنواع الأفعال مرتبطة بالزمان؛ ولكنهم لم يفعلوا وقالوا، ماضٍ ثم قالوا مضارع وأمر.

ومن هذا الخلل أن الصيغ ثابتة فتصلح ليكون التقسيم بناءً عليها وأما الزمان فمختلف ومتعدد والذي يدل عليه المعنى في قرائنه وسياقاته، نعم يكون للصيغة زمان يكثر فيها أو يغلب عليها؛ ولكن الصيغة لا تقتضيه؛ ولذا من قال من النحويون أن فَعَل لماضي ويفعل للحال أو للمستقبل زمانهما الأصلي أي في الأكثر لا أن التقسيم كان بناءً على الزمان.

ومن الخلل أيضًا سادسًا: أن هذه التعريفات للفعل الماضي والمضارع والأمر غير حاصرة ولا مانعة ومعلوم أنه من شروط التعريف أن يكون حاصرًا، مانعًا، فيكون حاصرًا؛ لإخراج المعرف، فلا يخرج منها شيء، ويكون مانعًا فلا يدخل في

المعرف شيء من أفراد غيره، ولهذا تجدهم قد يحتاجوا بعد هذه التعريفات إلى أن يذكروا العلامات المميزة لكل نوع من هذه الأنواع، ثم تجد أن هذه العلامات المميزة أفضل لبيان النوع من هذه التعريفات.

فتعريف الفعل الماضي بأنه ما دل على حدث في الماضي يدخل فيه أشياء ليست من الفعل الماضي كقولهم: لم يذهب زيد بالأمس، فيذهب هنا زمانه الماضي، الأمس، مع أنه مضارع.

وقولهم: شتان ما بينكما، أي افترق ما بينكما، مع أن شتان اسم لا فعل.

ونقول: تعلمك بالأمس يفيدك اليوم، مع أن تعلمك اسم لا فعل.

ونقول في الكلام: كنت عند زيد بالأمس وصرت أقول له كذا ويقول لي كذا، فأقول ويقول هنا فعلان مضارعان، مع أن زمانهما المضي، فيدخلان في تعريف ما دل على حدث في الماضي وليس بفعلين ماضيين.

وتعريفهم للفعل المضارع بأنه ما دل على حدث في حال أو استقبال يدخل فيه ما ليس بفعل مضارع، كقولنا: إن زرتني أكرمك، أي إن زرتني في المستقبل، مع أن زار ماضٍ لا مضارع.

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ ﴾[النساء:٩]، فترك فعل ماضٍ ومع ذلك زمانه الاستقبال؛ لأنه يقول: من بعدهم.

وقال -تعالى-: ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾[النحل:١]، أي يوم القيامة، أي سيأتي.

ومن ذلك قولنا: أنا ضارب زيدًا الآن أو غدًا، مع أن ضارب اسم لا فعل.

ونقول: تعلمك اليوم يفيدك غدًا، فالتعلم واقع في اليوم أي في الحال، ومع ذلك ليس بفعل مضارع بل هو اسم؛ لأنه مصدر ونقول أف منك أي اتضجر، مع أن أفٍ اسم لا فعل.

وأما تعريفهم لفعل الأمر بأنه ما دل على طلب حدث في المستقبل فيدخل فيه نحو قولنا: صه، بمعنى اسكت، ويدل على طلب حدث في المستقبل، مع إنه اسم لا فعل.

ونقول: فهمًا للدرس، فنطلب منك أن تفهم الدرس، مع أن فهمًا اسم لا فعل. وأقول: لتذهب، فأطلب منك أن تفعل الذهاب في المستقبل، فدخل في التعريف، مع أنه مضارع لا أمر.

إذًا فهذه التعريفات ليست بحاصرة ولا مانعة، ويحتاجون إلى تكلف الجواب عن كل ذلك بأنه خروج عن الأصل.

ومن هذا الخلل الذي أحدثه جعلهم هذا التقسيم بناءً على الزمان.

سابعًا: أنه خلاف ما يذكره النحويون وأهل اللغة في كتبهم كثيرًا من أن الفعل قد تختلف صيغته عن زمانه، فالماضي قد يكون ماضيًا في الزمان دون الصيغة، وقد يكون ماضيًا في الصيغة دون الزمان؛ إذًا فلا ارتباط بين الصيغة والزمان.

ومن ذلك: أن النحويين جوزوا عطف الفعل على الفعل بشرط الاتفاق في الزمن، فجوزوا: ذهبت إلى زيد ورجعت، فذهب ورجع فعلان متفقان صيغة ومعنى، أي زمانًا ويجوز أن نقول: ذهبت إلى زيد ولم أرجع؛ لأن ذهب وأرجع هنا متفقان في الزمان وهو الماضي وإن اختلفا في الصيغة، ولا يجوز أن تقول:

ذهبت إلى زيد وأرجع؛ لأن ذهب فعل ماضٍ صيغة ومعنى، أي زمانًا وأرجع هنا فعل مضارع، ليس زمانه المضي، فمن الواضح أن النحويين يفرقون بين الصيغة وبين الزمان.

ومن هذا الخلل ثامنًا: أنه خلاف فعل النحويين إذ يذكرون أن الفعل الماضي والفعل المضارع لهما أزمنة مختلفة، وقد يكونان في الماضي وفي الحال وفي الاستقبال وفي الزمن المستمر ولهم في ذلك كلام وتفصيل طويل في كتبهم وسيأتي شيء من ذلك –إن شاء الله-.

وبعد ذلك كله أقول ظنًا لعل سبب هذا اللبس وابتدائه كان من محاولة تيسير هذا التقسيم، تيسيره على المبتدئين أو الصغار أو لغير المتخصصين، ثم تنوقل بعد ذلك وانتشر، والتيسير غير المنضبط يسبب أخطاءً كثيرة في العلوم، فلهذا فإن التيسير مطلوب خاصة للصغار والمبتدئين وغير المتخصصين؛ ولكن يجب أن يكون مضبوطا بضوابط علمية منها:

أن لا يؤدي إلى فهم خاطئ؛ ولذلك نقل بعض المحدثين اللغويين العرب بأن تقسيمهم هذا للفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر بحسب الزمان مخالف لواقع اللغة؛ لأننا نجد أن الفعل الماضي قد يكون في غير الماضي والفعل المضارع قد يكون في غير الحال والاستقبال وهكذا.

فإذا عرفنا من كل ذلك أن تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر بحسب الصيغة عرفنا التعريفات الصحيحة لأقسام الفعل، وعرفنا أيضًا بعد ذلك: أقسام الزمان، وأقسامه على حسب ما يدل عليه المعنى بقرائنه ومعانيه وسياقاته، والنوع الأول من الزمان:

هو الزمان المنقطع والمراد به هو: الزمان الذي ذهب وانقضى وانتهى نحو:

سافرت ثم رجعت، فالسفر قد انقضى زمانه وانتهى، وتقول: ذهبت أمس فالذهاب حدث في الأمس وانتهى.

والزمن الثاني هو: الحال، والمراد بالحال: هو زمن التكلم عندما يكون الفعل وزمان التكلم واحدًا فإن الفعل واقع في الحال، ومن ذلك أفعال العقود الدالة على إنشاء الأفعال، كقولك: زوجتك تقول لإنسان طلب منك ابنتك أو اختك أو نحو ذلك وأنت الولي فيقول زوجتك، فقد أخبرته بحدوث هذا الفعل منك في زمن نطقك بهذه الكلمة؛ إذًا فالفعل فعلك وهو التزويج حدث في نفس وقت التكلم، وزمان الفعل هو الحال، أو لمن أراد أن يشتري منك شيئًا فقلت: بعتك، فالبيع قد حدث في زمن التكلم.

والزمن الثالث هو: المستقبل، أو الاستقبال وهو الزمان الذي بعد التكلم، كقولك: سأسافر أي بعد زمن التكلم، قد يكون بعده مباشرة أو بعده بمدة قليلة أو كثيرة، ومن المفهوم أن الفعل إذا كان في المستقبل مثلًا، فلا يشترط فيه ولا يعني أن يكون في المستقبل كله وإنما يكون في شيء من المستقبل كالسفر قد يحدث في يوم أو ساعات أو أيامٍ في الزمن المستقبل ولا يكون في كل المستقبل وتقول: إن زرتني أكرمك، فالفعل زار هنا زمانه الاستقبال وإن كان صيغته صيغة الفعل الماضي كما سبق.

والزمن الرابع هو: الزمن المستمر، والزمن المستمر يكون على نوعين إما أن يكون مستمرًا في كل الأزمان أي في الماضي والحال والاستقبال كقولنا: كان الله رحيمًا، فاتصاف الله بالرحمة في كل الأزمان، في الماضي والحال والاستقبال، وكقولنا: الإسلام يحفظ الحقوق، فحفظ الإسلام للحقوق في كل الأزمنة، فإن قيل لماذا عبر هنا بالمضارع وعبر هنا بالماضي؟

هذه أغراض تدرس في البلاغة وأما الزمان فهو الزمان المستمر.

وقد يكون الزمان المستمر مستمرًا في الحال؛ وقت التكلم، والاستقبال فيما بعد كقولك لأناس تريد أن تسمر معهم: نسمر معًا إلى الفجر أي من الآن إلى الفجر أو كقول أستاذ لطلابه: أشرح لكم هذا الدرس، أي سأشرحه من الآن وكذلك في شيء من المستقبل.

إذًا فالزمان إما أن يكون ماضيًا منقطعًا أو حالًا أو مستقبلًا أو مستمرًا.

ثم نعود بعد ذلك مع المؤلف –رَحِمَهُ ٱللَّهُ– إذ يقول: **ينقسم الفعل إلى ماضٍ، ومضارع، وأمر.**

فالماضي: ما دل على حدوث شيء قبل زمن التكلم، نحو قام، وقعد، وأكل، وشرب.

فالمؤلف هنا عرَّف الفعل الماضي بحسب الزمان والصواب أن يعرفه بحسب الصيغة فيقول: الفعل الماضي ما كان على صيغة فعل ونحوها.

وسبق لنا في الصرف الصغير وشرحه أن ذكرنا أبنية الفعل الماضي وهي تسعة عشر بناءً صيغة وزنًا أربعة للمجرد وهي: فَعَلَ وفَعِل وفَعُلَ للثلاثي وفَعْلَلَ للرباعي المجرد.

وخمسة عشر بناءً للفعل الماضي المزيد، فكل فعل على بناء من هذه الأبنية فإنه فعل ماضٍ.

والمؤلف هنا –رَحِمَهُ ٱللَّهُ– مثَّل للفعل الماضي بأربعة أمثلة وكلها كما نرى ثلاثية وكان من المستحسن لو أنه نوع في الأمثلة بين الثلاثي والرباعي والخماسي

والسداسي، بين المتصرف والجامد وهكذا، فيمثل: بذهب ودحرج وانطلق واستغفر وهكذا؛ لكان أفضل الأمر في ذلك سهل ولأن التعريف الذي ذكره المؤلف غير حاصل ولا مانع احتاج إلى أن يذكر العلامات التي تميز الفعل الماضي عن غيره، فهي من ناحية أدق وأيضًا هي أسهل على الطالب، فقال - رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: **وعلامته أن يقبل تاء الفاعل، نحو قرأتُ. وتاءَ التأنيث الساكنة، نحو قَرَأتْ هِنْد.**

وشرح هذه العلامات موضعه في علم النحو، فلا نتوسع في ذلك، فقبول تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة علامة خاصة بجميع أفراد الفعل الماضي، بجميع صيغه؛ ولهذا فهي أحسن من تعريف المؤلف في ضبط الفعل الماضي واكتشافه.

والمؤلف كما نرى لم يذكر ولم يتكلم على زمان الفعل الماضي؛ فلهذا نذكر ذلك فنقول:

للفعل الماضي أربعة أزمنة، أي يأتي في كل الأزمان ويكون في الماضي المنقطع وهذا هو الأصل فيه والأكثر نحو: سافرت ثم رجعت، وزرته بالأمس وكقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾[آل عمران:١٢٣].

والزمن الثاني: الحال: وهذا يكون في الفعل الماضي الإنشائي أي الذي تنشئ به الفعل وهي في أفعال العقود كقولك: زوجتك أي أني في زمن التكلم قبلت بتزويجك من موليتي أو بعتك أي في زمن تكلمي قبلت شراءك.

والزمن الثالث: هو المستقبل ويكون للفعل الماضي متى ما كان زمانه الاستقبال وله مواضع:

فمن مواضع الفعل الماضي الواقع في الاستقبال:

الفعل الماضي الدال على الطلب نحو: غفر الله لك، ورحمك الله، فهذا دعاء، فمعناه: ليغفر الله لك، أي أدعو وأطلب من الله أن يغفر لك، فأنت لا تخبر عن حدوث شيء في الماضي، وإنما تطلب فيكون زمانه الاستقبال.

ومن ذلك الفعل الماضي الدال على وعد، فالفعل الماضي الدال على وعد يكون زمانه الاستقبال؛ لأن الوعد يكون في الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ ﴾[الكوثر:١]، أي أعطيناك إياه في المستقبل أي سنعطيك إياه.

وكقوله تعالى: ﴿ وَأَشۡرَقَتِ ٱلۡأَرۡضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾[الزمر:٦٩]،أي ستشرق بنور ربها.

ومن ذلك: الماضي المعطوف على فعل في المستقبل، فإنه يكون مثل المعطوف عليه، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[النمل:٨٧]، فالفعل فزع معطوف على ينفخ، فيكون مثله في الزمان وهو الاستقبال والمعنى: ويوم ينفخ في الصور فيفزع من في السماوات.

وكقوله تعالى: ﴿ يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ ﴾[هود:٩٨]، فالفعل أورد معطوف على يقدم فهو مثله في الزمان أي يقدم قومه يوم القيامة فيوردهم يوم القيامة النار.

ومن ذلك: الاستقبال كإذا الظرفية ولهذا نقول في إذا أنها ظرف لما يستقبل من الزمان كقولنا: آتيك إذا طلعت الشمس أي آتيك في زمن مستقبل وهو إذا طلعت الشمس أي إذا تطلع الشمس.

ومن ذلك: الفعل الماضي بعد إن الشرطية، كقولنا: إن زرتني أكرمك أي إن زرتني في المستقبل.

ومن ذلك: عند الإخبار بفعل ماضٍ عن فعل مستقبل إذا أخبرت بالفعل الماضي عن أي فعل سيقع في المستقبل كقوله تعالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ ﴾، أي أتى يوم القيامة الذي فيه حسابكم وجزاؤكم، أي سيأتي فلا تستعجلوه وهذا يدرس في البلاغة ويقولون عبر بالفعل الماضي الذي يكثر استعماله في الماضي المنقطع دلالة على تحقق الفعل، أي المبالغة في تأكيده وتحقيقه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ ﴾ **[الأعراف:٤٤]**، أي سينادي.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ ﴾ **[الزمر:٧٣]**، أي سيقوا يوم القيامة أي سيساقون.

وقد يكون زمان الفعل الماضي هو الزمان المستمر كقولنا: كان الله رحيمًا وحفظ الإسلام الحقوق.

وقد يحتمل الفعل الماضي أكثر من زمان بحسب المعنى وسياقاته وقرائنه، وقد يحتمل الماضي والاستقبال ومن مواضع ذلك: إذا وقع الفعل الماضي بعد ما يدل على السواء كقولهم: سواء علي أقمت أم قعدت أي قعودك وقيامك متساويان عندي في الماضي والحال والاستقبال، مع أن القيام والقعود ربما وقع في الماضي فقلت ذلك أو تريد أن قيامه وقعوده لو فعلهما في المستقبل فهما سواء عندك، فيمكن أن تستعمل ذلك سواء كان الزمان في الماضي أو كان في الاستقبال أو أنك أردت أن تخبر لمطلق ذلك مهما كان الزمان، فلهذا ممكن أن نعبر بالاسم عن الفعل هنا، فنقول:

سواء عليّ قيامك وقعودك.

وكذلك: الفعل الماضي بعد التحضيض؛ أدوات التحضيض كهلا، فإذا قلت: هلا اجتهدت فهذه العبارة تحتمل معنيين، وإن أردت بذلك الماضي فهو توبيخ، أي أنك توبخه على شيء حدث في الماضي، هلا اجتهدت في الماضي فلم يقع ما وقع الآن.

وأما إذا أردت بذلك المستقبل فهو أمر، وإذا قلت لأحد: هلا اجتهدت تعني افعل ذلك في المستقبل فهو أمر له بالاجتهاد.

وكذلك الفعل الماضي بعد كلمة كلما فقد تكون للماضي وقد يكون زمان المستقبل، ففي قوله تعالى: ﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُۖ ﴾ [المؤمنون:٤٤]، هذا في الماضي.

وفي قوله تعالى:﴿ كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ ﴾[النساء:٥٦]، هذا في المستقبل، أي كلما نضجت جلودهم من العذاب في الاخرة بعد يوم القيامة أي كلما تنضج؛ إذاً فالفعلان جاء ونضج وقع بعد كلما مرة زمانه الماضي ومرة زمانه المستقبل.

وكذلك: الماضي في صلة الموصول قد يكون زمانه الماضي وقد يكون زمانه الاستقبال، فإذا قلت: جاء الذي قال الحق أي في الماضي، وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ ﴾[آل عمران:١٧٣]، أي قال لهم الناس فيما مضى، فهذا كله ماضٍ.

وأما في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ ﴾ [المائدة:٣٤]، هذا استقبال، أي إلا الذين يتوبون في المستقبل قبل أن تقدروا عليهم فعبر بتابوا وأراد الزمان المستقبل، ويمكن أن نقول:

يعجبني الذي اكتشف دواء كرونا، مع أنه ما اكتشف، فنستعمل الفعل الماضي

ونريد به زمان الاستقبال.

ثم ننتقل إلى المؤلف ليذكر القسم الثاني من أقسام الفعل، فيقول:

والمضارع: ما دلَّ على حدوث شيء في زمن التكلّم أو بعده، نحو يقرأ ويكت).

فعرَّف الفعل المضارع أيضًا بحسب الزمان والصحيح أن يعرفه بحسب الصيغة فيقول:

الفعل المضارع هو الذي يكون على صيغة يفعل ونحوها.

وقد درسنا في أبنية الأفعال في الصرف الصغير وسيأتي ذلك بالتفصيل في كلامنا على تقسيم الفعل إلى متصرف وجامد كيفية صياغة المضارع من الماضي، أي الأبنية التي يأتي عليها المضارع وإيجاز ذلك أن المضارع يكون بصيغة الماضي مزيدًا عليها حرف مضارعة في أولها، فنزيد حرف مضارعة قبل الماضي فينقلب إلى مضارع.

وحرف المضارعة يكون مفتوحًا في الثلاثي والخماسي والسداسي نحو: كَتَبَ، فنقول: يَكْتُب ونزل ينزل وذهب يذهب، وكذلك: انطلق نقول: ينطلق واستخرج يستخرج، فحرف المضارعة في الثلاثي والخماسي والسداسي مفتوح أي في كل الأفعال إلا الرباعي، فإن حرف المضارعة يكون فيه مضمومًا نحو دحرج نقول: يدحرج وأكرم يكرم وزلزل يزلزل .

ونلحظ هنا: أنهم سموا هذا الفعل بالمضارع، مع أن كلمة المضارع لا علاقة لها بزمان الفعل المضارع وهو الحال والاستقبال؛ لأن التقسيم ليس بناءً على الزمان، ومعنى المضارع هو المضارع للأسماء أي المشابهة، ومشابهة الفعل

المضارع للأسماء من وجوه مذكورة في النحو.

ثم ذكر المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- زمان الفعل المضارع فقال:

فهو صالح للحال والاستقبال.

وقول المؤلف للحال والاستقبال هذا بيان للزمان الأصلي للفعل المضارع، فأكثر الأفعال المضارعة إما أن تكون في الحال وإما أن تكون في الاستقبال وإلا فإن الفعل المضارع له أزمنة أخرى سيأتي ذكرها -إن شاء الله تعالى-.

ثم بيَّن المؤلف أن الفعل المضارع قد يتخلص للحال، وقد يتخلص للاستقبال، وهناك أدوات تخلِّصه وتعيِّنه لزمان الحال، وهناك أدوات أخرى قد تخلصه وتعيِّنه لزمان الاستقبال.

فبدأ بالأدوات التي تعينه للحال، فقال:

ويُعيِّنه للحال لام الابتداء، و "لا" وما النافيتان، نحو: ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ ﴾ [يوسف: ١٣]، ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ [البقرة: ١٤٢]، ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًاۖ ﴾[لقمان:٣٤].

والبحث هنا كما عرفنا في الزمان الأصلي للفعل المضارع بعد هذه الأدوات، أي إذا لم يدل المعنى بقرائنه وسياقاته على زمن خاص، فإن زمان الفعل المضارع هنا يكون الحال، هذا الأصل فيه.

ولا يعني أن الفعل المضارع لا يخرج بعد هذه الأدوات عن الحال، بل قد يخرج عن الحال إلى الاستقبال أو الزمن المستمر، وغير ذلك مما يدل عليه المعنى بقرائنه وسياقاته.

فالأصل في الفعل المضارع بعد لام الابتداء، وبعد لا النافية، وبعدما ما النافية يكون زمانه الحال، كهذه الآيات التي ذكرها المؤلف الحزن وعدم الحب، وعدم الدراية واقعات قطعًا في زمن التكلم، ولكن المعنى يدل على أن حزن يعقوب لم يكن مقصورًا على زمن تكلمه، بل هو مستمر بعد زمن التكلم أيضًا، فزمان المضارع هنا الحال والمستقبل، وعد الحب عدم حب الله للجهر للسيء من القول ليس مقصورًا على الحال، بل هو في الماضي والمستقبل أيضًا فزمان الفعل هنا هو الزمن المستمر، وكذا دراية النفس ماذا تكسب غدًا.

وقد يكون زمان الفعل المضارع بعد لام الابتداء المستقبل لا الحال، عندما يدل المعنى على ذلك كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾[النحل:١٢٤].

فيحكم هذا فعل مضارع دخلت عليه لام الابتداء، ومع ذلك زمانه الاستقبال؛ لقوله: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾.

وقد يكون زمان الفعل المضارع بعد لا النافية المستقبل أيضًا لا الحال، كقولنا: زيدٌ لا يسافر غدًا حتى يُخبرني.

وقد يكون زمان المضارع بعد ما المستقبل لا الحال، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ ﴾[يونس:١٥].

فالكل يعلم أنه عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لم يبدل شيئًا في زمان التكلم، ولكن المراد هنا نفي التبديل في المستقبل، ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهزلي في عينته التي عدها كثير من العلماء كالأصمعي أنها أفضل ما قيل في الرثاء؛ في رثاء أولاده الذين ماتوا معًا:

أودى بَنِيَّ، وأودعوني حسرة   عند الرقاد وعبرة ما تقلع

أي ما تُقلع في المستقبل.

ولما ذكر المؤلف ثلاثة أشياء تخلص المضارع للحال؛ نضيف أيضًا مما يخلص المضارع للحال اقترانه بظرف يدل على الحال، كالآن وما في معناها كالدقيقة واللحظة، كقولنا: أدخل الآن، فالدخول في زمن التكلم، كقوله تعالى: ﴿ ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ ﴾ [يوسف:٥١].

ثم بعد ذلك ذكر المؤلف ما يعيِّن المضارع للاستقبال، فقال: **ويعينه للاستقبال السين وسوف ولنْ وأنْ وإنْ، نحو:** ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ ﴾[البقرة:١٤٢]، ﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ٥ ﴾ [الضحى:٥]، ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ ﴾ [آل عمران: ٩٢] . ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٨٤] . ﴿ إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ ﴾ [آل عمران: ١٦٠] .

فذكر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى- أن الأصل في زمان المضارع بعد هذه الأدوات سوف والسين حرفي التسويف، ولن وأن وإن المستقبل كالشواهد التي ذكرها المؤلف.

أما حرفا التسويف الشين وسوف وكذلك لن فلا يكون المضارع بعدها إلا مستقبلا، كقوله السفهاء، وإعطاء الله لنبيه ما يرضيه، وعدم نيل البر إلا بالإنفاق مما نحب، كل ذلك مستقبل، كل ذلك سيحدث في المستقبل.

وأما أنْ وإنْ فقد يكون زمانهما الزمن المستمر، ومن ذلك قولنا: من أخلاق المؤمنين أن يساعدوا المحتاج، فمساعدة المحتاج وكونها من أخلاق المؤمنين هذا مستمر؛ فلهذا يمكن أن نعبر هنا بالاسم عن الفعل فنقول: من أخلاق

المؤمنين مساعدة المحتاجين في كل وقت.

ومن ذلك قولنا: إن يجتهد الطالب ينجح، وهذا يحدث في كل وقت.

ومن ذلك شاهدا المؤلف، وقوله: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي صيامكم دائمًا خير لكم.

والآية الأخرى معناها متى ما نصركم الله في أي زمان فلا غالب لكم.

ونذكر أيضًا أن هناك اشياء أخرى قد تخلِّص المضارع للاستقبال.

فمن ذلك: اقتران المضارع بظرف استقبال، كقولنا: أسافر غدًا، وأزرك في الإجازة القادمة.

ومن ذلك: إذا كان المضارع دالا على وعد أو متوقع وواضح أن الوعد والأشياء المتوقعة إنما تكون في الاستقبال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ ﴾[الشورى:٨]، أي في يوم القيامة.

ومن ذلك قولك: أزورك ونعمة عين، هذا وعد.

وأما التوقع كقولنا: تموت على ما اعتدت عليه، أي في المستقبل.

ومن ذلك: المضارع إذا صاحب ترجيًا أو تمنيًا، كقولنا: لعلك تسافر أو ليتك تسافر.

ومن ذلك المضارع إذا صاحب ناصبًا، فإن نصب المضارع لا يكون إلا في المستقبل، وقولنا: لا يكون نصب المضارع إلا في المستقبل سواء أكان المضارع في المستقبل المحض، أي غير المخالط للماضي أو الحال، أو كان في المستقبل

مع غيره، لابد أن يكون في زمانه لاستقبال، كقولنا: لن أسافر غدًا، هذا استقبال محض، وكقولنا: لن يظلم الإسلام أحدًا، هذا استقبال ولكنه يعم الاستقبال والحال والماضي فهو مستمر.

ولم يذكر المؤلف كما رأينا مجيء الفعل المضارع للماضي، أي للزمن الماضي، والخلاصة أن الفعل المضارع له عدة أزمنة بحسب المعنى، فهو يأتي في كل الأزمنة التي ذكرناها من قبل، فيأتي للحال نحو: أدخل الآن، ويأتي للاستقبال نحو: لن أسافر غدًا.

ويأتي للزمان المستمر في جميع الأزمنة نحو: الله يحب المؤمنين، والإسلام يحفظ الحقوق.

ويأتي في الزمان المستمر في الحال والاستقبال نحو: أنا أنتظركم أي الآن وفي الاستقبال.

ويأتي أيضًا للماضي؛ للزمن الماضي ولذلك مواضع:

فمن مواضع مجيء الفعل الماضي في الزمان الماضي: الفعل المضارع إذا وقع بعد لمْ أو لمَّا النافيتين، نحو: لم أسافر، تستطيع أن تقول: لم أسافر أمس، أي في الماضي، أو لمَّا أسافر.

وكذلك الفعل المضارع بعد لو الامتناعية في الماضي، كأن تقول لإنسان لامك في قبول اعتذار أحدهم لو تسمع كلامه لعذرتني، أي لو تسمعه في الماضي، أي لو سمعته.

ومن ذلك: المضارع بعد إذ ومعلوم أن إذ ظرف لما مضى من الزمان، نحو: جئت إذ تزرع الأرض، أي جئتك في الماضي في ذلك الزمان، وهو الزمان الذي

كنت تزرع فيه الأرض.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾[الأحزاب:٣٧]

وقول النبي -عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ-: «ذلك إنما كان في الماضي».

وكذلك: المضارع بعد قد إذا كانت قد للتحقيق لا للتقليل، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ﴾[الأنعام:٣٣]، فهذا تحقيق للفعل، وليس تقليلًا له، والمعنى قد علمنا ذلك.

وكقوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾[البقرة:١٤٤]، أي قد رأيناه، وليس فيذلك تقليل.

ثم ننتقل بعد ذلك مع المؤلف إذ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى العلامة المميزة للفعل المضارع فقال:

وعلامته: أن يصح وقوعه بعد لم، نحو: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ ﴾.

قلت شرح ذلك في علم النحو فلا نطيل فيه.

ثم ذكر المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى- أحرف المضارعة، فقال:

ولا بد أن يكون مبدوءًا بحرف من حروف أنيت، وتسمى أحرف المضارعة.
وكون المضارع مبدوءًا بحرف من أحرف المضارعة ليس من علاماته المميزة له، بل هذا بيان لواقعه وواقعه كذلك، ولكن هذا ليس خاصًا به وليس ميزة له؛ لأن الفعل الماضي وكذلك فعل الأمر قد يبدآن بشيء من هذه الحروف، نحو أكل ونصر ويئس وتعب، فهذه أفعال ماضية مبدوءة بهذه الحروف، وكنم وتب، فهذه من أفعال الأمر وقد بئت بشيء من أحرف المضارعة.

وأحرف المضارعة أربعة باتفاق وهي: الهمزة والنون والياء والتاء، وقد جُمعت في أكثر من عبارة، جُمعت في أنيت، وفي نأيت وفي نأتي.

ثم ذكر المؤلف هذه الأحرف أحرف المضارعة فقال:

فالهمزة: للمتكلم وحده، نحو أنا أقرأ.

إذًا فالهمزة تكون للمتكلم وحده، ويريد بذلك المتكلم وحده مطلقًا سواء أكان مذكرًا أم كان مؤنثًا، فالمتكلم المذكر كقول رجل: أنا أذهب وأدحرج وأنطلق وأستخرج، والمتكلمة الأنثى كقول مرأة: أنا أذهب أدحرج وأنطلق وأستخرج.

وحرف المضارعة الثاني هو النون، قال فيه المؤلف:

. والنون: له مع غيره أو للمعظِّم نفسَه، نحو نحن نقرأ.

فقوله: نون المضارعة له مع غيره، أي للمتكلم إذا كان مع غيره، سواء أكان غيره واحدًا فهو والمتكلم مثنى، أو كان غيره أكثر من واحد فهو مع المتكلم جمع، يعني بقوله: **له مع غيره**.

المثنى في التكلم، والجمع في التكلم، فيشمل المثنى المذكر، والمثنى المؤنث، وجمع المذكر وجمع المؤنث، كل هذه الأربعة يجمعها قوله: **له مع غيره**.

ثم قال: **أو للمعظِّم نفسَه**.

أي للواحد الذي يعظم نفسه فكأنه جمعه، فالمثنى المذكر كقول رجلين: أنا وزيد نذهب، أنا وزيد اثنان، ثم قال: نذهب.

والمثنى المؤنث كقول امرأتين: أنا وهند نهب، وكذلك لو قال رجل: أنا وهند

نذهب، أو قالت امرأة: أنا وزيد نذهب.

وجمع الذكور كقول الرجال: نحن نذهب.

وجمع الإناث كقول النساء: نحن نذهب.

وأما المعظم نفسه وهذا يُستعمل كثيرًا كقوله تعالى-: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ ﴾ [القصص:٥].

وأيضًا يستعمله الملوك والأمراء والرؤساء، كقولهم: أمرنا بكذا، ومنعنا كذا.

وقد يستعمله كبار العلماء فيقول: رأينا كذا، وذهبنا إلى كذا.

فهذا ما يتعلق بنون المضارعة، لننتقل مع المؤلف إلى الحرف التالي من أحرف المضارعة وهو الياء وبعده التاء، فقال في التاء:

والتاء: للمخاطب مطلقًا، ومفرد الغائبة ومثناها، نحو أنت تقرأ يا محمد، وأنتما تقرآن، وأنتم تقرءون، وأنتِ يا هند تقرئين، وفاطمة تقرأ، والهندان تقرآن.

فتاء المضارعة تكون للمخاطب مطلقًا، قوله: **مطلقًا**، أي للخطاب كله سواء للمخاطب أو المخاطبيْن أو المخاطبين أو المخاطبة أو المخاطبتين أو المخاطبات، لكل الخطاب؛ ولهذا تقول للمخاطب: أنت تذهب.

وللمخاطبة: أنتِ تذهبين.

وللمخاطبين: أنتما تذهبان يا زيدان.

وللمخاطبتين: أنتما تذهبان يا هندان.

وللمخاطبين: أنتم تذهبون.

وللمخاطبات: أنتن تذهب.

واشترك مع الخطاب في التاء شيء من الغيبة، مفرد الغائبة ومثناها، أي أن الغائبة المفردة، وكذلك الغائبتين أيضًا يستعمل معهما التاء، فيقال في الغائبة المفردة: هند تذهب باسمها الظاهر، وهي تذهب بضميرها.

ويقال للغائبتين: الهندان تذهبان، وهما تذهبان.

إذًا فتاء المضارعة تُستعمل للخطاب كله ولجزء من الغيبة، وهذا الجزء هو الغائبة والغائبتان.

يبقى من أحرف المضارعة الياء، وفيها يقول المؤلف:

والياء: للغائب المذكر وجمع الغائبة، نحو محمد يقرأ، والنسوة يقرأن.

إذًا فالياء يكون للغائب المذكر مطلقًا، لكل الغائب المذكر، سواء أكان مفردًا غائبًا، أو مؤنثًا غائبًا، أم جمعًا غائبين، الغائب المذكر غائبًا أو غائبيْن أو غائبين لهم الياء، فتقول:

محمد يذهب أو هو يذهب باسمه الظاهر: محمد يذهب، أو بضميره: هو يذهب الحكم واحد.

وفي الغائبين: المحمدان يذهبان، وهما يذهبان.

وفي الغائبين: المحمدون يذهبون، وهم يذهبون.

وأيضًا تأتي الياء لجمع الغائبة، فتقول في جمع الغائبة: الهندات يذهبن، وهنَّ يذهبن.

إذًا فالتكلم معين ومحصور، فمفرده بالهمزة مذكرًا كان أو مؤنثًا، وغير المفرد من التكلم بالنون، سواء كان مثنى التكلم، أو جمع التكلم، أو المعظِّم لنفسه، فالتكلم محصور في هذين الحرفين.

ثم نأتي للخطاب، الخطاب أيضًا محصور في التاء، فكل الخطاب مذكرًا أو مؤنثًا مفردًا أو مثنى أو جمعًا كله بالتاء.

أما الغيبة فهي التي توزعت بين التاء والياء، الغيبة مذكرها كل المذكر بالياء ، الغائب والغائبان والغائبين كلهم بالياء.

وأما مؤنث الغيبة فهو الذي افترق، فجمع الغائبات بالياء، وأما مفرد الغائبة ومثنى الغائبة فبالتاء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ ﴾ [القصص:٢٣]، فاستعمل التاء لأن امرأتين مثنى للغائبتين.

ثم انتقل بعذلك المؤلف إلى القسم الثاني من أقسام الفعل وهو الأمر فقال:

والأمر: ما يُطْلَبُ به حصول شيء بعد زمن التكلم، نحو اجتهدْ.

ففعل الأمر عرَّفه المؤلف بحسب الزمان كما سمعنا، والصواب أن يعرِّفه بسبب الصيغة فيقول: فعل الأمر ما كان على صيغة افعل ونحوها.

وأما ما ذكره المؤلف في هذا التعريف فهذا هو معنى فعل الأمر، هذا المعنى الأصلي لفعل الأمر، وهو الدلالة على طلب حدث في المستقبل، ومع ذلك فإن فعل الأمر قد يخرج عن هذا المعنى لغرض بلاغي كالتهديد كما في قوله تعالى: ﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ۝٤٩ ﴾[الدخان:٤٩].

أو بمجرد الإباحة دون أمر كقوله: ﴿ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ ﴾[المائدة:٢]، هذا

يُدرس في علم البلاغة خروج الأمر عن معناه.

وفعل الأمر ليس له زمان إلا المستقبل، فلا يكون في الماضي ولا في لحال، حتى في نحو قولنا لمن يأكل: كل فزمان كل عندما تقول له كل هو الزمن المستقبل وليس الحال؛ لأن معنى كل أي استمر في الأكل تريد منه أن يستمر، وأن يستديم، والاستمرار والاستدامة تكون في المستقبل، ولا تريد أن تخبر عنه بأنه يفعل الأكل في زمن التكلم.

وكذلك قولنا: اذهب الآن، أو اجلس الآن، فهذا ليس للحال، بل للمستقبل، ولكنه للمبالغة في طلب الفعل في أول المستقبل، أي اذهب افعل الذهاب مباشرة، اجلس الآن أي اجلس مباشرة؛ لأنه لا يمكن أن يذهب حتى يستمع منك إلى هذا الأمر، فبعد أن يستمع إلى هذا الأمر يفعله، فلا يمكن أن يفعل هذا الشيء إلا بعد أن تنتهي من أمره، وإنما المراد كما قلنا المبالغة في مباشرة الفعل في أول المستقبل.

وكذلك يقال في المضارع المسبوق بحرف تسويف نحو: سأذهب الآن، المراد سأذهب مباشرة بعد زمن التكلم، فزمانه المستقبل لا الحال، ومن ذلك قول الشاعر:

فإنِّي لستُ خاذلكم ولكن ... سأسعى الآن إذ بلغت إناها

ومما ينبغي التنبيه إليه في فعل الأمر أن الكوفيين لا يجعلون فعل الأمر قسما خاصًا من الأفعال، بل يرون ان فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع، فقولنا مثلا اذهب عندهم هو الفعل المضارع لتذهب، والذي حدث أن الفعل المضارع لتذهب حذفت اللام منه لكثرة استعماله مع المخاطب، ثم حُذفت التاء للفرق بين المضارع والأمر فسكن أوله وهو حرف الذال لتذهب، وجلبت الهمزة للبدء

بالساكن.

فلهذا يقولون أن الفعل الأمر اذهب مجزومًا لأن المضارع تذهب.

ولذا يرى الكوفيون أن الأفعال نوعان: ماضٍ ومضارع.

وأما البصريون وتبعهم جماهير العلماء فيرون أن الفعل ثلاثة أنواع: ماض ومضارع وأمر .

وبعض الكوفيين يضيفون نوعًا ثالثًا من الأفعال، فتكون الأفعال عندهم ثلاثة: وهي الماضي والمضارع ويضيفون الفعل الدائم، ويريدون به اسم الفاعل؛ لأنه يقع في كل الأزمان.

والصواب أن اسم الفاعل اسم لا فعل.

ثم إن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى- ذكر علامة فعل الأمر فقال:

وعلامته أن يقبل نون التوكيد، وياء المخاطبة: مع دلالته على الطلب.

وهذا مما يدرس في علم النحو.

ثم انتقل المؤلف بعد أن انتهى من الكلام على تقسم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر إذا ذكر ما يسمى أسماء الأفعال؛ لكي لا تلتبس عند الطالب بالأفعال، فقال:

وأما ما يدلّ على معانى الأفعال ولا يقبل علاماتها، فيقال له اسمُ فِعل.

المؤلف لما رأى أن تعريفات الأفعال لا تكفي في بيانها ذكر هذه العلامات، ثم نبَّه بعد ذلك إلى ان هذه العلامات هي الأفضل في بيان وتمييز الأفعال؛ فلهذا

نجدها تتصل بالأفعال، ولكن كلمات أخرى هي بمعنى الأفعال ولا تتصل بها هذه العلامات، فبيَّن أنها أسماء لمعاني هذه الأفعال، فكل كلمة تكون بمعاني هذه الأفعال ولا تقبل هذه العلامات المميِّزة فهي أسماء لمعاني هذه الأفعال.

وأسماء الأفعال تدرس في علم النحو ؛ لأنها من الأسماء المبنية فلا مدخل للصرف إليها، ففي النحو لها باب كبير، وأيضًا تدرس في عدد من المظان الأخرى: تدرس لبيان سبب بنائها في المعرب والمبني، ولمعرفة عملها فيا لأسماء العاملة عمل فعلها وهكذا.

وقد ذكرنا في النحو أن سبب بنائها أنها تشبه الحروف شبهًا استعماليًا نيابيًا، فهي في الحروف في أنها تعمل فيما بعدها ولا يعمل فيما قبلها؛ ولهذا قال ابن مالك في باب المعرب والمبني:

***والاسم منه معربٌ ومبني= لشبَهٍ من الحروفِ مدني**

كالشَّبه الوضعي في اسمي=جئتنا والمعنوي في متى وفي هُنا

وكنيابة عن الفعل بلا تأثرٍ= وكافتقار أصِّلا*

وفي النحو نذكر أيضًا أنها تعمل عمل فعلها.

فإن كان فعلها لازمًا عملت مثله فرفعت الفاعل، نحو: هيهات العقيق، أي بَعُد العقيق.

وإن كان فعلها متعديًا عملت مثله فرفعت فاعلًا ونصبت مفعولًا، نحو: عليك زيدًا أي الزم زيدًا.

ثم ذكر المؤلف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى- أن أسماء الأفعال على ثلاثة أقسام، فقال:

وهو على ثلاثة أقسام اسم فعل ماض، نحو هيْهاتَ وَشتان، بمعنى بعُدَ وافترق، واسم فعل مضارع، كَوَيْ وأُف، بمعنى أتعجب وأتضجَّر، واسم فعل أمر، كصهْ بمعنى اسكتْ وآمينَ بمعنى استجب.

وهذه العبارة عند المؤلف وهو على ثلاثة أقسام: اسم فعل ماضٍ ما إعراب كلمة اسم؟ وهذا الأسلوب كما ترونه يتكرر كثيرًا خاصة عند العلماء، ومَن يريد أن يعد أشياء، فيقول في إعراب هذا الأسلوب وجهان:

يجوز أن تجعل كلمة: اسم بدلا من ثلاثة، اسم بدل من ماذا؟ من ثلاثة؛ لأن المبدل منه على نية الحذف، ويكون المعنى حينئذ: على نية حذف المبدل منه، كأنك قلت: وهو على اسم فعل ماضٍ، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر، فهذا معنى البدلية.

والوجه الثاني: أن تجعل كلمة اسم خبر لمبتدأ مرفوع، ولهذا ترفع لأن الخبر مرفوع، ويكون معنى الكلام حينئذٍ على الحذف، أي وهو على ثلاثة أقسام هي:

اسم فعل ماضٍ، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر.

ونحو ذلك الحديث المشهور: «**بُني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله**»، فلك في شهادة الجر على أنه بدل، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

ونقول: أريد شيئين: الهدوء والعملَ على ابدل، كأنك قلت: أريد الهدوء والعمل، ولك الرفع أريد شيئين الهدوءُ والعملُ، كأنك قلت أريد شيئين هما الهدوء والعملُ.

ثم قال المؤلف بعد ذلك:

وهو أكثرها وجودًا.

يعني بذلك اسم فعل الأمر فإن اكثر أسماء الأفعال هي بمعنى اسم فعل الأمر، كقولهم: صه بمعنى أسكت، ومه بمعنى انكفف وهكذا.

فهذا هو آخر هذا الدرس الذي شرحنا فيه أول تقسم من تقسيمات الفعل الصرفية، وهي تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، وبذلك نختم هذا الدرس حامدين الله -عز وجل-، شاكرين له، على أمل اللقاء بكم في الدرس القادم -بإذن الله تعالى-، فإلى ذلكم الحين نستودعكم الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذا الدرس الخامس من دروس شرح شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي -عليه رحمة الله- ونحن في اليوم الثامن والعشرين من ربيعٍ الآخر من سنة ثنتين وأربعين وأربعمائةٍ وألف، وهذا الدرس أبثه من بيتي في مدنية الرياض -حفظها الله بالأمن والإيمان-.

نحن في الدرس الماضي كنا قد بدأنا بالباب الأول في الكتاب، وكان في صرف الأفعال، وتكلمنا عن تقسيم الفعل إلى ماضٍ، ومضارعٍ، وأمر، وأما في هذا الدرس فسنبقى أيضًا في الباب الأول في صرف الفعل، وسنتكلم عن تقسيمٍ آخر، وهو التقسيم الثاني للفعل وهو تقسيم الفعل إلى صحيحٍ ومعتل.

وفي ذلك يقول المؤلف -عليه رحمة الله-: التقسيم الثاني للفعل، ينقسم الفعل إلى صحيحٍ ومعتل، وهذا التقسيم للفعل بحسب الصحة والاعتلال، ويقسم

الفعل بناءً على ذلك إلى صحيحٍ ومعتل، والحروف بحسب الصحة والاعتلال قسمان:

القسم الأول: حروف صحة أو الحروف الصحيحة، وهي جميع الحروف سوى حروف العلة، وهي: (الواو، والألف، والياء المجموعة في قولك واي).

القسم الثاني: حروف علة أو الحروف المعتلة أو حروف الاعتدال؛ وهي الحروف الثلاثة: (الواو، والألف، والياء المجموعة في قولنا: واي)

والعلة في اللغة هي المرض والضعف، وسميت حرف العلة حروف علة؛ لأنها حروفٌ ضعيفة، ولهذا يصيبها الإعلال بكثرة، إما بالقلب، وإما بالحذف، وإما بنقل الحركة عنها.

ثم ذكر المؤلف القسم الأول: وهو الفعل الصحيح، فقال: (**فالصحيح ما خلت أصوله من أحرف العلة، وهي: (الألف، والواو، والياء)، نحو: [كَتَبَ وجَلَسَ]، ثم إنّ حرف العلة إن سُكِّنَ وانفَتَحَ ما قبله يسمى لِينًا، [كَثْوب وسَيْف]، فإن جانسه ما قبله من الحركات يسمى مدّاً، كقال يقُول قِيلا؛ فعلى ذلك لا تنفك الألف عن كونها حرفَ علة، ومدٍّ، ولين، لسكونها وفتح ما قبلها دائمًا، بخلاف أختيها، والمعتلّ: ما كان أحد أصوله حرف عِلة، نحو وجد، وقال، وسعى**).

وقول المؤلف في الفعل الصحيح: (**ما خلت أصوله**) يدل على أن الحكم هنا متعلقُ بالحروف الأصلية دون الحروف الزائدة، فنحو: [كتبَّ، وضربَّ، وعملَّ) أفعالُ صحيحة، هي وما اشتق منها، نحو: [كاتب، وضارب، وعامل]، وكذلك: [عَشُب، وحدب] من الأفعال الصحيحة؛ لخلوها من حروف العلة: هي وما أشتق منها، نحو: اعشوشب، واحدودب.

وذكر أن المؤلف: أن حروف العلة على اصطلاحات، فإن سكنت بعد حركةٍ

مجانسة فحروف مدٍ ولينٍ وعلة، وإن سكنت بعد حركةٍ غير مجانسة فحروف لينٍ وعلة، وإن تحركت فحروف علة، فنحو قال: ويقول، وقيل، حروف مد ولين وعلة.

حروف مد؛ لأن الألف ساكنة وقبلها فتحة، والواو ساكنة وقبلها ضمة، والياء ساكنة وقبلها كسرة.

ولين؛ لأنها حروف ساكنة.

وعلة؛ لأنها ألفٌ واوٌ وياء.

ونحو: بيت، وبيع، ويوم، وخوف، وفردوس، حروف لينٍ وعلة لا مد، فهي حروف لين؛ لأنها ساكنة، وعلة؛ لأنها ياءٌ وواوٌ، وليست بحروف مد؛ لأنها وإن سكنت لم تسبق بحركةٍ مجانسة، ونحو: [وعد، ويأس، وعور، ورضي] حروف علةٍ فقط؛ لأنها متحركة.

إذًا يمكن أن نقول: كل مدٍ فهو لينٍ وعلة، وكل لينٍ فهو علة والعكس، يعني يمكن أن يكون الحرف حرف علة، ولكنه لا يكون لينًا ولا مدًا، كما في وعد ويأس.

ويمكن أن نقول أيضًا: كل ألفٍ فهي مدُ ولينُ وعلة؛ لأن الألف حرفٌ ملازم للسكون، وما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا، وأما الياء والواو فيأتيان حرف مدٍ فقط، وحرف لينٍ، وحف مد؛ لأنهما يأتيان ساكنين ويأتيان متحركين، والحركة التي قبلهما قد تكون مجانسةً، وقد تكون غير مجانسة، فالمجانسة التي في يقول وقيل، وغير المجانسة كالتي في بيت وبيع، فالياء ساكنة لكن قبلها فتحة لا كسرة، وكذلك يوم وخوف فالياء ساكنة ولكنها مسبوقة بفتحةٍ لا ضمة.

ثم قال المؤلف بعد ذلك: (ولكل من الصحيح والمعتل أقسام: أقسام

الصحيح: ينقسم الصحيح إلى سالمٍ، ومضعَّف، ومهموز).

فذكر -رحمه الله- أن الفعل الصحيح على ثلاثة أقسام، وهذا يقتضي أن تكون هذه الأقسام الثلاثة خاليةً من حروف العلة؛ لكي تكون صحيحة، ثم تنقسم بعد ذلك إلى الانقسام التالي، وسيأتي التعليق على ذلك بإذن الله.

فذكر القسم الأول من أقسام الصحيح فقال: (فالسالم: ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة، والتضعيف كضرب ونصر وقعد وجلس، فإذَنْ يكون كل سالم صحيحًا، ولا عَكْس).

وقوله: (ما سلمت أصوله) يدل كما قلنا على أن الحكم متعلقٌ بالحروف الأصلية، فعلم فعلٌ سالم، وكذلك ما أشتق منه، مثل: أعلم، وعلَّم.

وقوله: (يكون كل سالم صحيحًا، ولا عَكْس)؛ هذا صحيح، فسالم داخلٌ في الفعل الصحيح، بل هو نوعٌ خاص من الفعل الصحيح.

وقول المؤلف في كلامه: (فإذَنْ يكون)؛ يجوز في (إذن) هنا الإعمال والإهمال وهو الأكثر، وهذا مذكورٌ في علم النحو؛ لأن من شروط (إذن) لكي تنصب المضارع أن تتصدر، وهنا لم تتصدر، ولكنها سُبقت بالفاء، وإذا سبقت (إذن) بالفاء أو بالواو، فيجوز إعمالها ويجوز إهمالها وهو الأكثر، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٦﴾ ﴾[الأحزاب:١٦]، وقال: (تمتعون) فأهمل ورفع الفعل، وفي قراءةٍ: (إذًا لا تمتعوا).

ثم ذكر المؤلف القسم الثاني من أقسام الصحيح، فقال: (والمضعَّف: ويقال له الأصمّ لشدته، ينقسم إلى قسمين: مضعّف الثلاثي ومزيده، ومضعف الرباعيّ. فمضعف الثلاثيّ ومزيده: ما كانت عينه ولامه من جنسٍ واحد، نحو: [فرّ، مدّ، وامتدّ، واستمدّ]، وهو محل نظر الصرفيّ، ومضعف الرباعيّ: ما كانت فاؤه ولامه

الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، كزلزلَ، وعَسْعَسَ، وقَلْقَلَ).

وقول المصنف: (والمضعَّف)؛ هذا مصطلح، والمراد بالمضعف هو الكلمة التي تكرر فيها حرفُ من جنسٍ واحد، فالمضعف يعني ما تكرر فيه حرفٌ واحد مرتين، سواءُ بإدغام كعدّ وحظٍ، فعدّ فعل، والدال فيه مكررة، وحظٍ اسم، والظاء فيه مكررة.

أم كان التكرير بغير إدغام، كعددٍ وزلزل، فعددٍ اسم، والدال فيه تكررت، زلزل فعل، وقد تكررت فيه الزاي، وكذلك اللام، فلذلك نقول: كل مدغمٍ مضعف والعكس؛ لأن الإدغام لا يكون إلا بين مثلين، إذًا حرفان من جنسٍ واحد، وتسمية المضعف بالأصم: هذا كثيرُ عند المتقدمين، ولكنه قليل في استعمال المتأخرين.

وقوله: (فمضعف الثلاثيّ، وهو محل نظر الصرفيّ)؛ يعني أن المضعف الثلاثي هو الذي له أحكامُ صرفية ستأتي، كالإدغام، ونقل الحركة، وإسناد الضمائر إليه، وأما المضعف الرباعي فليس له أحكامُ صرفيةُ خاصةُ به، وذُكر هنا فقط لإكمال القسمة.

ثم ذكر المؤلف القسم الثالث من أقسام الفعل الصحيح، فقال: (والمهموز: ما كان أحد أصوله همزة، نحو أخذ، وسأل، وقرأ).

وقوله: (ما كان أحد أصوله همزة)؛ يعني أن الحكم متعلق بالحروف الأصلية دون الزائدة، فأخذ فعل مهموز، وأما أكرم ففعلٌ غير مهموز؛ لأن حروف الأصلية كرُمّ بلا همزة.

والمؤلف هنا كما نرى مثّل بثلاثة أمثلة إشارةً إلى أن الهمزة قد تكون فاء الكلمة، كأخذ، وأكل، ويسمى مهموز الفاء، وقد تكون الهمزة عين الكلمة، نحو: سأل، ورأُس، ويسمى مهموز العين، وقد تكون الهمزة لام الكلمة نحو: قرأ، وبدأ،

ويسمى مهموز اللام.

ثم انتقل المؤلف بعد ذلك إلى أقسام الفعل المعتل، فقال: (أقسام المعتلّ: ينقسم المعتل إلى مثالٍ، وأجوف، وناقصٍ، ولفيف)، فذكر -رحمه الله- أن الفعل المعتل على أربعة أقسام، وهذا يقتضي أن تكون هذه الأقسام الأربعة محتويةً على حرف علي، وهذا صحيح، لكن الإشكال إخراج المهموز والمضعف من الفعل المعتل، وسيأتي التعليق على ذلك إن شاء الله.

فذكر القسم الأول من الفعل المعتل، فقال: (فالمثال: ما اعتلت فاؤه، نحو وَعَدَ ويَسَر، وسُمِّي بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه)، فاعتلال الفاء في الفعل قد يكون بالواو نحو: [وعد، ووزن، ووضع]، وقد يكون أيضًا بالياء، نحو: [يسر، ويأس، ويبس]، ولكن الاعتلال لا يكون بالألف، اعتلال الفاء لا يكون بالألف؛ لأن الألف ملازمةٌ لسكون، ولا يبدأ بساكن كما نعلم.

وقول المؤلف: (وسُمِّي بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه)؛ يعني أن نحو: (وعد) هذا الفعل المعتل المثال، في الماضي لا يعتل بحذفٍ ولا بقلبٍ فتقول: وعد، بخلاف الفعل الأجوف كما سيأتي فإنه يعتل، نحو قال: (يعتل بالقلب) أصله قَوّل ثم قلبت الواو ألفًا.

وكذلك قلتُ أعتل بالحذف، وهناك الواو بعد القاف سكنت، ثم إن آخر الفعل اللام سكن لاتصاله بتاء ضمير متحرك، وحذف الواو لالتقاء الساكنين كما سبق في الكلام على، التقاء الساكنين مثل الكلام على باب الإعلال والإبدال، وهو الأجوف أعتل بالحذف وبالقلب.

وكذلك الفعل الناقص، كذلك الفعل الناقص يعتل، نحو: رمى، أعتل بالقلب، أصلى رميّ، وكذلك أعتل بالحذف إذا أتصل بضميرٍ ساكن، كرموا، وأما المثال

فإنه لا يعتل، فنقول في (وعد) لو أتصل بضميرٍ متحرك (وعدت) أو بضميرٍ ساكن (وعدُ) فالواو في أول المثال ثابتة غير معتلة لا بحذفٍ ولا بقلب.

ثم ذكر المصنف –رحمه الله– القسم الثاني من أقسام المعتل، فقال: (**والأجوف: ما اعتلت عينه، نحو قال وباع. وسُمي بذلك لخلوّ جوفه، أي وسطه، من الحرف الصحيح. ويسمى أيضًا ذا الثلاثة؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرفٍ، كقُلت وبعت، في قال وباع**).

الفعل المعتل العين الذي يسمى الأجوف قد يكون اعتلال العين فيه بالواو، نحو: عور، وكذلك قال، وإن أصله قَوِل، فالعين معتلة بالواو، وقد يكون الاعتلال بالياء، نحو عين، إذا اتسعت عينه وحسنت، وكذلك باع، وأصلع بيع، ولا تكون العين ألفًا أصالةً؛ لأن الألف لا تكون أصلًا في كلمةٍ متصرفة، وهذا أشرنا إليه في الميزان الصرفي وسبقت دراسته في الكلام على الإعلال والإبدال، وسيأتي تفصيل الكلام عليه إن شاء الله عندما نتكلم على حروف الزوائد.

الألف هو الحرف الوحيد الذي لا يكون أصلًا في كلمةٍ متصرفة، بل قد يكون منقلبًا عن أصل، كما في قال وباع، منقلبًا من قوّل وبيع، وقد يكون زائدًا كما في كاتب من كتب أو كاتبُ، إذًا فالألف لا تكون أصلًا في كلمةٍ متصرفة، بل تكون منقلبة أو تكون زائدة.

وقول المؤلف عن الأجوف: (**ويسمى أيضًا ذا الثلاثة؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرفٍ، كقُلت وبعت**)، هذا الحكم يشمل ضمائر الرفع المتحركةَ المتصلة، ضمائر الرفع المتحركة المتصلة التي نجمعها في قولنا (ناتن)، وهي ثلاثة: تاء الفاعل، ونا المتكلمين، ونون النسوة.

ضمائر الرفع كما درسنا في النحو خمسة منها: خاصةٌ بالرفع، وهي ضمائر

تواني، وواحد يأتي في الرفع والنصب والجر وهو نـا المتكلمين، إذًا فالضـمائر التي تأتي رفعًا من الضمائر المتصلة ستة: ثلاثـة منهـا أولهـا متحـرك، وهـي تـاء الفاعـل: ذهبـتُ، ذهبـتَ، ذهبـتِ، ونـا المتكلمين أولهـا النـون، وهـو حـرفُ مفتـوح، ونـون النسـوة، النسـوة يـذهبنْ ولـم يـذهبنْ مفتـوح، فهـذه هـي ضـمائر الرفـع المتحركـة الساكنة.

ولهذا إذا أسند الفعل الأجوف كقال وباع إلـى ضـمائر نـاتن، فـإن عينـه تحـذف لالتقاء الساكنين، نقول: قلـت، وقلنـا، وهـن قلنـا شـيئًا، وكـان الأصـل في (قـال) أن تتصـل بـه تـاء المـتكلم، فتسـكن الـلام لاتصـالها بضـميرٍ متحـرك، كمـا في ذهـب وذهبتُ، وجلس وجلسـتُ، والألـف أصـلًا سـاكنة فيلتقـي بـذلك سـاكنًا، فنحـذف السـاكن الأول، فيبقـى الفعـل مـع الضـمير علـى ثلاثـة أحـرف، ولهـذا يسـمونه ذا الثلاثة.

ثـم ذكـر المؤلـف بعـد ذلـك القسـم الثالـث مـن أقسـام الفعـل المعتـل، فقـال: (والناقص: ما اعتلّت لامه، نحو غزا ورمى، وسُمِّي بذلك لنقصانه، بحذف آخره في بعض التصاريف، كغَزَتْ ورَمَت، ويسـمى أيضًـا ذا الأربعـة؛ لأنـه عنـد إسـناده لتـاء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف، نحو غَزَوْتُ ورَمَيْتُ).

الناقص وهو معتل اللام قد تعتل لامه بالواو، نحـو: يَسُـرَّ بمعنـى شـرف وصـار سريًا، وكذلك دعا وأصله دعواء، وقد تكون لامـه المعتلـة يـاءً، نحـو: لقـي وقضـى وأصله قضيا، ولا تكون اللام ألفًا بالأصالة، بما ذكرنا أن الألـف لا تكـون أصـلًا في كلمةٍ تقبل التصريف.

وقول المؤلف: (ويسمى أيضًا ذا الأربعة؛ لأنـه عنـد إسـناده لتـاء الفاعـل يصـير معها على أربعة أحرف)؛ يعني عند إسناد الفعل الناقص لضـمائر نـاتن، كمـا سـبق، فإنـه يبقـى معهـا علـى أربعـة أحـرف، كمـا في غـزوت، ونحـن عزونـا، وهـنّ غزونـا،

فالفعل غزوتُ مع هذا الضمير يبقى على أربعة أحرف، فسمي ذا الأربعة.

ثم ذكر المصنف القسم الرابع من أقسام الفعل المعتل، فقال: (**واللفيف قسمان**) إذًا فالقسم الرابع هو اللفيف، وذكر المؤلف أنه قسمان، وواضح أن المؤلف لم يعرف اللفيف، وإنما اكتفى بقسمين، واللفيف ما فيه حرفا علة، ما فيه حرفان من حروف العلة، وسمي لفيفًا لكثرة العلة فيه، كشجر اللفيف أي الملتف وهو الذي التفت أغصانه على بعضها.

فذكر القسم الأول من الفعل اللفيف، وهو المفروق، فقال: (**مَفْروق، وهو ما اعتلت فاؤه ولامه، نحو وَفَى ووفَى، وسُمِّي بذلك لكون الحرف الصحيح فارقًا بين حرفَيْ العلة**).

فالفعل اللفيف المفروق وهو ما فَرق الحرف الصحيح بين حرفي علته، قد يكون واوي الفاء، لامي اللام، يكون فاءه واوًا، ولامه ياءً، قد يكون واوي الفاء، يائي اللام، نحو: وفى، فالفعل وفى كما نعرف أصله وفيا، فائه واو ولامه ياء، والفاء حرفُ صحيحُ فرق بين حرفي العلة، ونحوه وقى وأصله وقيا، ووعى وأصله وعيا، وونى وأصله ونيا، وكذلك والي وهذا واضح؛ لأن الياء لم تعتل بقلبها ألفًا؛ لأن ما قبلها مكسور اللام مفتوح، فائه واو ولامه ياء، وبينهما حرفُ صحيح فرق بينهما وهو اللام.

وجاء الفعل اللفيف المفروق أيضًا يائي الفاء يائي اللام، فائه ولامه ياء، قالوا: لم يأتي ذلك إلا في فعلٍ واحد، وهو قولهم: يديّ، تقول: يديت زيدًا إذا أوليته معروفًا، ولم يجئ الفعلُ اللفيف المفروق واوي الفاء واللام معًا، ولا يائي الفاء واوي اللام، هذه أحكام لغوية وليست بأحكامٍ صرفية، ذكرناها للفائدة.

ثم ذكر المؤلف القسم الثاني من اللفيف فقال: (**ومقْرون، وهو ما اعتلت عينُه**

ولامُه، نحو طَوَى ورَوَى. وسُمِّي بذلك لاقتران حرفَي العلة بعضِهما ببعض).

الفعل اللفيف المقرون، وهو ما كان فيه حرفا علة متجاوران لم يفرق بينهما حرفٌ صحيح، قد يأتي واوي العين يائي اللام، وهذا كثير، نحو: طوى وأصله: طاء واو ياء، العين واو واللام ياء، وكذلك روى وأصله رويّ، وكوى وأصله كويّ، وهوى وأصله هويّ، وكذلك نوى وأصله نويّ، وكذلك هوي وهوي لم تعل الياء فيه كما عرفنا الياء أن ما قبلها مكسور لا مفتوح.

وقد يأتي الفعل اللفيف المقرون يائي العين واللام معًا، نحو: حييّ، عينه ياء ولامه أيضًا ياء، وكذلك عييّ، حي من الحياة، وعيي من العي، عدم الإفصاح، وقد يكون الفعل اللفيف المقرون واوي العين واللام، نحو قوي، عينه واو ولامه واو؛ لأن أصله قووا، لكن الواو هذه الواقعة لامًا انقلبت إلى ياء، والدليل على ذلك قولهم: قوْة، لكن الواو الثانية قلبت إلى ياء لانكسار ما قبلها، تطرفت ما انكسر ما قبلها، وهذا دُرس في باب الإعلال والإبدال.

وقوله: هوى وهوي، هوى يعني سقط من مكانٍ مرتفع، وأما هويّ فهو من الهوى شدة الحب.

ثم قال المؤلف بعد ذلك: (وهذه التقاسيم التي جرت في الفعل، تجرى أيضًا في الاسم، نحو: شْمسٍ، و وجهٍ، وَ يُمْنٍ، و قَوْلٍ، و سيفٍ، و دلوٍ، و ظَبْيٍ، و وَحْيٍ، وَ جَوّ، وَ حَيٍّ، وَ أمْرٍ، و بئرٍ، و نبأٍ، وَحدٍّ، وبلبل).

(شْمسٍ) هذا سالم، سلم من حروف العلة والهمزة والتضعيف.

(وجهٍ، وَ يُمْنٍ) مثال؛ لأن فائهما حرف علة.

(قَوْلٍ، و سيفٍ) عينهما حرف علة.

(دلوٍ، و ظَبْيٍ) ناقص.

(وَحْيٍ) لفيفٌ مفروق، الحاء فرقت بين الواو والياء.

(جَوّ، وَ حَيٍّ) لفيفٌ مقرون.

(أمْرٍ، و بئرٍ، و نبأٍ) مهموز، أمر مهموز الفاء، وبئر مهموز العين، ونبأ مهموز اللام.

(وَحدٍّ) مضعف، وهو مضعف ثلاثي.

(وبلبل) مضعف، وهو مضعف رباعي.

وإلى هنا انتهى كلام المؤلف –رحمه الله تعالى–.

فإن قلت: لماذا يذكر الصرفيون تقسيم الفعل إلى صحيحٍ ومعتل، ويفصلونه في ذلك، ولا يذكرون تقسيم الاسم إلى صحيحٍ ومعتل؟

انظر إلى أن المؤلف ذكر ذلك في سطرين في آخر الكلام على تقسيم الفعل إلى صحيحٍ ومعتل، فإذا وصلنا بعد ذلك إلى بابِ صرف الأسماء لن نذكر ذلك.

لماذا لم يذكر الصرفيون ذلك في صرف الأسماء؟

الجواب: لأنه لا يترتب عليه حكمُ صرفي، والصرفيون كغيرهم من العلماء، إنما يذكرون ما له أثرٌ في علم الصرف وأحكامه، وأما ما ليس له حكمٌ فلا يذكرونه، وقد يذكر أحيانًا من باب الاستطراد والتنبيه فقط.

فلهذا ذكروا أن الفعل ينقسم من الصحيح ومعتل؛ لأن هذا له أحكام صرفية ستأتي، من حيث القلب، والإعلال، ونقل حركة، والإسناد إلى الضمائر ونحو ذلك...

ومن الأمثلة على ذلك: تقسيم الاسم إلى مؤنث حقيقي، وإلى مؤنثٍ مجازي، فيذكرون أن المؤنث ينقسم إلى مؤنثٍ حقيقي وإلى مؤنث مجازي، فالمؤنث

الحقيقي من الإنسان والحيوان، كهندٍ وبقرة، والمؤنث المجازي من غير الإنسان والحيوان كسيارةٍ وشمس، ولا يذكرون تقسيم المذكر إلى مذكرٍ حقيقي ومذكرٍ مجازي.

مع أن المذكر كذلك ينقسم إلى مذكرٍ حقيقي من الإنسان والحيوان، كزيدٍ وثور، وإلى مذكرٍ مجازي من غير الإنسان والحيوان كبابٍ وقلم، وإنما فعلوا ذلك؛ لأن تقسيم المؤنث إلى مؤنثٍ حقيقي ومجازي تترتب عليه أحكام، وأما تقسيم المذكر إلى مذكرٍ حقيقي ومجازي فلا يترتب عليه أحكام، فالمذكر مثلًا دائمًا يجب في فعله التذكير، سواءً كان مذكرًا حقيقيًا، أم مجازيًا.

ثم نقول بعد ذلك: تقسيم الفعل إلى صحيحٍ ومعتلٍ، ثم تقسيم الصحيح إلى ثلاثة أقسام، وتقسيم المعتل إلى أربعة أقسام، كما فعل المؤلف هنا -رحمه الله- مخالفٌ لما في كتب الصرف.

فكتب الصرف تذكر أن الفعل من حيث الصحة والاعتلال عدة أقسام، لا يندرج بعضها في بعضٍ، وهي الصحيح، ويسميه بعضهم السالم، والمعتل، والمهموز، والمضعف، والمثال، والأجوف، والناقص، واللفيف، فهذه أقسامُ لا يدخل بعضها في بعض.

وبعض العلماء يسقط المعتل من القسمة، وينص على أنها سبعة، كما قال صاحب المفتاح في التصريف المنسوب إلى عبد القاهر الجرجاني، قال: (فالثلاثيُّ ينقسمُ على سبعة أبوابٍ، وهي: الصحيحُ، والمضاعفُ، والمهموزُ، والمثالُ، والأجْوَفُ، والناقصُ، واللَّفيفُ)، وقال مثله صاحب مراح الأرواح، وعلى ذلك صاروا حتى في كتب الصرف التعليمية، كالتصرف العزي، والمقصود في علم الصرف، ولم يذكر أحدٌ من شراحها أن هذه الأقسام متداخلة

وابن الحاجب في الشافية ذكر انقسام الفعل إلى صحيحٍ ومعتل، ولم يذكر انقسام الصحيح أو المعتل إلى هذه الأقسام، وإنما ذكر أن معتل الفاء يسمى مثالًا إلى آخره... وفي شرح الشافية للرضي أكمل التقسيمين اللذين ذكرهما ابن الحاجب، وهو تقسيم إلى صحيحٍ ومعتل.

فقال الرضي بعد ذلك: (وتنقسم الأبنية قسمة أخرى إلى مهموز وغير مهموز، فالمهموز قد يكون صحيحا كأمر، وقد يكون معتلا كرأى، وتنقسم قسمة أخرى إلى مضاعف وغير مضاعف، والمضاعف إما صحيحٌ كمد، أو معتل كود، وكذا المضاعف إما مهموز كأز، أو غيره كمد).

انظر كيف جعل رأى مهموزًا مع أنه معتل، ولم أجد أحدًا تقدم المؤلف الحملاوي –رحمه الله– إلى هذا التقسيم، ويظهر لي أنه اجتهاد منه غير موفقٍ، وقد سرى هذا التقسيم منه إلى مؤلفي تهذيب التوضيح، وإلى غيرهما من المعاصرين الذين كادوا يطبقون على هذا التقسيم.

وممن وافق الصرفيين ولم يقع في هذا التقسيم شيخ مشايخنا: محمد عبد الخالق عضيمة –رحمه الله– في كتابه المغني في تصريف الأفعال، والصواب بلا شك هو تقسيم الصرفيين، وهو الذي تقوم عليه الأحكام الصرفية، وهو الذي يخدم الأحكام الصرفية، فنحو: ودّ مثلًا، ليس مضعفًا على تقسيم المؤلف؛ لأنه ليس معتلًا، بل الفعل ودّ عند المؤلف ليس مضعفًا؛ لأنه داخلُ في المعتل، والمعتل ليس من أقسامه المضعف.

فعلى ذلك: لا يمكن أن يطلق على ودّ أنه فعلٌ مضعف، مع أنه مضعف، ومع أنه يأخذ أحكام المضعف، فإذا قال الصرفيون إن المضعف يجبُ فك إدغامه عند إسناده إلى ضمائر ناتٍ، نحو: عدّ وعددت، فإن هذا يشمل أيضًا ودَّ، وتقول: وودت، فدلّ ذلك على أن ودّ مضعفٌ، وإن كان غير داخلٍ في المضعف عند

المؤلف؛ لأنه من المعتل، والمعتل لا يكون إلا مثالًا أو أجوف أو ناقصًا أو لفيفًا.

وعلى التقسيم الصحيح: يتضح أن الكلمة قد تتصف بأكثر من قسمٍ، وتأخذ أحكامه الصرفية، ونحو: أمر صحيحُ مهموز، وأتى مهموزُ معتل ناقص، وودّ معتل مثال مضعف ثلاثي، وأذى صحيحُ مهموز مضعف ثلاثي، ورأى مهموزُ ولفيفُ مفروق، وهكذا..

وهذا التقسيم للفعل إلى صحيحٍ ومعتل هو تقسيمُ خاص ثلاثي، مع أنه قد يأتي في غيره، نحو: دحرج فهو صحيح سالم، وطمأنه صحيحُ مهموز، ووسوس معتل مضعفٌ رباعي ولفيف مفروق.

ولكن هذه التقسيمات في غير الثلاثي ليس لا أثرُ في أحكامه الصرفية، ولهذا لا يذكرونها في القسمة، إلا ما سبق من ذكر مضعفٍ رباعي لإكمال القسمة، ومع ذلك فليس يترتب على ذلك أحكام صرفية.

ومما يحسن التنبيه إليه في آخر الكلام على تقسيم الفعل إلى صحيحٍ ومعتل: أن حروف العلة إذا كانت مدًا، فلا يوضع عليها سكون في الكتابة الإملائية، حروف المد كما نعرف وكما فهمنا ساكنة، ومع ذلك لا يوضع عليها سكونُ في الكتابة الإملائية؛ لأن سكونها ليس كسكون غيرها، ويسميه بعضهم السكون الميت، ونعرف أن حروف المد هي الصوت حركات طويلة، وليست من جنس الحروف الصحيحة من حيث النطق، ولذا يذكر بعض المتقدمين كابن جني وغيره، وكثيرُ من المعاصرين: أن حروف المد حركاتُ طويلة.

ومن المعلوم: أن الحركات لا يوضع عليها سكون، ولكي تتبين ذلك انتبه واستمع إلى الفرق بين سكون الياء في المد، وفي حرف اللين، في نحو: فيل وفيْل، وسود وسوْد، حرف اللين سكونه سكونُ صحيح، يعني كالسكون الذي على

الحروف الصحيحة، فسكون الياء في فيْل كسكون الراء في ضرب، وأما سكون حرف العلة أليس كذلك، ولو أننا وضعنا عليه سكونًا؛ لطلبنا أن تنطق الياء حينئذٍ في فيل كالياء في فيْل.

فإذا نطقنا السكون هنا سكونًا صحيحًا، لكنا نقول: فيْل، كفيْلُ، لا تكون الياء مدية، بل تنقلب إلى حرف لين، وكذلك في سود لو وضعنا سكونًا، فمعنى ذلك أننا نريد أن ننطق بالواوِ ساكنةً سكونًا صحيحًا، كالسكون الذي في سوْد، فننطقها حينئذٍ فنقول: سودٌ، نحو: سوْدُ، فلا تنطق حينئذٍ حرف مد، لهذا لا يضعون على حروف المد سكونًا؛ لأنها حركاتُ طويلة، والحركات الطويلة لا يوضع عليها سكون.

فهذا آخر هذا الدرس الذي شرحنا فيه تقسيم الفعل إلى صحيحٍ ومعتل، ونستودعكم الله على أمل اللقاء بكم في الدرس القادم بإذن الله، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس السادس

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد؛

حياكم الله وبياكم أخوتي الكرام وأخواتي الكريمات، فهذا الدرس السادس من دروس شرح شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي عليه رحمة الله.

هذا الدرس يُعقد بثامن عشر من جمادى الآخرة لسنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف في بيتي من مدينة الرياض حفظها الله بالأمن والإيمان.

سيكون هذا الدرس بإذن الله تعالى في استكمال الكلام على الباب الأول لهذا الكتاب وهو في صرف الأفعال، وسيكون هذا الدرس للكلام على تقسيم الفعل إلى مجردٍ ومزيد.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: التقسيم الثالث للفعل: بحسب التجرُّد والزيادة، وتقسيم كلّ ينقسم الفعل إلى مجرَّد ومزيد، فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علَّة. والمزيد: ما زِيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

والمجرد قسمان: ثُلاثي ورباعي.

والمزيد قسمان: مزيد الثلاثي، ومزيد الرباعي.

أما الثلاثي المجرد فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب، لأنه دائمًا مفتوحُ الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة أو مضمومة، نحو نَصَرَ وضَرَبَ وفَتَحَ، ونحو كَرُم، ونحو فَرِح وحَسِبَ.

المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في هذا التقسيم الجديد الثاني في الفعل قسمه بحسب التجرد والزيادة ثم إنه قسم الفعل المجرد إلى أقسام، وقسم الفعل المزيد إلى أقسام، وهذا قوله وتقسيمه كلٍ.

فهذا هو التقسيم إلى مجردٍ ومزيد، ثم قسم كلاً منهما إلى أقسام، وهذا الموضوع تقسيم الفعل إلى مجردٍ ومزيد فيها تفاصيل ونحن سنتبع المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما ذكره ونشرحه بما تيسر.

فبدأ بتقسيم الأصل لهذا الباب وهو تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد، **فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: ينقسم الفعل إلى مجرَّد ومزيد، فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علَّة.

وقد سبق لنا في شرح المبتدئين شرح تعريف الفعل المجرد إلا أن المؤلف هنا زاد عبارةَ (بغير علة) والمراد: لسقوط الحرف لعلة سقوطه بسبب الإعلال بالحذف الذي شرحناه في باب الإعلال والإبدال في آخر الصرف، وعرفنا أن الحذف في الكلمة يكون إما لعلة صرفية كالتقاء الساكنين في نحو: قم، ولم يقم من قام يقوم وحذفت الواو، وإما لعلة نحوية كالجزم في لم يدعُ، من دعا يدعوا.

ثم عرف المؤلف المفعل المزيد فقال: مزيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية، وسبق لنا أن شرحنا الفعل المزيد، وذكرنا أن زيادته قد تكون بحرف، وقد تكون بحرفين، وقد تكون بثلاثة أحرف، وهذا أقصى ما يكون عليه الفعل المزيد من الزيادة أن يُزاد فيه ثلاثة أحرف.

مثال ذلك: قولنا من علم نقول (أعلم) زدنا الهمزة في أولها، و(علم) زدناه بتضعيف العين، و(تعلم) زدناه بالتاء في أوله وبتضعيف العين و(تعالم) زدنا فيه التاء في أوله والألف بعد العين و(استعلم) زدنا فيه الهمزة والسين والتاء في أوله.

ثم انتقل المؤلف في الكلام على تقسيم كلٍ وبدأ بالفعل المجرد ثم المزيد، **فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:** والمجرد قسمان ذكر الأول فقال ثلاثيٌ، وذكر الثاني فقال: ورباعيٌ.

فالفعل الثلاثي المجرد كما سبق في شرح المبتدئين له ثلاثة أبنية أي: أوزان وصيغ، نحو ضَرَبَ، وفَرِحَ وكَرُمَ.

والفعل المجرد الرباعي له بناء واحد فقد كما عرفنا، نحو دحرج وزلزل، فعلى ذلك تكون أبنية الفعل الثلاثي المجرد أربعة أبنية فقط.

ثم ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الفعل المزيد: والمزيد قسمان، ثم ذكر الأول فقال: مزيد الثلاثي، وذكر الثاني فقال: ومزيد الرباعي، وقد عرفنا في شرح المبتدئين أن **مزيد الثلاثي** له اثنا عشر بناءً، نحو خرَّج وتخرَّج واستخرَّج كلها من خَرَجَ، وعرفنا أن **مزيد الرباعي** له ثلاثة أبنية نحو: تزلزل من زَلَزَلَ واطمأن من طّمْأَنَ، وعلى ذلك تكون أبنية الفعل المزيد خمسة عشر بناءً سوى أبنية الملحقات، وسيذكرها المؤلف إن شاء الله في هذا الكتاب.

إذًا الأفعال كلها المجردة والمزيدة سوى الملحقات أبنية وهي محصورة في تسعة عشر بناءً، كما سبق شرحه وكما سيأتي للمؤلف هنا ويكمل الكلام أيضًا على الملحقات.

ثم بدأ المؤلف بتفصيل الكلام على أقسام الفعل الثلاثي، فذكر أقسامه باعتبار ماضيه فقط، وهي ثلاثة، ثم ذكر أقسامه باعتبار ماضيه مع مضارعه وهي ستة.

أما الثلاثي المجرد فهو باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب لأنه دائمًا مفتوح الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحةً أو مكسورةً أو مضمومةً:

الأول: بفتح الفاء والعين، نحو: نَصَرَ وضَرَبَ وفَتَح.

والثاني: بفتح الفاء وكسر العين، نحو: كَرَمَ وفَرِحَ وحَسِبَ.

والثالث: بفتح الفاء وضم العين، نحو: كَرُمَ.

وكل هذا سبق شرحه.

ثم انتقل بعد ذلك إلى كلام على تقسيم الفعل الثلاثي باعتبار الماضي مع المضارع فقال: وباعتبار الماضي مع المضارع له ستة أبواب، لأن عين المضارع إما مضمومةٌ أو مفتوحةٌ أو مكسورةٌ، وثلاثة في ثلاثة بتسعة، يمتنع كسرُ العين في الماضي مع ضمِّها في المضارع، وضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحِها في المضارع، فإذاً تكون أبواب الثلاثي ستةٌ:

ثم ذكر هذه الأبواب الستة بابـًا بابـًا وسنتابعه في ذلك إن شاء الله، وهذه الستة إجمالاً هي:

الباب الأول: فَعَلَ يَفعُل أن فاء الماضي مفتوحة أي أن عين الماضي مفتوحة وعين المضارع مضمومة فَعَلَ يَفعُل ويسمى باب نَصَر يَنصُر، لأن هذا الفعل من أشهر أفعاله نَصَر الصاد مفتوحة في الماضي ومضمومة في المضارع، والصاد هي عين الفعل، نَصَرَ يَنصُرُ.

ولهذا إذا قيل في كتب الصرف أو النحو أو المعاجم وغيرها هذا الفعل من باب نَصَرَ يعنون أن ماضيه على فعل مفتوح العين، وأن مضارعه على يَفعُل مضموم العين، ويسمى هذا الباب أيضـًا باب فتحٌ فضمٌ أو باب فتحُ ضمٍ، يعني أن الأول وهو الماضي مفتوح العين، وأن الثاني وهو المضارع مضموم العين.

والباب الثاني: هو باب فَعَلَ يَفْعِل، فَعَلَ مفتوح العين، يَفْعَل مكسور العين، نرى دائماً أن التركيز على العين لأنها الحرف الأصل الثاني هو الذي يتغير، أما الفاء فكما ذكر المؤلف دائماً مفتوحة في الفعل يعني الفعل المبني، والفعل الماضي المبني للمعلوم.

وهذا الباب الثاني فَعَلَ يَفْعِل يسمى باب ضَرَبَ يَضْرِب، لأن هذا من أشهر أفعاله ضَرَبَ بفتح الراء يَضْرِبُ بكسر الراء، ويسمونه فتحٌ فكسرٌ أو فتحُ كسرٍ.

والباب الثالث: فعَل يَفْعَل يقولون مضارعه كماضيه، يعني أن العين فيهما مفتوحة، ويسمى باب ذَهَبَ يَذْهَب أو فَتَحَ يَفْتَح، لأن هذه الأفعال من أشهر أفعاله، ويسمى فتحٌ ففتح، أو فتح فتحٍ، هذه الثلاثة كما ترون كلها لفعل مفتوح العين، ففعل مفتوح العين قد يكون مضارعه على يفعل أو يَفْعِل أو يَفْعَل.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى الفعل الماضي الذي على وزن فَعِلَ فله بابان:

الباب الأول هو الباب الرابع، والثاني هو الخامس.

فالباب الرابع: من أفعال الفعل الثلاثي المجرد باعتبار ماضيه مع مضارعه هو فَعِلَ يَفْعَلُ، فَعِلَ بكسر العين في الماضي، يَفْعَلُ بفتح العين في المضارع يسمى باب فَرِحَ يَفْرَحُ، ويقولون كسرٌ ففتحٌ أو كسر فتحٍ.

والباب الخامس: فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين في الماضي وكسر العين في المضارع، يقولون مضارعه كماضيه، أو تبع مضارعه ماضيه، ويسمونه باب حَسِبَ يَحْسِبُ، ويقولون كسرٌ فكسرٌ أو كسر كسرٍ، وهذا الباب هو أقل هذه الأبواب وروداً في اللغة، ولهذا سنجد أن المؤلف عندما يذكر هذه الأبواب الستة سيجعله آخر هذه الأبواب لأنه رتب هذه الأبواب بحسب الكثرة في الورود.

والباب السادس الأخير: هو خاصٌ بالثلاثي المضموم العين في الماضي فَعُلَ، فله بابٌ واحد وهو فَعَلَ يَفْعُلُ بضم العين في الماضي وضمها أيضـًا في المضارع فمضارعه دائمـًا يتبع ماضيه، فَعُلَ يَفْعُلُ، ويسمونه باب كَرُمَ يَكْرُمُ أو شَرَفَ يَشْرُفُ، ويقولون ضمٌ فضم أو ضم ضمٍ.

على ذلك نجد أن الأفعال المجردة لا تخرج عن هذه الأبواب الستة أكثرها كما رأينا تكون مفتوحة العين فَعَلَ، ولهذا كانت مضارعاته أكثر له ثلاثة مضارعات، مضارعاته تأتي على كل حركاته، يأتي مضارعه مضمومـًا، ومكسوراً، ومفتوحـًا بهذه الكسرة، ففَعَلَ يَفْعُلُ الأكثر، ثم فَعَلَ يَفْعِلُ، ثم فَعَلَ يَفْعَلُ.

ثم بعد ذلك فَعِلَ وله مضارعان يَفْعُلُ وهذا هو الأغلب فيه، وفَعَلَ ويَفْعِل بالكسر هذا نادر فعل له مضارعان وأما فَعِلَ فليس له إلا مضارعٌ واحد يَفْعُلُ.

إذاً كلما جاءنا فعل ماضٍ على فَعُلَ وإن مضارعه قطعـًا على يَفْعُل، وإذا جاءنا ماضٍ على فَعِلَ فإن مضارعه على يَفْعَل في الأغلب، ومجيء مضارعه على يَفْعِل نادر حتى سنرى أنهم عدوا هذه الأفعال القليلة النادرة لقلتها، وسنذكرها قيل أربعةٌ وعشرون فعلاً فقط.

وأما فَعُلَ فهو كثير في اللغة الأكثر أن يكون على يَفْعُل أو يَفْعِل، وقد يكون على يَفْعَل، وسنرى أن فَعَلَ يَفْعَلُ هذا شرطه أن يكون عينه أو لامه حرف حلق، أن تكون العين حرفـًا حلقيـًا أو اللام حرفـًا حلقيـًا، وسنفصل الكلام فيها بابـًا بابـًا إن شاء الله تبعـًا للمؤلف، وقد جمع أحد الناظمين هذه الأبواب الستة بقوله:

فتح ضمٍ، فتح كسرٍ، فتحتان   كسر فتحٍ، ضم ضمٍ، كسرتان

ستة أبواب، فعلى ذلك عرفنا أن فَعَلَ له ثلاثة أبواب بالتفصيل باعتبار مضارعه، وفَعِلَ له بابان باعتبار مضارعه، وفَعُلَ له بابٌ واحد باعتبار مضارعه،

وقد كان الممكن من هذه الأبواب أي باعتبار الماضي مع المضارع من الناحية العقلية أن تكون تسعة أبواب، لماذا تسعة أبواب كما ذكر المصنف ثلاثة في ثلاثة بتسعة، لأن الماضي يأتي مفتوح العين، ومكسور العين، ومضموم العين، فله في الماضي ثلاث صور، وفي المضارع أيضـًا له ثلاث صور يَفْعُل، ويَفْعِل، ويَفْعَل، فالصور محتملة أن تكون تسعة لأن ثلاثة في ثلاثة تسعة، يعني لفعل ثلاثة أبواب، وهي يَفْعُل، ويَفْعِل، ويَفْعَل، وهذا واردٌ في اللغة كما رأينا ولفَعِلَ ثلاثة أبواب يَفْعُل، ويَفْعِل، ويَفْعَل، ولكن الذي ورد في اللغة أن مضارعه يَفْعُل الأغلب ويَفْعِل في الأقل ولم يأتي له مضارع على يَفْعُل، إذاً هذا سقط الذي سقط هنا فَعِلَ يَفْعُل سقط وهو هذا هو فَعِلَ يَفْعُل كسرٌ فضم هذا سقط في الواقع اللغوي.

كان ينبغي عقلاً أو كان يمكن عقلاً لفَعُلَ أن تكون مضارعته على الثلاثة يَفْعُل، ويَفْعِل، ويَفْعَل، ولكن الذي جاء في اللغة هو يَفْعُلُ فقط، فَعُلَ يَفْعُل وسقط فَعُلَ يَفعِلُ ضمٌ فكسر، وسقط أيضـًا فَعُلَ يَفْعَلُ ضمٌ ففتح، فالممكن عقلاً شيء والموجود في الواقع اللغوي شيءٌ آخر قد يتفقان، وقد يختلفان، وهذا الذي أشار إليه المؤلف فيما قرأنا قبل قليل، ثم بدأ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكر هذه الأبواب بابـًا بابـًا.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى:

الباب الأول: فَعَلَ يَفعُل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، كنَصَرَ يَنْصُر، وقَعَدَ يَقْعُدُ، وأخَذَ يأخُذُ، وبَرأ يَبْرُؤ، وقال يقُول، وغَزَا يغْزو، ومَرَّ يَمُرُّ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: الباب الأول: فَعَلَ يَفعُل ثم ذكر ضابطه بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع ثم بين الأبواب التي يأتي فيها حسب ذكرها السابق بتقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل، فذكر أن هذا الباب فَعَلَ يَفعُل يأتي في السالم كنَصَرَ يَنْصُر، وقَعَدَ يَقْعُدُ، وكذلك كَتَبَ يَكْتُبُ، وقَتَلَ يَقْتُلُ، ويأتي أيضـًا في المهموز

مثله بأَخَذَ يأخُذُ، مهموز الفاء وبَرأ يَبْرُؤ مهموز اللام، وكذلك أَكَلَ يَأْكُلُ، ويأتي أيضـًا في الأجوف مثله بقال يقول، وأيضـًا صَامَ يَصوم وعاد يعُود.

قلت: كيف عرفنا أن قال يقول من هذا الباب مع أن ثانيه ألف ساكنة والواو في يقول أيضـًا واو ساكنة، فكان في الظاهر أن يكون وزنه فَعَلَ يَفُعْلُ قَالَ فَعَلَ، يَقُول يَفُعْل، هذا الوزن في الظاهر، لكن نقول لا وعلى فَعَلَ يَفْعُلُ، لأن أصل هذا الفعل قبل الإعلال الذي درسناه في باب الإعلال والإبدال أصله قَوَلَ يَقْوُلُ، فقَوَلَ أصابه إعلالٌ بالقلب قُلبت الواو ألفـًا، ويَقْوُلُ أصابها إعلالٌ بالنقل نقلت الضمة من الحرف الساكن قبلها يَقول، وقد درسنا ذلك في باب الإعلال والإبدال.

لهذا قلت في أول هذا الدرس إن هذا الدرس لا يصلح للمبتدئين، لأننا سنعول كثيراً على ما كنا شرحناه من قبل، وهكذا في كل العلوم لا بد أن يبدأ الطالب هذه العلوم درجةً فدرجة ولو صعد درجةً ولم يصعد الدرجة التي قبلها فإنه سيسقط ويتعثر.

وذكر المؤلف أن هذا الباب يأتي أيضـًا في الفعل الناقص معتل الآخر، ومثله بغَزَا يغْزو، ودَعَا يَدْعو، وشَدَا يَشْدُو.

قلت: أصل هذا الفعل قبل الإعلال غَزَوَ يَغزوُ، ثم قُلبت الواو ألفـًا غزا يغزُوُ، ثم خُففت الواو بحذف الضمة عنها فقيل يغزو بسبب الثقل، وذكر أن هذا الباب أيضـًا يأتي في الفعل المضعف نحو: مَرَ يَمُرُ، وكذلك هَدَ يَهُدُ، وعَدَ يَعُدُ.

قلت: مَرَ وزنه في الظاهر فَعَلَ، وكذلك يَمُرُ يَفُعُلُ، هذا وزنه في الظاهر، ومع ذلك لم نقل إن وزنه فَعَلَ يَفُعُلُ بل قلنا إنه من هذا الباب فَعَلَ يَفْعُلُ، لماذا؟

لأن أصله قبل الإدغام مَرَرَ يَمْرُرُ، وقد شرحنا ذلك في باب الإدغام، مَرَرَ ثم أُدغمت الراء في الراء والإدغام يوجب إسكان الأول مَرَ يَمْرُرُ أُدغمت الراء في الراء

والإدغام يوجب إسكان الراء الأولى فنقلت الضمة منها إلى الساكن قبلها يمر، ويتبين ذلك عندما نسب هذا الفعل المضعف إلى الماضي المتصل بضميرٍ متحرك (الماضي) الفعل الماضي إذا اتصل بضمير المتحرك يعني بضمير المتكلم كذهبت (هو) أو نون النسوة، النسوة ذهاب (نا) أو (نا) المتكلمين نحن ذهبنا، هذه الضمائر المتصلة متحركة ثلاثة، فإنك ستقول في مَرَ هذه الفعل المدغم عند إسناده إلى ضميرٍ متحرك مَرَتُ ستعيد الفك ستفك الإدغام مَرَرَ، ثم تسكن إلى التاء وتسكن ما قبل التاء آخر الفعل مَرَرتُ، وكذلك عند جزم المضعف وأمره كما درسنا ذلك أيضاً في باب الإدغام وعرفنا أن جزم المضعف وأمره فيه لغتان للعرب.

الأولى: الإدغام يبقى على إدغامه واللغة الأخرى الفك يفك، ولهذا نقول في يَمر الإدغام وجوباً فإذا سبقه جازم نقول لم يَمُرَ بالإدغام أو يمر بالفك، وكذلك في الأمر نقول مُرَ بالإدغام أو أمرر بالفك، ومعنى ذلك أن فَعَلَ يَفعُلُ يأتي من جميع الأفعال سوى المثال ما ذكر يأتي من كل الأفعال السالم والمهموز والمضعف والأجوف والناقص، كل هذه الأفعال سوى المثال ما كانت فاءه حرف علة، فإنه لا يأتي من هذا الباب.

ومن مواضع هذا الباب وهذا أمرٌ مهم أن نعرف المواضع الخاصة بهذا الباب، هناك مواضع في اللغة خاصةٌ لهذا الباب لا تكون إلا من هذا الباب، إذا عرفت ذلك ستضبط كثيراً من الأفعال.

فمن هذه الأبواب الخاصة بهذا الباب باب فَعَلَ يَفْعُلُ باب نَصَرَ يَنْصُرُ المضعف المتعدي الفعل المضعف إذا كان متعدياً يعني ليس لازماً، فإنه يكون من فَعَلَ يفعل مثل هد يهده، وعده يعده، وسده يسده، ومن عادة الصرفيين أنهم إذا أرادوا أن يميزو بين المتعدي واللازم أنهم يوصلون الفعل إلى إلغاءه في المتعدي

وأما اللازم فلا يسند إلى هاء الغائب يحدث التميز بذلك يكون متعدي مثل ضربه وأخده وأكرمه واللازم نحو جَلَسَ، وفَرِحَ، وطَرِبَ، فلهذا وجدتم أن يتبين أنه متعدٍ لأننا قلنا المضعف المتعدي.

ومن الأبواب الخاصة بهذا الباب الأجوف الواوي يعني ما كانت عينه حرف علة الواوي يعني أن عينه معتلة بالواو باب الياء نحو قال يقول عينه واو ظهرت في المضارع قال يقول صَامَ يصوم، جاد يجود، وقلنا الواو لإخراج الياء لأن الأجوف الياء سيأتينا في الباب التالي فَعَل يَفعِل كباع يبيع.

ومن المواضع الخاصة بهذا الباب الناقص الواوي، الناقص يعني أن لامه حرف علة، الواوي يعني أن لامه واو، مثل دعا يدعو لامه واو ظهرت في المضارع دعا يدعو، وسما يسمو، وغزا يغزو، قلنا الواوي لإخراج الياء كأن الناقص اليائي من الباب التالي فعل يفعِلُ مثل قضى يقضي، ورمى يرمي كما سيأتي.

ومن المواضع الخاصة بهذا الباب باب فَعَلَ يَفْعُلُ نصر ينصر ما بني للمفاخرة يقولون إن جميع الأفعال الثلاثية إذا أردت بها المفاخرة يعني المغالبة يعني أنك فاخرت أحداً غالبته في أمرٍ فغلبته، فأردت أن تبين أنك غلبته في ذلك فإنك تجعل الفعل على فَعَلَ يَفْعُلُ نحو خاصمته فخاصمته أخصمه الأصل في خَصم يخصم أن مضارعه من باب فَعَلَ يَفْعُلُ خصم يخصم، لكن هنا لا تريد به ذلك المعنى وإنما تريد به أنك غلبته في المخاصمة فقولك خاصمته معناه خاصم كل منكم الآخر هذا فعل يدل على المفاعلة والمشاركة.

الآن أنت تريد معنىً فوق ذلك بعد أن خاصم كل منكن الآخر غلبته في المخاصمة فتقول خاصمته في الماضي وفي المضارع أخصمه فصار من باب فعل يفعل خصمته أخصمه أنا أخصم زيداً يعني أغلبه في المخاصمة، وضاربته فضربته وأنا أضربه يعني أغلبه في المضاربة، وسابقته فسبقته أسبقه يعني أغلبه في المسابقة،

وفاضلني ففضلته أفضله، وهكذا، وسيأتي بيانٌ لهذه المسألة بأوسع من ذلك في التنبيه السابع في التنبيهات التي ستأتي بعد هذه الأبواب إن شاء الله.

وما سوى هذه المواضع التي ذكرناها الأربعة من الأفعال التي جاءت على فعل يفعل فهو سماعيٌّ، والأصل في كل عين الفعل أنه سماعي إلا أنما طرد وغلب ذكرنا قاعدته وما سوى ذلك نعود فيه إلى السماع، ولهذا إذا شككت في ضبط عين الفعل في الماضي أو في المضارع أو في أي فعل تعود للمعجمات لتتبين ضبطه، ومن أسهل المعجمات التي تبين ذلك ضبط العين في الماضي والمضارع بسرعة (المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية في القاهرة) التزم بيان حركة الماضي والمضارع في كل الأفعال.

ثم انتقلنا بعد ذلك مع المؤلف إلى الباب الثاني من أبواب الفعل الثلاثي المجرد باعتبار ماضيه مع مضارعه.

فقال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب الثاني: فَعَلَ يَفْعِل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضَرَبَ يضرب، وجَلَسَ يَجْلِسُ، ووَعَدَ يَعِد، وباع يبيع، ورَمى يرمِي، ووَقى يقِي، وطَوَى يطْوي، وفرَّ يفِرُّ، وأتى يأتي، وجاء يجيء، وأبَر النخل يأبِره، وهَنَأَ يهنيء، وَأوى يَأوي، ووَأى يَئي، بمعنى وعد.

هذا **الباب الثاني** فَعَلَ يَفْعِل وقلنا يسمونه باب ضَرَبَ يضْرب بين المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضبطه فقال بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، ثم بين بعد ذلك أن يأتي فبين أن ذلك الباب فَعَلَ يَفْعِل يأتي في السالم كضَرَبَ يضْرب، وجَلَسَ يَجْلِسُ، ويأتي في المثال نحو وَعَدَ يَعِد، وجَبَ يَجِبُ.

قلت: كيف كان وَعَدَ يَعِد من فَعَلَ يَفْعِل والجواب عن ذلك ما درسناه في باب الإعلال والإبدال أن أصل الفعل وَعَدَ يَوعِدُ وعد فعل لا إعلال فيه يوعد هذا

الأصل في المضارع ثم حذفت الواو في المضارع هذا من مواضع حذف الفاء القياسية درسناها في إعلال الحذف يوعد صارت يَعِدُ إذاً فالفعل في أصله على وزن فعل يفعل ويأتي أيضـاً هذا الفعل، ويأتي أيضـاً هذا الباب فَعَلَ يَفْعِل في الأجوف معتل العين مثل له المؤلف معتل العين، كذلك بان يبين، وماد يميد.

قلت: أصل هذه الأفعال قبل الإعلال في مثلاً باع يبيع بايع يبيع، فَعَلَ يَفْعِل فبايع فيه إعلالٌ في القلب قلبت الياء ألفـًا ويبيع فيه إعلالٌ بالنقل نقل في الكسرة من الياء إلى الساكن قبلها، ويأتي هذا الباب أيضـًا في الفعل الناقص معتل اللام نحو رمى يرمي، **قلت**: وأصل هذا الفعل قبل الإعلال رمي يرمي، رمي قلبت الياء ألفـًا ويرمي حذفت الحركة ضمة عن الياء لثقلها وسُكنت، ويأتي هذا الباب فَعَلَ يَفْعِل في اللفيف المقرون والمفروق نحو وقى يقي وطوى يطوي، **قلت**: أصل هذا الفعل قبل الإعلال وقى يقي وقي يوقي، وقي قلبت الياء ألفـًا لتحركها إسر فتح ويوقيُ أُعلت إعلال يعد حذفت الواو لأنها فاءٌ في مثالٍ على يفعل.

ويأتي هذا الباب في المضعف مثل فر يفر، ففر على فعل ويفر على يفعل **قلت**: وأصل ذلك قبل الإدغام فَرَرَ يَفْرِرُ ثم حدث الإدغام ولهذا يفك في الماضي المسند إلى ضمير المتحرك كفررت أو في المضارع المجزوم، وكذلك الأمر جوازاً يقول لم أَفِرَ ولم أفرر.

ويأتي هذا الباب أيضـًا في المهموز كله المهموز الناقص كأتى يأتي **قلت**: أصله قبل الإعلال أتي يأتي، ويأتي في المهموز الأجوف نحو جاء يجيء **قلت**: أصله قبل الإعلال جَيَأَ يَجْيِئُ.

وكذلك يأتي في المهموز الصحيح الذي ليس فيه حرف علة مثل أبر النخلة يأبره إذا أبره وهنأ يهنيء على لغة من لغاتها لأن يقال أيضـًا يهنيءُ، ويأتي أيضـًا في الفيف المقرون والمفروق وهو مهموز، ويأتي في المهموز كله، المهموز اللفيف

المقرون والمفروق، مثل أوى يأوي وأوى مهموز، وأيضـًا لفيف مقرون بأن الواو والياء مقترنان، وكذلك في وأى فهو مهموز العين ومع ذلك لفيفٌ مفروق لأن الهمزة فرقت بين حرفي العلة أوى وأى يأوي بمعنى وعد كما قال المؤلف، والأصل قبل الإعلال في أوى أوي، وفي يأوي يأويُ.

وهذا الباب فَعَلَ يَفْعِل ضَرَبَ يضْرِب له مواضع في اللغة فمن مواضع هذا الباب المثال الواوي، المثال ما كانت فاءه حرف علة الواوي يعني أنه معتلٌ بالواو كوعد يعد، ووزن يزن، وورث يرث، ووصف يصف، ووجب يجب، قالوا على أن لا يكون حلقي اللام أن لا تكون لامه حرف حلق، فإن كانت لامه حرف حلق فتحت عين المضارع كما سيأتي في فعل يفعل نحو: وضع يضع اللام عين، ووقع يقع اللام عين عن الحرف حلقي.

ومن مواضع هذا الباب الأجوف اليائي، الأجوف يعني أن عينه معتلة، يائي أي أنها معتلة بالياء نحو: باع يبيع عين الكلمة ياء ظهرت في المضارع، فباع يبيع من فعل يفعل كما شرحنا وبات يبيت وبان يبين وجاء يجيءُ.

ومن مواضع هذا الباب الناقص اليائي، الناقص معتل اللام اليائي أي أن لامه ياء، نحو أتى يأتي، وقضى يقضي، وهدى يهدي، قالوا على ألا تكون عينه حرف حلق، فإن كانت عينه حرف حلقٍ فتحت عين المضارع كما سيأتي في فعل يفعل مثل نهى ينهى عينه هاء، ورعى يرعى عينه عين، ومنه يرى لأن عينه همزة، كرأى على وزن فعل واضح، وأما يرى فأصلها يرأى يفعل مثل يرعى ينهى يرأى، لكن حذفت الهمزة تحفيفـًا فقلت العرب يرى.

ومن مواضع هذا الباب المضعف اللازم، يعني غير المتعدي ليس له مفعول به نحو فر يفر لا تقول فره، وإنما تقول فر منه بمعنى الفرار، وحن يحن حنينـًا وأن يأن أنينـًا، فهذه مواضع خاصة لهذا الباب وما سوى ذلك في هذا الباب فسماعيٌ.

ثم انتقل المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الباب الثالث فقال: الباب الثالث: فعَل يَفْعَل بالفتح فيهما: كفتَح يفتَح، وذَهب يذْهَب، وسَعى يَسْعى، ووَضَع يضع، ويفَع يَيْفَعُ، وَوَهَل يَوْهَل، وألَهَ يألَه، وسَأل يَسْأل، وَقَرأ يقرأُ.

وكل ما كانت عينهُ مفتوحةٌ في الماضي والمضارع، فهو حَلْقيُّ العين أو اللام. وليس كل ما كان حلقيًّا مفتوحًا فيهما. وحروف الحلق ستة: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين.

وما جاء من هذا الباب بدون حرف حَلْقيّ فشاذّ، كأبَى يأبَى، وهَلَكَ يهْلك، في إحدى لغتيه، أو من تدخل اللغات، كرَكَن يرْكن، وقَلَى يَقْلى: غير فصيح. وبَقَى يبقَى: لغة طيِّئ، والأصل كسر العين في الماضي، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفًا، وهذا قياس عندهم.

إذاً **فالباب الثالث** هو فعل يفعل بيَّن ضابطه فقال بالفتح فيهما أي في الماضي وفي المضارع يفعل، ثم ذكر أن هذا الباب يأتي في السالم كفتح يفتح وذهب يذهب، وفي الناقص معتل اللام نحو سعى يسعى **قلت:** أصله قبل الإعلال سعي يسعيُ ألفه منقلبةٌ عن ياء بدليل مصدر سعيٌ، ويأتي أيضـًا في مثال معتل الفاء نحو: وضع يضع، **قلت:** وأصله قبل الإعلال وضع يُضَعُ فحذفت الواو شذوذاً، ومثل له المؤلف أيضـًا بيفع ييفع، ووهل يوهل، فوضع وهل مثالان واويان، ويفع مثالٌ يائيٌ.

ويأتي هذا الباب فعَل يَفْعَل في المهموز نحو: أله يأله مهموز الفاء، وسأل يسأل مهموز العين، وقرأ يقرأ مهموز اللام.

إذاً فهو يأتي في السالب والناقص والمثال والمهموز.

وهناك مواضع لهذا الباب فعَل يَفْعَل بينها المؤلف فقال كل ما كانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع فهو حلقي العين أو اللام، وليس كل ما كان حلقياً مفتوحاً فيهما ثم بين حروف الحلق، وذكر أنها في العدد ستة وهي الهمزة والهاء في أقصى الحلق، والحاء والخاء، والعين والغين، **قلت**: معنى كلامه أن كل الأفعال التي جاءت من هذا الباب حلقية العين أو اللام لابد أن تكون عينها أو لامها حرفاً حلقياً كذهب العين هاء، وقطع اللام عين وهكذا، ولكن لا عكس يعني ليس كل فعلٍ يكون حلقي العين أو اللام يجب فيه أن يكون من هذا الباب.

إذاً فهذا القيد مضطردٌ لا منعكس يعني كل أفعال هذا الباب حلقية العين أو اللام ولا عكس، ليست كل الأفعال الحلقية العين أو اللام تكون من هذا الباب، ومن مواضع هذا الباب السالم الحلقي العين نحو: ذهب يذهب، وبعث يبعث، وسأل يسأل، والسالم الحلقي اللام مثل صنع يصنع وربح يربح وقطع يقطع، السالم، لأن فعل غير السالم المهموز والمعتل يكون من هذا الباب بكثرة ويكون من غير هذا الباب أيضاً أما السالم الحلقي العين والسالم الحلقي اللام فالأغلب فيهما أنهما من هذا الباب لكن أيضاً ليس بشرط كما سبق، هذا مضطردٌ لا منعكس ولهذا نقول كما قالوا شرط أفعال هذا الباب ألا تكون مضعفةً وألا تشتهر بضمٍ أو كسرٍ.

لماذا نشترط هذا الشرط؟

لما فهمناه في الباب الأول فعل يفعل نصر ينصر، وفي الباب الثاني فعل يفعل ضرب يضرب، إذ عرفنا أن الفعل المضعف قياسه قياس معدة من باب نصر ينصر هد يهد عد يعد، وقياس لازمه من باب ضرب يضرب فر يفر وأن يأن، وسبق بيان القياس في المضعف فلهذا نستثنيه هنا.

والشرط الثاني ألا تشتهر هذه الأفعال بضمٍ أو كسرٍ، من الأفعال التي جاءت بالضم قعد يقعد وطلع يطلع وصلح يصلح ودخل يدخل، هذه مشهورة بالضم، ومن الأفعال المشهورة بالكسرة في المضارع بغا يبغي وشخر يشخر، ونهق ينهق من النهيق.

إذاً كل ما جاء على فعل يفعل فهو حلقي اللام أو العين ولا عكس، فليس كل حلقي اللام أو العين يكون من فعل يفعل، ولهذا حكموا بعدم القياس على كل فعلٍ جاء على هذا الباب وليس حلقي العين أو اللام، لأنا قلنا أن هذه القاعدة مضطردة لا منعكسة، فلهذا الأفعال التي جاءت من هذا الباب وليست حلقية العين أو اللام نقول هذه شاذة.

ولهذا قال المؤلف: ما جاء من هذا الباب بدون حرفٍ حلقيٍ أي ليست عينه حرف حلق، وليست لامه حرف حلق، فإما أنه شاذ أو من تداخل اللغات أو غير فصيح أو خاص بلغة من لغات العرب، ما جاء من هذا الباب وليس حلقي العين أو حلقي اللام فهو إما شاذ، وهذه نوادر كأبى يأبى، فعينه باء ولامه ياء، ومع ذلك جاء على فعل يفعل أبى يأبى، وكان قياسه أبى يأبي، لأنه ناقص يائي كما سبق في فعل يفعل وكذلك هلك يهلك فيه لغتان:

الأولى: هلك يهلك من ضرب يضرب، وهذه الأفصح.

والأخرى: هلك يهلك وهي لغةٌ قليلة أو ضعيفة وهذه اللغة هي الشاذة.

أو نقول إن هذه الأفعال من تداخل اللغات مثل ركن يركن، نام على تداخل اللغات نبين ذلك في المثال المذكور ركن يركن، فهذا الفعل فيه عن العرب في الأصل لغتان، الأولى: ركن يركن من باب نصر ينصر، والثانية: ركن يركن من باب فرح يفرح كما سيأتي، وهما على القياس.

ثم جاء من العرب من خلط بين هاتين اللغتين فأخذ الماضي من الأولى ركن وأخذ المضارع من الثانية يركن، فصار يقول ركن يركن، فأدخل إحدى اللغتين في الأخرى، فهذا معنى قولهم تداخل اللغات، أو نقول أن هذه الأفعال غير فصيحة كقلى يقلى، لأن الفصيح قلى يقلي لأنه ناقصٌ يائي، هذه الفصيحة المشهورة أما قلى يلقى فغير فصيحة، وقيل إنها لغة قليلة لقبيلة بني عامر وهي من قبائل بني تميم وهي خاصة بهذا الفعل فقط وليست مضطردة عندهم فيما ماثلة، أو نقول إن هذه الأفعال خاصة بقبيلة وهي قبيلة طيء في نحو بقى يبقى فإن العرب يقولون بقي على فعِل يبقى على يفعل من باب فرح يفرح وهذا قياسها بقي يبقى، لأن القياس كما سيأتي في فعل أن يكون مضارعه على يفعل بقي يبقى، رضي يرضى، خشي يخشى، إلا إن هذه القبيلة قبيلة طيء يقولون بقى يبقى وهذا قياس عندهم، قياس في ماذا؟

قياس عندهم في الفعل الناقص الذي على فعل يفعل، الفعل الناقص يعني معتل اللام إذا كان على فعل يفعل كبقي يبقى، وخشي يخشى، فإنهم يقلبون الماضي من فَعِلَ إلى فَعَلَ فيقولون بدل بقي بقى، كأنهم يطلبون ذلك للتخفيف، فلهذا يقولون بقى يبقى ويقولون رضى يرضا ويقولون خَشَى يخشي في خشي، ويقولون نسى ينسى في نسي وفي ذلك القراءة الشاذة ﴿ وَذَرُواْ مَا بَقَى مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ ﴾ [البقرة: ٢٧٨] وجمهور القراء قرأو على جمهور العرب ﴿ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ ﴾.

وأما العكس لهذه القاعدة فلا عكس، يعني مجيء حلقي العين أو اللام على غير فعل يفعل هذا وارد في اللغة مثل رجع يرجع معتل اللام، وقعد يقعد معتل العين، وعبد يعبد لا يصلح هذا مثال، وعد يعد، معتل العين، وباع يبيع، معتل اللام، ودعا يدعو معتل العين.

قلت: لفعل بمضارعاته الثلاثة فعل يفعل نصر ينصر، وفعل يفعل ضرب يضرب، وفعل يفعل مثل ذهب يذهب، معانٍ كثيرة المعاني التي يدل عليها كثيرة لأنها أكثر الأفعال الثلاثية المجردة لأنها كثيرة جدا يذكرونها بالكتب المجردة، لكننا سنذكر أهم معاني فَعل وفَعُل لأنهما أقل من فعل، وسنذكرها بعد قليل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الباب الرابع: فَعِل يَفْعَل بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، كفرِحَ يفرَح، وعلِم يعلَم، ووجِل يوجَل، ويَبِسَ ييبَس، وخاف يَخاف، وهاب يَهاب، وغيدَ يغيْدُ، وعَوِر يَعْوَر، ورَضي يرضىَ، وقَوِي يقْوى، وَوَجِيَ يوْجَى، وعَضَّ يَعضّ، وأمِن يأمَن، وسَئِم يَسْأم، وصَدِئ يَصْدأ.

ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالّة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والخُلْو، والألوان والعيوب، والخِلق الظاهرة، التي تذكر لتحلية الإنسان في الغَزَل: كفرِح وطرِب، وبَطِر وأشِر، وغَضِب وَحزِن، وكشبع ورَوي وَسكِر، وكعطِش وظمِئ وصَدِي وهَيم، وكحَمِر وسودِ، وكعورِ وعمِش وجهِر وكغِيد وهَيف وَلمي.

الباب الرابع فعل يفعل بين ضابطه فقال بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، وبين أنه يأتي في الفعل السالم كفرح يفرح وعلم يعلم، وفي المثال معتل الفاء وجل يوجل، ويبس ييبس، الأول وجل مثال واوي، والثاني مثال يائي، يأتي في الأجوف نحو: خاف يخاف، وهاب يهاب، وغيد يغيد، وعور يعور.

قلت: خاف يخاف على فعل يفعل، لأن أصله قبل الإعلال خوف يخوف، فعل يفعل، وكذلك هاب يهاب، إلا إن الواو في خوف قلبت ألفًا خاف، وكذلك في يخوف، فيه إعلالٌ بالنقل نقلت الفتحة من الواو إلى الساكن قبلها يخا ثم قلبت الواو ألفًا يخاف.

ولماذا حدث الإعلال في خاف يخاف، وهاب يهاب دون غيد وعور؟ هذا درس في باب الإعلال والإبدال.

ويأتي أيضـًا فعل يفعل في الناقص معتل اللام نحو رضي يرضى معتلٌ بالياء في الظاهر، لكنه في الحقيقة واوي اللام، لأنه من الرضوان، فالياء هنا أصلها واو، لأن أصلها قبل الإعلال رَضِوَ يَرْضُوُ ثم أعل من رضي لكون الواو متطرفةً إسر كسر وأما يرضى فأعلت من يرضوَ فالفتحة على الواو استثقلت وحذفت فالفتحة على الواو جعلت الواو تقلب ألفـًا لأن الواو تحركت إسر فتحٍ فقلبت ألفـًا.

ثم ذكر المؤلف أن هذا الباب فعل يفعل يأتي أيضـًا في اللفيف المقرون والمفروق نحو: قوي يوقى، ووجي يوجى، **قلت**: وأصله قبل الإعلال قوي يقويُ هذا على فعل وأصله الأول قَوِوَ، لأنه من القوة، ثم بعد ذلك قلبت الواو ياءً لتطرفها إسر كسر، ثم بعد ذلك أعلت يقويُ في قلب الياء ألفـًا لتحركها إسر فتح.

ثم ذكر المؤلف أن هذا الباب أيضـًا يأتي في المضعف نحو: عض يعض، قلت: وأصله قبل الإدغام عَضَضَ يَعْضَضُ على فَعَلَ يَفْعَلُ، يتبين ذلك في الماضي المسند إلى ضمير المتحرك عضضت أو في المضارع المجزوم أو الأمر جوازاً فتقول لم أعض ولم أعضض.

ويأتي هذا الباب أيضـًا في المهموز نحو: أمن يأمن، وسأم يسأم مهموز العين، وصدأ يصدأ مهموز اللام.

ولهذا الباب فعل يفعل مواضع وهذه المواضع هنا مرتبطة بالمعاني، ونحن في ذلك تبع للمؤلف، فالمؤلف هنا ذكر في فعل يفعل ذكر معاني هذا الباب، أما في الأبواب السابقة الثلاثة لم يذكر معانيها كما ذكرنا، وهذا الباب باب فعل يفعل يأتي في معانٍ قال المؤلف: ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على، يعني الأفعال التي

تدل على هذه المعاني، الأول الفرح وتوابعه وكذلك أضاده الفرح وتوابع الفرح كالطرب ونحو ذلك، وكذلك أضاد الفرح كالحزن والطرح وكذلك في الامتلاء والخلو، وكذلك في الألوان، وكذلك في العيوب، وكذلك في الأمراض وهي من العيوب، وكذلك في الخلق الظاهرة، يعني المخلوقة التي هي من أصل الخلقة، يقول التي تذكر لتحلية الإنسان في الغزل، يريد أن يقول الخلق المخلوقة التي تذكر في مدح الإنسان عند الغزل ونحوه، والحقيقة أن هذا الباب في الخلق الظاهرة عمومًا سواءً في المدح أو في غير المدح.

ثم بعد ذلك مثل، ذكر هذه المعاني إجمالاً ثم مثل لها، لفٌ ونشرٌ مرتب، ولو ذكر هذه الأمثلة بعد كل معنًا من المعاني لكان أوضح.

فالفرح وتوابعه نحو: فرح وطرب وبطر وأشر، وأضاد الفرح نحو: غضب وحزن وسئم، والامتلاء نحو: شبع وروي وسكر، والخلو نحو: عطش وظمأ وصدئ وهيم، هيم يعني أصيب بمرض بحيث يشرب ولا يرتوي ومن ذلك الهيم الجمال إذا أصيبت بهذا الداء فإنها تشرب ولا تروى، والألوان قال المؤلف: كحمر وسود وزرق وخضر، وقول المؤلف حمر بمعنى صار أحمر غير مسموع، لأن العرب استغنت عنه بحمر كما قال سيبويه كأن المؤلف قاسه على بابه يعني على الألوان كما قالوا سود وزرق وخضر قاس عليه حمر ولو مثل بخضر مثلاً أو زرق لكان ذلك أحسن لأنه مسموع، ومن الأفعال الدالة على العيوب من أمثال المؤلف، عور من العور وعمش من العمش، وجهر يعني أجهر الصوت، وعرج من العرج، وبرص من البرص، ونمش نمش، وخرس يعني صار أخرس لا يتكلم وصلع صار أصلع، والأمراض نحو: مرض وسقم، والخلق الظاهرة كغيدا صار أغيد طويل الرقبة، وهيف يعني صار نحيف الخصر، ولمي وهي سمرة مستحسنة في الشفتين، ورقب إذا عظمت رقبته، وشفه إذا عظمت شفهته، وأذن إذا عظمت

أذنه، وقوله خلق وهي الأمور المخلوقة، وأما الأخلاق فجمع خلق، وهي الأمور التي يكتسبها الإنسان.

ثم ننتقل مع المؤلف إلى الباب التالي وهو **الباب الخامس**: فعُل يفعُل بضم العيبن فيهما، كشرُف يشرُف، وحسُن يحْسُن، ووسُم يوسُم، ويَمُن ييمُن، وأسُل يأسُل، ولؤُم يلؤُم، وجرُؤ يجْرُؤ، وسَرُوَ يَسْرُو.

ولم يرد من هذا الباب يائي اللعين إلا لفظةُ هَيُؤَ: صار ذا هيئة. ولا يائيَّ، اللام وهو متصرف إلا نَهُو، من النُّهية، بمعنى العقل، ولا مضاعفًا (هكذا في النسخ لكن صواب الإعراب ولا مضاعفٌ) إلا قليلاً، كشَرُرْت مثلثَ الراء، ولَبُبْت، بضم العين وكسرها، والمضارع تَلَبُّ بفتح العين لا غير.

وهذا الباب للأوصاف الخِلْقية، وهي التي لها مُكْث.

ولك أن تحوِّل كل فعل ثلاثيّ إلى هذا الباب، للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه. وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجُّب، فتنسلخ عن الحدَث.

الباب الخامس كما ذكر المؤلف فعُل يفعُل وذكر في ضابطه قال: بضم العين فيهما ومن الواضح أن المؤلف قدم هذا الباب فعل يفعل على باب فَعَل يَفْعِل لما أشرنا إليه سابقـًا من ندرة باب فَعَل يَفْعِل، ثم أن باب فعُل يفعُل وهو كرم يكرم يأتي في السالم فشرف يشرف وحسن يحسن، وفي المثال معتل الفاء كوسم يوسم صار وسيمـًا، ويمن ييمن من اليمن البركة، ويأتي في المهموز نحو: أسل يأسل مهموز الفاء ولئم يلئم مهموز العين، وجرأ يجرأ مهموز اللام.

يقال: أسل يأسل إذا استوى وملس كقولهم خد أسيل يعني مستوٍ وأملس، يأتي هذا الباب فعُل يفعُل أيضـًا في الناقص الواوي نحو: سرو يسروا إذا صار سريـًا

وأصله قبل الإعلال سروَ يسروُ، ثم حذفت الواو للثقل، ثم حذفت الضمة عن الواو للثقل.

وذكر المؤلف بعد ذلك تنبيهـًا يتعلق بباب فعل فقال: ولـم يرد من هذا الباب يائي اللعين ولا يائيَّ اللام ولا مضعف، هذه ثلاثة أشياء نبه عليها المؤلف تبعـًا للصرفيين فقال إن باب فعل يفعلُ، لم يرد فيه يائيُّ العين يعني فعلٌ معتل العين بالياء، ولا يائيَّ اللام فعل معتل اللام بالياء، ولا مضعف.

الأول: لم يرد من هذا الباب يائي العين إلا لفظة هَيُؤَ بمعنى صار ذا هيأة يقال هيأ يهيؤ هذا استثناء.

التنبيه الثاني: لم يرد من هذا الباب يائي اللام وهو متصرف إلا نَهُو من النهو يعني العقل، نَهُو يعني صار عاقلاً صار ذا عقل، يقال: نهو ينهو من النهية العقل، والنهية تجمع على النهى مثل قربة وقرب، يقال: أولو النهى يعني العقول، فاتضح بذلك أن الواو في نَهُو أصلها ياء نهي، لأنه من النهية، لكن اعتلت الياء إلى واو إذا طرفها إسر ضم، كما درسنا في باب الإعلال والإبدال.

والتنبيه الثالث: أنه لم يرد من هذا الباب مضاعفٌ إلا قليلاً مشروكـًا يعني مع أنه ورد من باب فعل، وهذا نادر، ومع ذلك هو جاء على بابٍ آخر غير فعُل وفَعَلَ، مثل المؤلف مثالين، شررت يعني صرت شريراً، ولببت يعني صرت ذا عقل أي عاقلاً.

المثال الأول: شررت أي صرت شريراً هو مثلث العين كما قال المؤلف مثلث الراء قوله مثلث يعني في العين عين الكلمة وهو الراء هنا الحركات الثلاثة، الضم شرُرت، والفتح شررَت، والكسر شرِرت، وأما المضارع في هذه الكلمة فقد جاء

بضم العين وفتحها، فشر وتشر أنت شررت تشر وتشُر، فعلى ذلك يكون في الفعل ثلاث لغات:

الأولى: من باب نصر ينصر، شررت تشر.

والثانية: من باب فرح يفرح، شررِت تشر.

والثالثة: من باب كرم يكرم، شررُت يشر، وهي التي تهمنا هنا.

والمثال الثاني: الذي ذكره المؤلف: لببت إذا صرت ذا لب أي عقل، يجمع اللب على الباب، وفيه لغتان الكثيرة من باب فرحت يفرح يقال لببت تلبُ، وهذه حكاها يونس ابن حبيب شيخ سيبويه، ولكن المؤلف جرى على اللغة المشهورة فأنكر تلبُ، وقال إن المضارع تَلَب ليس في المضارع إلا الفتح تَلَب، الماضي فيه لغتان، الضم لبُبتَ والكسر لبِبت وأما المضارع فليس فيه إلا الفتح تلب، إذاً فأثبت لببت ولبُبت وفي المضارع لم يثبت إلا تَلَب.

ثم نقول بعد ذلك مجيء فَعُلَ من المضعف نادر كما أشار إليه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حتى قيل لم يأتي عليه سوى لببت، ونظمه الناظم بقوله:

ولم يجيء مضموم عين في الوسط	مضاعفًا فيما عدا لب فقد

وأقصى ما قيل في ذلك أنها ستة أفعال استدرك بعضهم على بعض حتى وصلت إلى ستة أفعال جاءت على فَعُلَ من المضعف.

ذكر المؤلف فعلين كما سبق والأفعال الباقية هي الثالث ضببُتِ الأرض، إذا كثرت الضباب فيها جمع ضب، والفعل من باب فرح ضببت ومن باب كرُمَ ضببُت.

والفعل الرابع: دَمُمت إذا صرت دميمـًا والفعل من باب ضرب، دممت وفرح دممت، وكرم دمُمت.

والفعل الخامس: فكُكت إذا صرت ذا فكةٍ أي عمقٍ واسترخاء والفعل من باب فرح ففككِت ومن باب كرم فكُكتَ.

والفعل السادس: عززت الناقة والشاة، عزُزت إذا ضاق إحليلها والإحليل مخرج الحليب فلا تحلب إلا بجهد لضيق إحليلها، والفعل من باب كَرُمَ فقط.

وهذا الباب وهو باب فَعُلَ يَفعُلُ له مواضع من هذه المواضع الأفعال الدالة على الأوصاف الخلقية كما قلنا المخلوقة تأتي في باب فَعُلَ يَفعُلُ كما هنا وتأتي أيضـًا في فَعَلَ يفعُل كما سبق.

فمن الأفعال التي جاءت على فَعُلَ يَفعُلُ في الأوصاف الخلقية مثل حسُن من الحسن وهو أمر خلقي حسن يحسن ووسم وكبر يكبر وصغر وعظم يعظم وثقل وقصر يقصر ومنه أيضـًا طال يطول، فأصله طول يطول أو ليطولوا لا نقول أن طال يطول من باب فعل يفعل كقال يقول، كأن يقول إنه من فعل يفعل لماذا؟

لأن قال يقول مصدرها طول طال يطول طولاً كحسن يحسن حسنـًا، وهو مثله فَعُلَ يَفعُلُ أما قال يقول فمصدره قول قال يقول قولاً فهو مثل نصر ينصر نصراً.

ويأتي هذا الباب فَعُلَ يَفعُلُ أيضـًا في الصفات الثابتة التي صارت كالغرائز ليست مخلوقة يكتسبها الإنسان لكنها صارت عنده بسبب ثباتها كالغرائز عبر المؤلف عن ذلك بقوله وهي التي لها مكث يعني دوام ليست عارضة نحو: كرُمَ وشجُعَ الشجاعة، وجبن يجبن ولئم يلئم، وكذلك بطل يبطل من البطولة أما من البطلان بطل، لكن من البطولة والبطولة هذه صفة تكون في الإنسان كالغريزة البطل يبقى بطل في كل الأحوال، فبطل يبطل يعني صار بطلاً، وأيضـًا من مواضع

هذا الباب كما ذكر المؤلف في قوله: ولك أن تحول كل فعل ثلاثي إلى هذا الباب للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه.

يقولون يجوز أن تحول كل فعل ثلاثي إلى فَعُلَ يَفعُلُ للدلالة أن معناه ليس هو المعنى المعتاد الطارئ العارض الذي يأتي ويذهب، ولكن صاحبه قد صار فيه هذا الوصف كأنه غريزة ثابتة كجهل يجهل يعني أنه أمرٌ عرض للإنسان فيجهل حينـًا ويعلم حينـًا، لكن إذا أردت أن تقول إن الجهل قد سيطر على هذا الإنسان حتى صار هو الأصل فيه تقول جَهُلَ فلانٌ يجهُلُ في هذا العلم، وأكُل أكل الذي يأكل الأكل المعتاد عندما يجوع يأكل لكن، إذا كان كثير الأكل حتى أنه غريزة فيه وتحوله إلى فَعُلَ يَفعُلُ يقول أكل فلان، وكذلك شَرِب وشرُب الذي يشرب الشرب المعتاد شَرِبَ أما إذا كان كثير الشرب كالذين ابتلوا بشرب المسكر ونحو ذلك والذين يكثرون من شرب الدخان تقول شرُب يشرُب.

ومن مواضيع هذا الباب ما ذكره المؤلف في قوله: وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجُّب، فتنسلخ عن الحدَث.

يجوز أن نستعمل أفعال هذا الباب للدلالة على التعجب يعني أنك لا تريد بها الإخبار تنتقل من الإخبار إلى الإنشاء وهذا قول انسلخ عن الحدث، أنت إذا قلت مثلاً شجُع محمد تريد أن تخبر أنه يفعل الشجاعة، لكن إذا أردت أن تتعجب من شجاعته تقول شجُع فلانٌ يعني كأنك قلت ما أشجعه تتعجب من شجاعته ولا تخبر، وتقول كرُم فلانٌ بمعنى ما أكرمه تتعجب من كرمه وضَخُم الجمل تريد أن تخبر أنه صار ضخمـًا وإنما تتعجب وإنما يكون ذلك في الأشياء المعروفة يعني إذا كان زيد معروف بالكرم فلا حاجة أن تخبر عنه بذلك، فإذا قلت لنا كرُم زيدٌ فأنت تتعجب من ذلك ولا تخبر لأنه شيءٌ معروف.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى الباب السادس وهو الباب الأخير وفيه **قال المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **الباب السادس**: فعِل يَفْعِل بالكسر فيهما، كحسِب يحسِب ونعِم ينعِم، وهو قليل في الصحيح، كثير في المعتلّ، كما سيأتي.

الباب السادس فعِل يَفْعِل فبين ضابطه بقوله بالكسر فيهما في الماضي والمضارع، وبين أنه يأتي في السالم كحسِب يحسِب ونعِم ينعِم، ويأتي أيضًا في المثال كورِث يرِث، ووثِقَ يثق وجعلنا ذلك من باب فعِل يَفْعِل لأن أصل الفعل قبل الإعلال ورِثَ يورِثُ فأعل الفعل بحذف الواو في المضارع، ويأتي أيضًا في المهموز مثل يئس ييئس، وهذا الباب قليل بل نادر وهو أقل الأبواب الستة، ولذلك أخره المؤلف ولم يجعله بعد باب فَعِلَ يفعَلُ حتى قالوا لم يأتي إلا أربعة وعشرون فعلاً على هذا الباب فَعِلَ يفعِل ومع ذلك هذا الباب فَعِلَ يفعِل في هذه الأفعال الأربعة والعشرين قليلٌ في الصحيح كثيرٌ في المعتل يعني أكثر هذه الأفعال الأربعة والعشرين أكثرها معتل والصحيح فيها قليل هذا قول المؤلف: (وهو قليل في الصحيح، كثير في المعتلّ) يعني فيما ورد فيه ليس في اللغة عمومًا فالباب كله نادر أصلاً، لكن الأفعال التي جاءت على هذا الباب أكثرها في المعتل وقليلٌ منها في الصحيح، وسوف يذكر المؤلف هذه الأفعال كلها في التنبيه الخامس، فلهذا قال المؤلف كما سيأتي، التنبيهات التي ستأتي بعد هذه الأبواب.

فهذا ما تيسر شرحه في هذا الدرس السادس، وإلى أن نلتقي بكم بإذن الله في الدرس السابع، استودعكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس السابع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذا الدرس السابع، من دروس شرح شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي عليه رحمة الله.

نحن في الخامس والعشرين من جمادى الآخرة من سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس أعقده في بيتي في مدينة الرياض حفظها الله بالأمن والإيمان، وما زلنا في شرحه كتاب شذا العرف، ونكمل حيث توقفنا في الدرس الماضي، ففي الدرس الماضي كنا قد تكلمنا على تقسيم الفعل إلى مجردٍ ومزيد، وعرفنا أبنية المجرد وأبنية المزيد، بل عرفنا أبنية مجرد فقط، بعد ذلك ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض التنبيهات المهمة، بينها لنا تنبيهًا تنبيهًا، فلهذا سنقرأ هذه التنبيهات تنبيهًا تنبيهًا، ثم بعد ذلك نشرحها بما تيسر بإذن الله تعالى.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: تنبيهاتٌ

(الأول: كل أفعال هذه الأبواب تكون متعدية، ولازمة، إلا أفعال الباب الخامس، فلا تكون إلا لازمة. وأما "رَحُبَتْك الدارُ" فعلى التوسع، والأصل رَحُبَتْ بك الدارُ، والأبواب الثلاثة الأولى تسمى دعائم الأبواب، وهي في الكثرة على ذلك الترتيب.)

هذا التنبيه الأول وفيه أمران الأول وجود التعدي واللجوء في هذه الأبواب.

(الثاني: أن فَعَل المفتوح العين، إن كان أوَّله همزة أو واوًا، فالغالب أنه من باب ضرب، كأسَر، يأسِر وأتَى، يأتي ووعد يعِد، ووزَن يزِن. ومن غير الغالب: أخَذ وأكل ووَهَل..)

فقال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- :كل أفعال هذه الأبواب تكون متعديةً ولازمة، إلا أفعال الباب الخامس فلا تكون إلا لازمة.

ويعني بالباب الخامس باب فعل يفعل باب كرم يكرم، قلت أما الفعل الماضي فعل بمضارعاته الثلاثة يفعل ويفعل ويفعل فيكثر فيها اللزوم والتعدي، فيها أفعال متعدية إلى مفعولٍ به، وفيها أفعال لازمة لا تنصب مفعولاً به، ففعل يفعل باب نصر ينصر يأتي متعديًا ،كينصره ويكتبه ويقتله ويقوله ويهده، ويأتي لازمًا كيقعد ويبرأ ويخرج ويسمو ويعوم، ومن عادة الصفيين أنهم إذا أرادوا أن يفرقوا بين الفعل المتعدي واللازم، أنهم يصلون بالمتعدي هاء الغائب، فيقولون ضربه أو يضربه أو يضربه ليتبين أنه متعدٍ إلى مفعولٍ به، واللازم لا يصلون به هاء الغائب، لأنه لازم فلا ينصب مفعولاً به، ويعبر عنه حينئذٍ بها الغائب.

والباب الثاني في فعل هو فعل يفعل يأتي متعديًا، كيضربه ويعرضه ويعده ويبيعه ويأتيه، ضربه يضربه، وعرضه يعرضه، ويأتي لازمًا فجلس يجلس وفر يفر وهام يهيم وبان يبينه.

والباب الثالث فعل يفعل يأتي متعديًا قطعه يقطعه وصنعه يصنعه ووضعه وقرأه ويأتي لازمًا ذهب يذهب وسمح يسمح وسعى يسعى، وإما فعل اللازم فهو أكثر من المتعدي، ففعل فيه لازمٌ وفيه متعدٍ، إلا أن لازمه أكثر من متعديه.

ففعل يفعل وهو الأغلب من متعديه، علمه يعلمه، وسمعه يسمعه، شربه يشربه، ونسيه ينساه، ولازمه كفرح يفرح، وطرب يطرب، وغرق يغرق، وسلم يسلم.

وأما فعل يفعل وهو النادر وذكر المؤلف في تنبيهٍ قادم أنه أربعة وعشرون فعلاً كلها لازمة سوى خمسةٍ إذاً فيه متعدٍ قليل وأكثره لازم، ومتعديه كحسبه يحسبه، وورثه يرثه، ووليه يليه، وومقه يمقه أي أحبه، واللازم كثير، كالأمثلة التي ستأتي في التنبيه، في تنبيهٍ تالٍ إن شاء الله، وأما فعل يفعل فكله لازم كما ذكر المؤلف، مثل كرم يكرم، وشرف يشرف، وصغر يصغر، وعظم يعظم، وحسن ما يحسن إلى آخره.

ثم نبه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى فعلٍ شاذٍ عن هذه القاعدة، وهي أن فعل يفعل لا يأتي إلا لازمًا، فقال: أما رحبتك الدار فعلى التوسع، والأصل رحبت بك الدار، فظاهر كلام العرب رحبتك الدار أن رحب جاء متعديًا، فالدار هي الفاعل التي رحبت والمخاطب المذكور في كاف المخاطب وقع مفعولاً به، فقال المؤلف إنما هذا على التوسع، لأن أصل الكلام أن رحب لازم، يقال: رحبت بك الدار، أي رحبت الدار بك، فالفعل رحب تعدى حينئذٍ بالباء لا بنفسه، كما تتعدى الأفعال اللازمة.

يقال فيك هذا الفعل رحم المكان يرحب رحباً إذا اتسع فهو من باب فرحا، ويقال أيضاً من باب كرم، رحب المكان يرحب رحباً، حسن يحسن حسناً إذا أتسع أيضاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ ﴾ [التوبة:١١٨].

ثم كثر ذلك في كلام العرب حتى توسعوا فيه، واختصروه إلى "رَحُبَتْك الدارُ" رحبت الدار بك إذا اتسعت وتباركت.

وبعد ذلك ننتقل إلى الأمر الثاني في الترتيب الأول وهو ترتيب هذه الأبواب من حيث الكثرة، فقال المؤلف: (والأبواب الثلاثة الأولى تسمى دعائم الأبواب)

يعني أبواب فعل لمضارعاته الثلاثة، (فَعَل يَفْعُل - فَعَل يَفْعِل - فَعَل يَفْعَل) لأنها أكثر الأفعال الثلاثية في المجردة، ثم قال المؤلف: **(وهى فى الكثرة على ذلك الترتيب)**.

يعني على ترتيبها السداسي الذي ذكره، فهذه الأبواب من حيث كثرة الأفعال فيها، أو كثرة مجيء الأفعال عليها، مرتبة على حسب هذا الترتيب، فأكثرها فَعَل يَفْعُل، كَنَصَرَ يَنْصُر، ثم ضَرَبَ يَضْرِب، ثم وذَهَب يذهَب.

ثم بعد ذلك فَعَل يَفْعُل، كفَرِح يَفْرَح، ثم فَعَل يَفْعُل، ككرم يكرم، وأخيراً وهو أقلها، فعل يفعل كحسِب يَحسِب.

ثم ننتقل مع المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى التنبيه الثاني، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(الثَّاني: أن فَعَلَ المفتوح العين، إن كان أوَّله همزة أو واواً، فالغالب أنه من باب ضرب، كأسَر يأسِر، وأَتَى يأتي، ووعد يعِد، ووزَن يزِن، ومن غير الغالب: أخَذ وأكَل ووهَل. وإن كان مضاعفًا فالغالب أنه من باب نصر، إن كان متعدِّيًا كَمَدّه يَمُدُّه، وصدّه يَصُدُّه. ومن باب ضرب، إن كان لازمًا، كخَفَّ يخَفُّ، وشذَّ يَشذُّ،

بالذال المعجمة).

فهذا التنبيه الثاني من المؤلف ذكر فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض ضوابط مضارعاتي فعل، ففعل كما ذكرنا في الدرس ماضي، عليه أكثر الأفعال، وذكر ضوابطه يطول، ولكننا ذكرنا أهم الضوابط حينذاك، والمؤلف هنا ذكر أيضًا بعض ضوابط المضارعات فعل، هل فعل؟ متى يأتي مضارع على يفعل أو يفعل أو يفعل.

وهذه الضوابط التي ذكرها المؤلف تختص بثلاثة أشياء، الأول المهموز الفاء، والثاني المثال الواو، والثالث المضعف.

فنبدأ بضابط المهموز الفاء كأتى وفعل المثال الواوى كوعد، فقال المؤلف أن فعل المفتوح العين إن كان أوله همزةً، كأتى أو واو كوعد ووزن فالغالب عندما قال الغالب فهمنا أنه ليس مطرداً، ففيه ما خرج عن ذلك، فالغالب فيه أنه من باب ضرب أي فَعَل يَفْعِل، كأسَر يأسِر، وأتَى يأتي.

هذان من المهموز الفاء، ووعد يعد ووزن يزن هذا من المثال الواوي، ثم قال ومن غير الغالب أخذ وأكل هذان من مهموز الفاء فهما ليس على فَعَل يَفْعُل، بل يقال: وَأَخَذَ يَأْخُذُ، فَعَل يَفْعُل، وأكل يأكل، فَعَل يَفْعُل.

وكذلك من غير الغالب وهل فلم لم يأتي على يهل، يضرب يفعل ثم حذفنا الواو كما فعلنا في وعد يعد، بل قالوا يوهل، هذا ما قاله المؤلف، وأقول: أما المثال الواوي فوعد ووزن ووصف فكونه من باب ضرب يضرب فهذا أغلبيٌ وقد ذكر ذلك الصرفيون، وما خرج عنه نادر، نحن وهن يوهن.

قلت: في هذا الفعل وهن ضبطًا.

الأول كفرح فيقال وهل يوهل وهلاً كفرح يفرح فرحًا بمعنى فزع وغلط.

والثاني كوعد تقول: وهل يهل ويوهل وهلاً، فوهل يهل وهلا، كوعد يعد وعداً، إلا أنهم قالوا في المضارع مع يهل يوهل، وبمعنى سهى، والمراد هنا لغة وهل يوهل، لأن قياس وهل يهل وقد جاء، إلا أن الفعل الثاني يوهل هو الشاذ عن هذه القاعدة.

قلت: أما ما ذكره المؤلف في مهموز الفاء وأنه من باب ضرب فلم أجد ذلك عند الصرفيين، بل يذكرون أن باب ضرب يضرب يطرد في أربعة مواضع وقد ذكرناها من قبل، عندما تكلمنا على باب فعل يفعل، وهذه المواضع الأربعة المثال الواوي كوعد يوعد والأجوف اليائي، كقضاء يقضي والناقص اليائي، أسف الأجوف الياء كباعي يبيع والناقص الياء كقضى يقضي، والمضاعف اللازم كفر يفر.

وممن نص على ذلك كثيرٌ من الصرفيين ومن مالك في لامية الأفعال فقال عنه:

وأدم   كسرا لعين مضارع يلي فعَلا

ذا الواو فاءً أواليا عينا اوْ كَأَتَى   كَذَا الْمُضَاعَفُ لَازِمًا كَحَنَّ طَلَ

فقال: عين المضارع في فعل أكسره، إذا كان فعل صاحب الواو فيه كفاءاً يعني إذا كان مثالاً واوياً كوعد يعد، أو الياء عينًا يعني كانت عينه ياءً، كباع يبيع.

كَذَا الْمُضَاعَفُ لَازِمًا

المضاعف اللازم، كحنا يحن، فكأن المؤلف الحملاوي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- فهم من مثاله أتى أنه المهموز الفاء، بينما مراد ابن مالك كمراد بقية الصرفيين الناقص اليائي، فأتى يأتي مثل قضاء يقضي وهدى يهدي، والله أعلم.

والكسر والضم كثيران، في محمول الفاء من فعل نحو أكل يأكل، وأخذ يأخذ، وأمر يأمر، وغيرها كثير والأمر الثالث الذي ذكر المؤلف له ضابطًا في فعله هو المضعف فقال: (وإن كان مضاعفًا فالغالب أنه من باب نصر، إن كان متعدِّيًا كَمَدّه يَمُدُّه، وصدّه يَصُدُّه.).

مثل عده يعده، وهده يهده، فالمتعدي فالمضعف متعدي بابه من نصر ينصر، وقد قالوا أنه شذ عن ذلك أفعال كحبه يحبه، إذا كان ثلاثيًا وهذا غير أحبه الرباعي، حبه يحبه هذا الرباعي، ونحن إنما نتكلم عن الثلاثي، وقد ذكرته العرب فعلاً ثلاثيًا حبه وفي مضارعه يحبه وهو شاذ، لأن قياسه يفعل يحبه، وقالوا شده يشده على القياس ويشده وهذا شاذ، وقالوا نم الحديث ينمه وهذا قياس، وينمه وهذا شاذ.

ثم قال المؤلف عن المضعف، ومن باب ضرب إن كان لازمًا كخف يخف وشذ يشذ بالذال المعجمة، المضعف اللازم قياسه ضرب يضرب، فعل يفعل، كفر يفر، وحن يحن، وقد قالوا شذ عن ذلك أفعال، من ذلك نص عليه ينص وقياسه ينص، ومن عليه يمن وقياسه يمن، وصف في الصف يصف وقياسه يصف.

ثم ننتقل مع المؤلف إلى التنبيه الثالث فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الثَّالث: مما تقدَّم من الأمثلة تعلم:

١-تعلم أن المضاعف يجيء من ثلاثة أبواب: من باب نصر وضرب وفرح، نحو: سرّه يسرُّه، وفرَّ يفرُّ، وعضَّه يعَضُّه.

٢-ومهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر وضرب وفتح وفرح وشرُف، نحو: أخذ يأخُذ، وأسَرَ يأسر، وأهَب يأهَبُ، وأمِن يأمَن، وأسُل يأسُل.

٣-ومهموز العين يجيء من أربعة أبواب: من باب ضرب وفتح وفرح

وشرُف، نحو: وأى يَئِي، وسأل يسأل، وسئم يسأم، ولَؤُم يَلْؤُم.

٤-ومهموز اللام يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر وضرب وفتح وشرُف نحو: بَرَأ يبرُؤ، وهَنَأ يهنِئ، وقَرَأ يقرَأ، وصدئ يَصْدَأ، وجرُؤ يجرُؤ.

٥-والمثال يجيء من خمسة أبواب: من باب ضرب وفتح وفرح وشرُف وحسب، نحو: وعَد يعِد، ووهِل يَوْهَل، ووجِل يوجَل، ووسُم يَوْسُم، وورِث يرِث، وقد ورد من باب نصر لفظة واحدة في لغة عامرية: وهي وَجَدَ يَجُد قال جرير:

لو شِئتِ قد نَقَعَ الفُؤادُ بِشَرْبَةٍ   تَدَعُ الصَّوَادِي لا يَجُدْنَ غَليلا

رُوي بضم الجيم وكسرها. يقول لمحبوبته: لو شئت قد روي الفؤاد بشربة من ريقك تترك الصَّوَادِي أي العطاش لا يجدن حرارة العطش.

٦-والأجوف يجيء من ثلاثة أبواب: من باب نَصَر وضرب وفرح، نحو: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وغَيِد يَغْيَد، وعَور يعوَر، إلاَّ أن شرطه أن يكون في الباب الأوَّل واويـًا، وفي الثاني يائيـًا، وفي الثالث مطلقـًا، وجاء طال يطول فقط من باب شرُف.

٧-والناقص يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر وضرب وفتح وفرح وشرف، نحو: دعا ورمى وسعى ورضى وسرُو، ويشترط في الناقص من الباب الأوَّل والثاني ما اشترط في الأجوف منهما.

٨-واللفيف المفروق يجيء من ثلاثة أبواب: من باب شرب وفرح وحسب، نحو: وَفَى يَفِي، ووجِيَ يَوْجَي، ووَلِيَ يَلِي.

٩-واللفيف المقرون: يجيء من ثلاث أبواب من باب ضرب وفرح، نحو: روَى يرْوِي، وقوىَ يَقْوَى، ولم يرد يائي العين واللام إلاَّ في كلمتين من باب فرح،

هما عَيِيَ، وحَيِيَ.

فهذا هو التنبيه الثالث وواضحٌ مما قرأنا أنه إحصاء لمجيء أنواع الصحيح والمعتل من هذه الأبواب الستة، أحصى أنواع الفعل الصحيح والمعتل، وذكر من هذه الأبواب الستة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مما تقدم من الأمثلة: فالطالب والمتعلم والقارئ يجب أن ينتبه لما يقرأ ويدرس، ليستفيد من ذلك أشياء كثيرة ولو لم ينص عليها كما يقولون يقرأ ما بين السطور وما خلف السطور، فأنت تجمع هذه الأشياء، وتفهم منها وتخرج بنتائج وإحصائيات، سواء نص عليها أو لم ينص عليها، فنبه المؤلف إلى مثل هذه الإحصائيات، فقال مما تقدم من الأمثلة فاعلموا أن، ثم بدأ بالفعل المضعف أو المضعف فقال:

المضاعفة نصبناه لأن وكذلك كل ما عطف عليه، فالمضاعف قال: يجيء من ثلاثة أبواب من باب نصر ينصره فعل يفعل، وضرب يضرب، فعل يفعل، وفرح فعل يفعل، ومثل لكل بابٍ بمثال.

وأقول عرفنا فيما سبق أن المضعف إن كان من فعل فقياسه نصر ينصر، إن كان متعدياً كعده يعده، ضرب يضرب إن كان لازماً كافر يفر.

وإن كان المضعف من باب فعل فقياسه كباب فعل، يفعل كفرح يفرح، لا يأتي المضعف على فعل إلا نادرا، كما ذكرنا من قبل ثم انتقل بعد ذلك إلى الفعل المهموز، فذكر مهموز الفاء ومهموز العين ومهموز اللام، فبدأ بمهموز الفاء، فذكر أنه يجيء من خمسة أبواب نصر وضرب وفتح وفرح و شرف، يأتي من جميع الأبواب إلا الباب النادر وهو باب حسب يحسب.

وذكر أمثلة ذلك ونقول فعل كله سماع، لا قياس فيه، أقصد في المهموز، أقصد في مهموز الفاء، كيف تعرف أن مهموز الفاء من فعل يفعل أو يفعل أو فعل

يفعل، هذا كله سماع، هذا كله سماع إلا أنه إذا لم يكن حلقي العين واللام فإنه لا يكون من فعل يفعل إلا قليلاً حينما ذكرنا من شرطه حينذاك.

وأما مهموز الفاء في فعل فقياسه يفعل، لأن هذا قياس فعل مطلقًا، سوى النادر الذي جاء على فعل يفعل، وأما مهموز الفاء في فعل فقياسه يفعل كجميع الباب.

ثم انتقل إلى مهموز العين فذكر أن مهموز العين يأتي من أربعة أبواب ضرب وفتح وفرح شرف، إذاً لا يأتي من نصر ينصر، ولا من حسب يحسب، وذكر الأمثلة لذلك، ونقول مهموز العين من فعل قياسه فتح، يعني باب فتح يفتح، ذهب يذهب، فعل يفعل، لأن الهمزة حرفٌ حلق وقع عينًا فسأل يسأل ونأى ينأى، وعرفنا أن حلقي العين في فعل قياسه فعل يفعل.

ثم ذكر مهموز اللام، فذكر أنه يأتي من خمسة أبواب نصر وضرب وفتح وفرح وشرف، فيأتي من كل الأبواب إلا باب حسب النادر، وذكر أمثلة لذلك، ونقول قياس مهموز اللام في فعل أن يكون من باب فتح فعل يفعل أيضًا لأن الهمزة حرف حلق وقع لامًا.

أما فيه فعل فقلنا يفعل وفعل قياسه يفعل، هذه أشياء كلها قلناها من قبل ونعيدها مرةً من بعد مرة لترسيخها، ثم أنتقل بعد ذلك إلى الفعل المثال، وذكر أن المثال يجيء من خمسة أبواب، ضرب فتح وفرح وشرف وحسب، فهو يأتي من خمسة أبواب من كل الأبواب إلا من باب نصر ينصر، وذكر الأمثلة لذلك.

ونقول أما المثال في فعل فقياسه يفعل، وأما المثال فعلا فقياسه يفعل على قياس البابين، وأما المثال في فعل فالمثال الواوي قياسه هو باب ضرب، كما ذكرنا

ذلك كوعد يعد ووصف يصف، إلا إن كان حلقي اللام فمن باب فتح مثل وضع يضع.

قال المؤلف في بيان شذوذٍ ورد في اللغة يتعلق بمضارع المثال، فقال: وقد ورد من باب نصر، يعني أن المثال ورد من باب نصر في لفظةٍ واحدةٍ فقط في لغةٍ عامرية، أي لغة بني عامر وهم من بني تميم، فقالوا: وجد يجد ومن ذلك قول جرير لأنه منهم.

لو شِئتِ قد نَقَعَ الفُؤادُ بِشَرْبَةٍ   تَدَعُ الصَّوَادِي لا يَجُدْنَ غَليلا

ويجدن روي بروايتين قال: روي بضم الجيم وهذه اللغة الشاذة وبكسرها يجد وهذا القياس الذي عليه لغة جمهور العرب، وشرح المؤلف لنا معنى البيت، ثم انتقل المؤلف إلى الفعل الأجوف، فذكر أنه يأتي من ثلاثة أبواب فقط من نصر ينصر وضرب يضرب وفرح يفرح، وذكر الأمثلة لذلك.

وسيفصل المؤلف الكلام على الفعل الأجوف في التنبيه الرابع، وسيعيد ما ذكره هنا من الشرط، وكذلك من التنبيه على أطال يطول، فندعو الشرح للتنبيه الرابع، ثم ذكر فعل الناقص وأنه يأتي من خمسة أبواب، وهي نصر ينصر، وضرب يضرب، وفتح يفتح، وفرح يفرح، وشرف يشرف، وذكر الأمثلة على ذلك والشرط، وسيفصل المؤلف أيضًا الكلام على الفعل الناقص بالتنبيه الرابع، وسيعيد ما ذكره هنا فنشرح ذلك في التنبيه الرابع إن شاء الله.

ثم انتقل -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- إلى الفعل اللفيف، فبدأ باللفيف فبدأ باللفيف المفروق فذكر أنه يجيء من ثلاثة أبواب، من ضرب يضرب، وفرح يفرح، وحسب يحسب، ونقول في اللفيف المفروق إن كان من فعل فقياسه يفعل وإن كان من فعل فقياسه يفعل وهما القياس في البابين وأما في فعل فاللفيف كما نعرف داخلٌ في

المثال فقياسه حينئذ إذا كان واويـًا مـن بـاب ضـرب، فلهـذا نقـول في وفـاء يفـي مـن باب ضرب لأنه مثال.

طيب ثم ذكر اللفيـف المقـرون وأنـه مـن بـابين فقـط مـن ضـرب وفـرح يفـرح، ونقول في ذلك أيضـًا إن فعل اللفيف هو أيضـًا من المثال، فقياسـه مـن بـاب ضـرب أيضـًا، كروى يروي.

قال المؤلف: (ولم يرد يعني اللفيـف المقـرون، ولـم يـرد يـا ائـي العـين والـلام معـًا، عنيه ولامه يائين إلاَّ في كلمتين من باب فرح، هما عَيِيَ يعيا، وحَيِيَ يحيى.)

وسبق في باب الإدغام في شرح المبتدئين أن ذكرنا أنه يجـوز في هـذين الفعلـين الفك، حيا، عيا والإدغام عي وحي، ثم ننتقـل مـع المؤلـف -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- إلـى التنبيـه الرابع، وفي هذا التنبيه الرابع يذكر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- فيقول:

(الرَّابع: الفعل الأجوف، إن كان بالألف في الماضي، وبالواو في المضارع، فهو من باب نصر، كقال يقول، ما عدا طال يطول، فإنه من باب شرُف، وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب شرب كباع يبيع، وإن كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما، فهو من باب فرح، كخاف يخاف، وغَيِدَ يَغيد، وعوِر يَعور.

والناقص إن كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، فهو من باب نصر، كدعا يدعو، وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب، كرمى يرمي، وإن كان بالألف فيهما، فهو من باب فتح، كسعَى يسعَى، وإن كان بالواو فيهما، فهو من باب شرف، كسرُو يسرُو، وإن كان بالياء فيهما، فهو من باب حسب كوَلِيَ يَلِي، وإن كان بالياء في الماضي والألف في المضارع، فهو من باب فرح، كرضِي يرضَى.)

لهذا التنبيه خص الكلام على الفعل الأجوف وبين أنه يأتي من أبواب معينة وضوابط ذلك، وأيضًا تكلم على الفعل الناقص، وبين ضوابط مجيئه من هذه الأبواب، فبدأ بالفعل الأجوف.

فقال: إن كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع فهو من باب نصر، فقال يقول فالماضي قال بالإلف والمضارع يقول بالواو، فهو من باب نصر ينصر وهذا بيانٌ للواقع، فيقول: أصلها يقبل على ينصره، كما شرحنا في باب الإعلال.

وكذلك صام يصوم وعاد يعود فالمضارع واو والماضي، ثم قال المؤلف ما عدا طال يطول فإنه من باب شرف، فلماذا أخرج قال يطول؟ من نصر ينصره ولم يجعله مثل قال يقول: وإنما جعل طال يطول من باب شرف يشرف، فعل يفعل، فنقول في هذا الفعل طال يطول معنيان:

المعنى الأول: طال يطول طولاً إذا أفضل على غيره، نحو:

طال على القوم طولاً وانه لذو طولٍ

فهذا من باب نصر، لأن فاعله أي اسم الفاعل منه على وزن فاعل، فهو طائل، فلان طال على قومه إذا تفضل عليهم وأفضلهم وأفضل عليهم فهو طائل، طال يطول طولاً فهو طائل فقال يقول قولاً فهو قائل، وصام يصوم صومًا فهو صائم.

والمعنى الثاني طال يطول طولاً ضد القصر، فهذا من باب شرفاء، لأن اسم الفاعل منه ليس على وزن فاعل، بل تأتي منه الصفة المشبهة، والصفة المشبهة كما سيأتي قياسها أن لا تأتي من فعل وإنما تأتي من فعل، فلهذا لا يقال في طال يطول طولاً فهو طائلٌ بل طال يطول طولاً فهو طويلاً

يعني مثل قبح يقبح قبحًا فهو قبيح، ونحن طال يطول جاد يجود، قال: جاد يجود جوداً، واسم الفاعل جواد وليس بجائد، فهو أيضًا من باب فاعل يفعل.

ثم قال في الفعل الأجوف: وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب يضرب، كباعي يبيع وأصله يبيع يضرب، ثم حدث فيه إعلال بالنقل، ومن ذلك بان يبين وبات يبيت، قال المؤلف: إن كان بالإلف أو بالياء أو بالواو فيهما فهو من باب فرح، كخاف يخاف غيد يغيد وعور يعور، أي أن الفعل الماضي والفعل المضارع إذا كان كلاهما بالألف نحو خاف يخاف ونام ينام، وهاب يهاب كلاهما بالألف أو كلاهما بالياء كغيد يغيد، كلاهما بالواو، فعور يعور، فهو حينئذٍ من باب فرح، فرح يفرح، إذا خاف يخاف، هنا نقول أصله، أصل خاف يخاف، خَوِفَ، يخوف، مثل فرح يفرح، أما خوف انقلبت الواو لتحركها بعد فتحٍ إلى ألف؟ إعلال بالقلب، وأما يخوف فنقلت الفتحة من الواو، إلى الخاء، فصارت الخاء مفتوحة، والواو بعد نقل الفتحة منها صارت ساكنة.

ثم قلبت هذه الواو الساكنة إلى ألف فصار الفعل يخاف، أصله خوف يخوف على فعل يفعل، ثم أنتقل المؤلف إلى الكلام عن الفعل الناقص، فقال الفعل الناقص إن كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع فهو من باب نصر، كدعى يدعو، يدعو يفعل، وهذا أيضاً بيانٌ للواقع، لأنه لا يمكن أن يكون على غير ذلك، لأن الواو إنما يناسبها الضمة قبلها، يفعل، كذلك سما يسمو، وعلى يعلو.

قال المؤلف: وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع فهو من باب ضرب يضرب، فعل يفعل رمى يرمي، هذا أيضاً بيانٌ للواقع، لأن المعتل بالياء إنما تناسبه الكسرة قبل الياء يفعل، وكذلك هدى يهدي وقضى يقضي.

قال المؤلف وإن كان بالألف فيهما فهو من باب فتح، فعل يفعل، كسعى يسعى ورعى يرعى، هذا على فعل يفعل، قال المؤلف وإن كان بالواو فيهما فهو من باب شرفاء فعل يفعل، كثروا يثروا أي صار ثرياً.

وإن كان بالياء فيهما فهو من باب حاسب مثل ولي يلي، وإن كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع فهو من باب فرح كرضي يرضى، راضي بالياء يرضى بالألف الماضي بالياء والمضارع بالألف فهو من باب فرح، كذلك بقي يبقى وخشي يخشى، وذكرنا من قبل أن هذا الباب فيه لغة طيء، يقلبون فيه فعل إذا فعل، فيقولون رضى يرضى وبقى يبقى.

ثم ننتقل مع المؤلف إلى التنبيه الخامس، وفيه يقول:

(الخامس: لم يرد في اللغة ما يجب كسر عينه في الماضي والمضارع إلاَّ ثلاثة عشر فعلاً، وهي: وثِقَ به، ووجد عليه: أي حزن، وورِث المال، وورِع عن الشبهات، وورِك: أي اضطجع، وورِم الجُرح، ووري المخ: أي اكتنز، ووعِق عليه: أي عجل، ووفِق أمره: أي صادفه موافقًا، ووقِه له: أي سمع، ووكِم: أي اغتمَّ، وولِي الأمر، وومِق: أي أحب.

وورد أحد عشر فعلاً، تُكْسَر عينها في الماضي، ويجوز الكسر والفتح في المضارع، وهي: بَئِس، بالباء الموحدة، وحسِب، ووبق: أي هلك، ووحمتِ الحُبْلَى، ووحِرَ صدره، ووَغِر: أي اغتاظ فيهما، وولغ الكلب، وولِه، ووهِل: أي اضطرب فيهما، ويئِس منه، ويبِس الغصن.)

فهذا التنبيه الخامس خاصٌّ بباب فعل يفع هذا الباب النادر، وقد ذكرنا من قبل أن المؤلف سيذكر الأفعال التي وردت عليه لندرتها، فذكر أنه لم يأتي على فعل يفعل إلا ثلاثة عشر فعلاً، ماضيها بكسر العين فعل، ومضارعها كذلك بكسر العين يفعل، وهي وثق به يقال وثق يثق، وأصل يثق يوثق كما عرفنا ثم أعلت الواو بالحذف، ووجد عليه أي حزن يقال وجد يجد وأصل يجد يوجد، ثم حذفت الواو، بخلاف قولنا وجد يجد من الوجود، فهذا من باب ضرب يضرب، ويقال

ورث المال، ورث فلانٌ المال، يقال ورث يرث، وأصل يرث يورث، وورع عن الشبهات إذا تورع، يقال ورع يرع وأصله يورع.

وورك، أي أضجع، يقال: ورك يرك وأصله يورك، ورم الجرح، يقال: ورم يرم وأصله يورم، وورى المخ أي اكتنز يقال: وري يري وأصله يوري ووعق عليه أي عجل، يقال: وعق يعق وأصله يوعق، ووافق أمره، ووافق الرجل أمره أي صادفه موافق.

يقال: وفق يوفق وأصله يوفق، ووقه له أي سمع، يقال وقه يقه وأصله يوقه، ووكم أي أغتم، يقال: وكم يكم وأصله يوكم وولي الأمر يقال: ولي فلانٌ الأمر يلي واصله يولي، ووبق أي أحب يقال: ومق يميق وأصله يمق، وأوصل بعض الصرفيين هذه الأفعال التي جاءت على فعل يفعل فقط إلى ثمانية عشر فعلاً، وأوصلها آخرون إلى واحدٍ وعشرين فعلاً وهذا دليلٌ على ندرتها فلهذا عدوها.

قال المؤلف:

(وورد أحد عشر فعلاً، تُكْسَر عينها في الماضي، ويجوز الكسر والفتح في المضارع.)

يعني إن هذه الأفعال الأحد عشر جاءت على فعل يفعل ويفعل، فمجيئها على فعل يفعل ومجيئها على فعل يفعل قياس ومجيئها على فعل يفعل هو النادر، من ذلك بأس من البؤس، يقال بأس يبأس ويبأس وحسب، من الظن لا من الحساب، وقال: حسب ويحسب ويحسب بمعنى يظن وقد قرأ بهما في القرآن.

أما من الحساب فلا تدخل معنا، ووبق أي هلك، يقال يبق ويوبق، ومنه قوله تعالى وجعلنا بينهم موبقا، أي جعلنا بينهم مهلكا، ووحمت الحبلى، يعني من الوحم، وهو اشتهاء الأكل، وقال الوحمت الحبلى وحم وتوحم، وحمى،

فوحمت توحم قيس، أما تحم، فهذا هو النادر على فعل يفعل، واسم الفاعل منها وحما.

ويقال: وحر صدره ووغر صدره إذا اغتاب وأشتد غضبه يقال وحر يحر ويوحر ووغر يغر ويوغر، ومن ذلك أيضًا ولغ الكلب إذا شرب بلسانه، وهذا الفعل فيه لغاتٌ كثيرة، فجاءت فيه لغةٌ كذهب، فعل يفعل، يقال: ولغ الكلب يلغ ويولى ولغ فعل، ويفعل إما يولغ بالتصحيح أو يلغ بالإعلال، واللغة الثانية كضرب فعل يفعل، ولغ يلغ، واللغة الثالثة كحسب فعل يفعل ولغ يلغ، فمعنى ذلك أن في ماضيه وفي مضارعه الفتح والكسر، في ماضيه ولغوا ولغا وفي مضارعه، يلغ ويولغ ويلغ، وفي مضارعه الإعلال والتصحيح.

والفعل التالي ولها، ووهل أما ولها يقال فيها ضبطان الأول كضرب، فعل يفعل، وقال: ولها يله والهن كضرب يضرب ضربًا.

واللغة الثانية أو الضبط الثاني كفرح، فرح يفرح فرحًا، وله يوله ولهًا، والمعنى فيهما أشتد حزنه وتحير من شدة الوجد، ففي ماضيه ومضارعه الكسر والفتح أيضًا، وأما الفعل وله فالمشهور في المعاجم أن فيه ضبطين الأول كضرب يضرب ضربًا، يقال وهل يهل وهلاً إذا فهم ونسي، والثاني كفرح يفرح فرحًا، وقال وهل يؤهل وهلاً إذا فزع وجبن وضعف وكذلك إذا وهما.

والفعل التالي يأس منه من اليأس يقال: ييأس وهذا الأفصح وييأس وهذا شاذ، والفعل الأخير عند المؤلف يبس الغصن يقال: يبس ييبس وييبس، وقد زاد الصرفيون فعلاً آخر وهو نعم من التنعم، ويقال نعم ينعم وينعم فمجموعها أثنا عشر فعلاً.

ثم ننتقل إلى التنبيه السادس وفيه يقول المؤلف:

(السادس: كون الثلاثيّ على وزن معين من الأوزان الستة المتقدمة سماعي، فلا يعتمد في معرفتها على قاعدة، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة هذه الضوابط. ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معًا، لمخالفة صورة المضارع للماضي الواحد كما رأيت، وفي غيره تراعي صورة الماضي فقط، لأن لكل ماض مضارعًا لا تختلف صورته فيه.)

ففي هذا التنبيه يذكر لنا أن معرفة كون الفعل من فعل يفعل فعل يفعل أو من فعل يفعل أو من فعل يفعل أو من فعل يفعل أو من فعل أو من فعل يفعل أو من فعل يفعل يعني كون الفعل من واحدٍ من هذه الأبواب الستة الأصل في كل ذلك أنه سماعي، الأصل في كل ذلك أن تعود إلى المعاجم، وتتأكد هل الفعل من أي بابٍ من هذه الأبواب الستة؟ إلا أن هذه الضوابط التي نذكرها وذكرناها من قبل إنما هي ضوابط مقربة مساعدة وليست حاكمة، يعني أنها أغلبية أو أكثرية، وليست مطردة أطراداً تامًا.

فهذا معنى قوله إنها سماعية هذا معنى قوله أنها سماعية فلا يعتمد في معرفتها على قاعدة، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة هذه الضوابط.

ثم قال: ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معًا، لماذا؟ لمخالفة صورة المضارع للماضي الواحد كما رأيت يعني أن المضارع في الثلاثي قد يكون كالماضي، نحو: فعل يفعل، العين مفتوحة في الماضي والمضارع، فعل وفعل يفعلوا، العين مكسورة في الماضي والمضارع كحسب يحسبه، وفعل يفعل، العين مضمومة، في الماضي والمضارع فكرم يكرموا.

وقد يكون المضارع على غير الماضي، يعني أن حركة عينه تختلف، عن حركة عين الماضي، كفعل يفعل، العين في الماضي مفتوحة وفي المضارع مضمومة كنصر ينصر، وفعل يفعل، كضرب يضرب، وفعل يفعل وفرح يفرح، ولهذا لابد من مراعاة الماضي والمضارع لمعرفة الباب.

قال: وفي غيره يعني في غير الثلاثي، الرباعي والخماسي والسداسي، وفي غيره تراعى صورة الماضي فقط، لماذا؟ قال لأن كل مضارع تختلف صورته فيه، يعني أن مضارع غير الثلاثي لا يختلف، المضارع من الرباعي والخماسي والسداسي قياسي، لا يختلف له صيغة ثابتة، سيأتي بيانها حينما نتكلم على ذلك.

وخلاصة ذلك أن المضارع منها بكسر الحرف قبل الأخير، نكسر ما قبل الأخير، فنقول في أكرم يكرم، وفي انطلق ينطلق وفي استخرج يستخرج، وهكذا، ما عدا الفعل المبدوء بتاءٍ زائدة، ما عدا الفعل المبدوء بتاءٍ زائدة، فمضارعه بفتح ما قبل آخره، مثل تعلم يتعلم، وتجاهل يتجاهل، ومضارع غير الثلاثي يكون بكسر ما قبل آخره إلا المبدوء بتاءٍ زائدة فبفتح ما قبل آخره.

فمضارعه مضطرد قياسي، فلهذا لا يحتاج إلا أن تعرف الماضي فقط، لأن مضارعه تبعٌ له، ثم ننتقل مع المؤلف إلى التنبيه السابع، وهو الأخير وفيه يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(السابع: ما بُني من الأفعال مطلقًا للدلالة على الغلَبَة في المفاخرة، فقياس مضارعه ضم عينه، كسابقني زيد فسبقته، فأنا أسبُقه، ما لم يكن واويَّ الفاء، أو يائي العين أو اللام، فقياس مضارعه كسر عينه، كواثبته فوَثَبْته فأنا أثِبه، وبايعته فبِعته فأنا أبيعه، وراميته فرميته فأنا أرمِيه.)

في هذا التنبيه، السابع يذكر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- ما يسمى أفعال الغلبة، الأفعال الدالة على الغلبة للمفاخرة، يعني أن هناك مفاعله مشاركة بين أكثر من طرف، ثم غلب أحد الأطراف على غيره، فهذه المغالبة، فكيف نعبر حينئذٍ عن هذه الغلبة التي حدثت لأحد الأطراف، قال حكمه أنك تنقل الفعل الذي بهذا المعنى إلى باب نصر ينصره، تنقله إلى باب نصر ينصر، فعل يفعل، فتجعل الماضي فعل وتجعل المضارع يفعل.

نحو سابقني زيدٌ فسبقته فأنا أسبقه هذا الفعل أصله سبق يسبق من باب ضرب يضرب المضارع بكسر العين، سبق يسبق، لكن عندما استعملناه للدلالة على الغلبة نقلناه إلى فعل يفعل، فقلنا سبقته فأنا أسبقه، ولا يلزم في معنى المغالبة أن يكون لفعلٍ متكلم بل يكون للجميع، تقول زيدٌ يسبق عمراً تعني يغلبه في المسابقة، ومن ذلك أيضًا فاضلت زيداً، فضلته فأنا أفضله، مع أن الفعل فضل يفضل من باب كرم يكرم، فلما استعملته في المغالبة إلى فعل يفعله وجعلت الماضي، فضلته والمضارع يفعل أفضله، ثم استغنى المؤلف من ذلك ثلاثة أشياء.

قال: ما لم يكن واوي الفاء المثال أو يائي العين الأجوف الياء أو يائي اللام الناقصة الياء، واستثنى المثال الواوي والأجوف الياء والناقص اليائي، فقال إن قياسها في المضارع كسر العين، قياسها حينئذٍ كسر العين، يعني تبقى على ما هي عليه، لأن هذا هو قياسها في الأصل، ومثل ذلك بقوله: واثبته، فوثبته فأنا أثبه، فأنا أثبه على وزن يفعل أثب، طبعًا أثب كما عرفنا أصله أوثب، ثم أعلت الواو

بالحذف، أثبه، لا يقال أثبه على يفعل بالإعلال أو أوثبه، على يفعل بالتصحيح من دون إعلال، ومن ذلك بايعته من البيع، بعته فأنا أبيعه، لا تريد أنك تبيعه في السوق كما تبيع البضائع، وإنما تريد أنك غلبته في المبايعة فغلبته في ذلك.

فتقول بعته فأنا أبيعه، أبيعه ها العين مكسورة، أبيعه ولا تقول أبعه بالإعلال أو بعه، بالتصحيح على يفعل، وكذلك راميته من الرمي رمى يرمي، تقول رميته فرميته فأنا أرميه، العين مكسورة، وهي الميم، ولا تقول أرموه، جعلته على يفعل فانقلبت الياء واواً، يعني أن هذه الثلاثة تبقى على بابها.

ضرب يضرب ولا تنقل إلى باب نصر ينصر، فهذا ما أردنا أن نشرحه في هذا الدرس، إلى الدرس القادم بإذن الله تعالى، استودعكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قام بتفريغ المادة الصوتية

مكتب ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

محتويات الكتاب

الدرس الأول... ١٠
خُطْبَةُ الكِتَاب... ١٢
الدرس الثاني... ٢٩
[تقسيم الكلمة]... ٣٣
[الميزان الصرفي]... ٣٩
الدرس الثالث... ٥٤
القلب المكاني باسم الفاعل من الثلاثي الأجوف المهموز اللام............... ٧٠
وزن الحرف المُبدل... ٨٠
الكلام على وزن المُعل بالنقل والتسكين.................................. ٨٣
وزن الجُمَل... ٨٨
الدرس الرابع... ٩٠
الدرس الخامس... ١١٩
الدرس السادس... ١٣٤
الدرس السابع... ١٦٠